وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي:..... /2020

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

الفرع: العلوم الاقتصادية

التخصص: نقدي وبنكي

تسيير المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية وفق مقررات لجنة بازل

دراسة حالة:البنك الخارجي الجزائري– وكالة 46 تبسة –

إعداد الطالبتين:
- حاجي عبير
- عباد رحمة

إشراف الدكتور:
- د. قدري شهلة

جامعة العربي التبسي - تبسة
Université Larbi Tebessi - Tebessa

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
بوراس نادية	أستاذ محاضر – ب –	رئيسا
قدري شهلة	أستاذ محاضر – ب –	مشرفا ومقررا
ملاح وئام	أستاذ محاضر – أ –	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2020/2019

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي:..... /2020

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

الفرع: العلوم الاقتصادية

التخصص: نقدي وبنكي

تسيير المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية وفق مقررات لجنة بازل

دراسة حالة:البنك الخارجي الجزائري– وكالة 46 تبسة –

إعداد الطالبتين:
- حاجي عبير
- عباد رحمة

إشراف الدكتور:
- د. قدري شهلة

جامعة العربي التبسي - تبسة
Université Larbi Tebessi - Tebessa

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
بوراس نادية	أستاذ محاضر – ب –	رئيسا
قدري شهلة	أستاذ محاضر – ب –	مشرفا ومقررا
ملاح وئام	أستاذ محاضر – أ –	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2020/2019

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

" كفاني عزا أن تكون لي ربا وكفاني فخرا أن أكون لك عبدا "

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لو لا فضل الله علينا

أهدي عملي المتواضع هذا والذي وفقني الله في إتمامه إلى:

قرة عيني

إلى التي سهرت لتربيتي وتألمت لآلامي, إلى أعز ما لدي

أمي العزيزة حفظها الله وأطال عمرها

إلى الذي لم يدخر جهدا لتربيتي والذي لو عبرت الكلمات لن تعبر عما يحمله قلبي له, إلى الذي غرس في قلبي حب العلم والتعلم

أبي حفظه الله وأطال عمره

إلى العمود الذي أظل أرتكز عليه للصمود: أختي فوزية

إلى إخوتي وابن أخي إياد وإلى البشبوشة الصغيرة

إلى الوجوه البريئة: نهاد وشيماء

إلى كل صديقاتي اللواتي لم يعهد قلبي فراقهن, أتمنى لهن التوفيق في حياتهن المهنية والشخصية

إلى كل من علمني حرفا

إلى كل من ساهم في إتمام هذا العمل من قريب أو بعيد

إلى كل من نسيهم قلمي وضمهم قلبي

- عبير-

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى :

* من أوصى بها رسول الله عليه أفضل الصلاة والسلام ثلاث إلى **" أمي"** التي مهما كبرت فسأبقى طفلتها, إلى درة البصر ولذة النظر إليك, يا وتين قلبي, يا سيدة القلب والحياة أهديك مذكرتي لتهديني الرضا والدعاء.

* إلى من قال فيه رسولنا الكريم " الوالد أوسط أبواب الجنة, فإن شئت فأضع ذلك الباب أو أحفظه **" أبي حفظه الله لنا من كل سوء"**.

* إلى من قال فيهما الله تعالى **"**.... سنشد عضدك بأخيك....**"** إلى من كانوا لي سندا في هذه الدنيا وعونا بعد الله, إلى رفقاء دربي, إلى من أشعرني وجودهم بالأمن والأمان **" إخوتي وأخواتي"**.

* لكل من علمني, وأزال غيمة جهل مررت بها برياح العلم الطيبة, ولكل من أعاد رسم ملامحي وتسديد عثراتي.

إلى معلم الابتدائي **عمار مشير** وجميع أساتذتي في مشواري الدراسي والجامعي.

* قال الإمام علي عليه السلام " من لا قال صديق له لا ذخر له **"** إلى من كانوا لنا مثل الشموع في الليالي المظلمات **" الأصدقاء والزملاء"**

* كل العائلة والأقارب.

* كل من ساهم من قريب أو بعيد لإنجاز هذا العمل.

- رحمة -

شكر وتقدير

قال الله تعالى " رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين "

النمل - 19 –

الحمد لله والشكر له أولا الذي وفقنا في إنجاز هذا العمل المتواضع, ملك الملك به نستعين وعليه نتوكل فهو خير المتوكلين.

كما يشرفنا أن نتوجه بجزيل الشكر إلى الأستاذة المشرفة الدكتورة **" قدري شهلة"** على الجهد الذي بذلته معنا لإتمام هذا العمل, والتي لم تبخل علينا طوال مشوار إعداد المذكرة بالنصح والإرشاد والتوجيه.

كما نتقدم بأسمى معاني الشكر والعرفان إلى كل أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على قبولها مناقشة هذه المذكرة.

والشكر موصول إلى موظفي البنك الخارجي الجزائري – وكالة تبسة الذين ساهموا في تقديم المعلومات رغم الظروف الحالية.

نتقدم بالشكر الجزيل لكل من قدم لنا يد العون والمساعدة من قريب أو بعيد

الملخص

ركزت هذه الدراسة على تسيير المخاطر التشغيلية في ظل مقررات لجنة بازل حيث قسمت إلى فصلين, تم التطرق في الفصل الأول إلى الجوانب النظرية المتعلقة بالمخاطر التشغيلية ومقررات لجنة بازل, أما الفصل الثاني فقد خصص للدراسة التطبيقية على مستوى البنك الخارجي الجزائري– وكالة 46 تبسة–.

وقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها أن الوكالة تقوم بتطبيق مقررات لجنة بازل وتخضع لمجموعة من الإصلاحات لتسهيل التطبيق الفعلي وتحقيق السلامة المصرفية, كما أنها لا تزال تعاني من المخاطر المتعلقة بالعنصر البشري وبتنفيذ العمليات, إلا أن مستواها المنخفض يوحي بتحكمها فيها إلى حد ما, كما لا تعاني الوكالة من المخاطر المتعلقة بالأنظمة الآلية والاتصالات وتلك المتعلقة بالبيئة الخارجية.

وإجمالا يمكن القول أن الوكالة لا تزال تعاني من المخاطر التشغيلية إلا أن مستواها المنخفض يعكس تحكمها الجيد فيها وذلك راجع أساسا إلى تطبيق مقررات لجنة بازل لها.

الكلمات المفتاحية: المخاطر التشغيلية, تسيير المخاطر, البنوك التجارية, طرق القياس, لجنة بازل الدولية.

Abstract

This study focused to manage the operational riskes under the decisions of the Basel committee, where it was divided into two chapters, theoretical study it was related to operational risks and decisions of Basel committee, but regarding to the second chapter it was allocated to the applied study of- Algerian External Bank- Agency 46 Tebessa-

Study concluded with a set of result most important of wich is that the agency applies the decision of Basel committee and is subject to estate of repairs to facilitate the actual application and achieve banking safety and it still suffering from the risk related to human component and carrying out operations, however its low level suggests that it is controlled to some extent the agency alsa does not suffer from the risks related to automated systems and communications and those related to the external environment.

On in all, It cannot be said that the agency still suffers from operational risks, but its low level reffects its good control ever it, mainly due to the implementation of the implementation of the Basel committee's decision.

Key words: Opérational risques, Risque management, Commercial banks, Methods of measurement, Basel international committee.

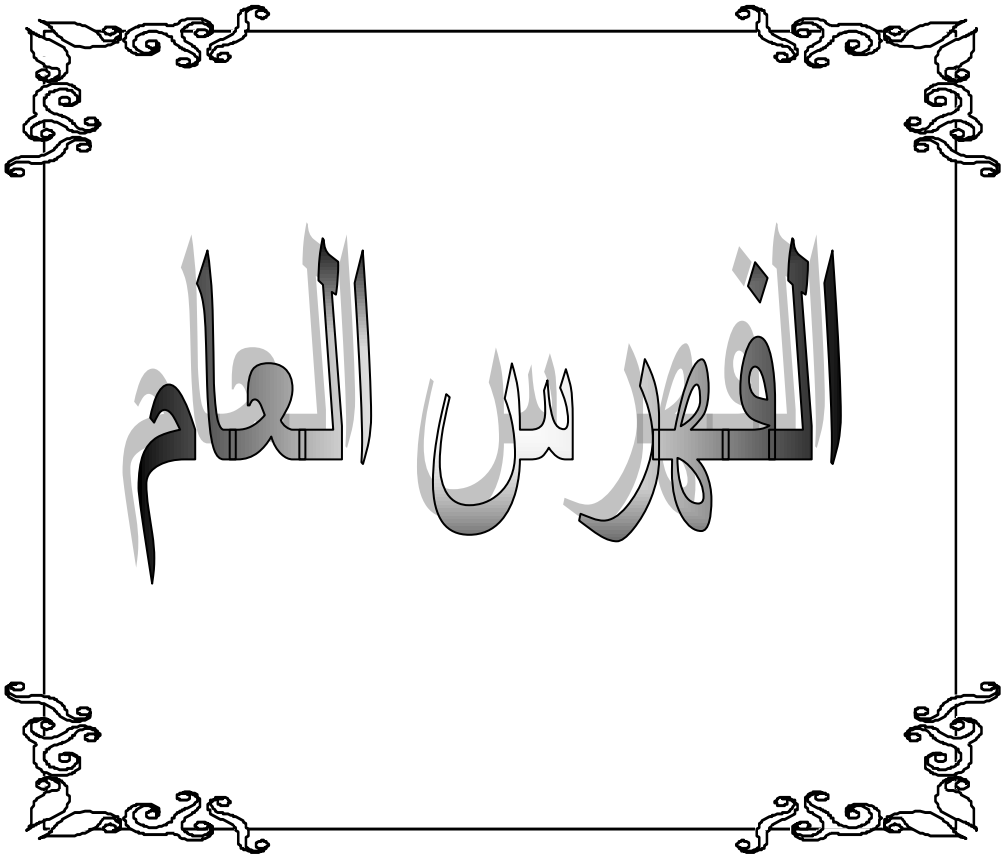
الفهرس العام

الـعنوان	الصفحة
شكر وتقدير	
الفهرس العام	**V - I**
فهرس الأشكال	**VII**
فهرس الجداول	**IX**
فهرس الملاحق	**XI**
المقدمة العامة	أ- و
الفصل الأول : الإطار النظري للمخاطر التشغيلية ومقررات لجنة بازل	**36-02**
تمهيد	**02**
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول المخاطر المصرفية	**09-03**
المطلب الأول: نشأة وتعريف المخاطر المصرفية	**03**
أولا. نشأة المخاطر المصرفية	**03**
ثانيا. تعريف المخاطر المصرفية	**04**
المطلب الثاني: أسباب المخاطر المصرفية والعوامل المؤثرة فيها	**05**
أولا. أسباب المخاطر المصرفية	**05**
ثانيا. العوامل المؤثرة في المخاطر المصرفية	**05**
المطلب الثالث: أنواع المخاطر المصرفية	**06**
أولا. المخاطر المالية	**06**
ثانيا. المخاطر البيئية	**07**
ثالثا. المخاطر التشغيلية	**08**

المطلب الرابع: إجراءات الحد من المخاطر المصرفية	**08**
أولا. التسيير العلاجي	**09**
ثانيا. التسيير الوقائي	**09**
المبحث الثاني: المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية	**14-10**
المطلب الأول: مفهوم المخاطر التشغيلية	**10**
أولا. تعريف المخاطر التشغيلية	**10**
ثانيا. أسباب المخاطر التشغيلية	**11**
ثالثا. خصائص المخاطر التشغيلية	**12**
المطلب الثاني: أنواع المخاطر التشغيلية	**12**
المطلب الثالث: تحديد وتقييم المخاطر التشغيلية	**14**
المبحث الثالث: لجنة بازل ودورها في تسيير المخاطر التشغيلية	**35-14**
المطلب الأول: نظرة عامة حول لجنة بازل	**14**
أولا. نشأة لجنة بازل	**15**
ثانيا. تعريف لجنة بازل	**16**
ثالثا. أهداف لجنة بازل	**16**
رابعا. مبادئ لجنة بازل	**16**
المطلب الثاني: اتفاقية بازل الأولى وتعديلاتها التنظيمية	**17**
أولا. الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل الأولى 1988	**18**
ثانيا. تعديلات اتفاقية بازل 1	**20**
ثالثا. تقييم اتفاقية بازل 1	**21**
المطلب الثالث: اتفاقية بازل الثانية	**22**

أولا. الإطار العام للمحاور الرئيسية لاتفاقية بازل(2)	**22**
ثانيا. مبادئ الإدارة السليمة للمخاطر التشغيلية	**25**
ثالثا. أنواع المخاطر التشغيلية وفق مقررات لجنة بازل(2)	**27**
رابعا. أساليب قياس المخاطر التشغيلية وفق معايير بازل(2)	**29**
المطلب الرابع: مقررات بازل الثالثة	**32**
أولا. مضمون اتفاقية بازل(3)	**32**
ثانيا. المتطلبات الاحترازية لمعالجة المخاطر التشغيلية لمقترحات بازل الثالثة	**33**
ثالثا. المقارنة بين بازل(1), بازل(2) وبازل(3) من حيث تغطية المخاطر التشغيلية	**33**
خاتمة الفصل	**36**
الفصل الثاني: دراسة ميدانية بالبنك الخارجي الجزائري- وكالة *46* تبسة -	**68-38**
تمهيد	**38**
المبحث الأول: تقديم الوكالة البنكية محل الدراسة	**42-39**
المطلب الأول: تقديم عام للبنك الخارجي الجزائري	**39**
أولا. نشأة وتعريف البنك الخارجي الجزائري	**39**
ثانيا. مهام البنك الخارجي الجزائري	**40**
ثالثا. أهداف البنك الخارجي الجزائري	**40**
المطلب الثاني: تقديم البنك الخارجي الجزائري (وكالة 46- تبسة)	**41**
أولا. نشأة البنك الخارجي الجزائري (وكالة 46- تبسة)	**41**
ثانيا. مهام وكالة 46- تبسة	**41**
ثالثا. تعاملات البنك الخارجي الجزائري (وكالة 46- تبسة)	**42**
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري (وكالة 46- تبسة)	**42**

المبحث الثاني: إجراءات الدراسة	**50-46**
المطلب الأول: تحديد مجتمع وعينة الدراسة	**46**
المطلب الثاني: أدوات الدراسة وطرق جمع المعلومات	**47**
أولا. الوثائق والسجلات	**47**
ثانيا. استمارة الاستبيان	**47**
المطلب الثالث: الأساليب الإحصائية المستخدمة لتحليل البيانات	**50**
المبحث الثالث: تحليل البيانات واختبار الفرضيات	**67-50**
المطلب الأول: عرض وتحليل البيانات الشخصية والوظيفية	**51**
أولا. توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى العلمي	**51**
ثانيا. توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى الوظيفي	**52**
ثالثا. توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية	**53**
المطلب الثاني: عرض وتحليل بيانات محاور الدراسة	**54**
أولا. تحليل إجابات أفراد العينة نحو المحور الأول(مدى تطبيق مقررات لجنة بازل بالبنك)	**54**
ثانيا. تحليل إجابات أفراد العينة نحو المحور الثاني (واقع المخاطر التشغيلية في البنك)	**55**
المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة	**59**
أولا. اختبار التوزيع الطبيعي	**59**
ثانيا. اختبار الفرضية الأولى	**59**
ثالثا: اختبار الفرضية الثانية	**61**
رابعا. اختبار الفرضية الثالثة	**63**
خامسا. اختبار الفرضية الرابعة	**64**

سادسا: اختبار الفرضية الخامسة	**65**
سابعا. اختبار فرضية الأساس	**66**
خاتمة الفصل	**68**
الخاتمة العامة	**74-70**
قائمة المراجع	**81-76**
قائمة الملاحق	**106-82**

فهرس الجداول

قائمة الجداول:

الرقم	البيان	رقم الصفحة
01	أوزان المخاطرة المرجحة للأصول حسب اتفاقية بازل (1) لسنة 1988	19
02	تقسيم أنشطة المصرف حسب الأسلوب المعياري لقياس المخاطر التشغيلية	30
03	أهم الفروقات بين بازل (1), (2) و(3)	34
04	تداول الاستبيان	47
05	توزيع أسئلة استمارة الاستبيان على محاور الدراسة	48
06	مقياس ليكارت الخماسي	49
07	معايير تحديد الاتجاه	49
08	قيمة معامل الثبات للاتساق الداخلي لمتغيرات الدراسة	49
09	توزيع العينة حسب متغير المستوى العلمي	51
10	توزيع العينة حسب المستوى الوظيفي	52
11	توزيع العينة حسب الخبرة المهنية	53
12	نتائج تحليل بيانات محور مدى تطبيق مقررات لجنة بازل	54
13	نتائج تحليل بيانات البعد الأول المخاطر المتعلقة بالعنصر البشري	55
14	نتائج تحليل بيانات البعد الثاني المخاطر المتعلقة بالأنظمة الآلية والاتصالات	56
15	نتائج تحليل بيانات البعد الثالث المخاطر المتعلقة بتنفيذ وإدارة العمليات	57
16	نتائج تحليل بيانات البعد الرابع المخاطر المتعلقة بالبيئة الخارجية	58
17	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي	59
18	نتائج اختبار One Sample T- test المتعلقة بالفرضية الأولى	60
19	نتائج اختبار One Sample T- test المتعلقة بالفرضية الثانية	62
20	نتائج اختبار One Sample T- test المتعلقة بالفرضية الثالثة	63
21	نتائج اختبار One Sample T- test المتعلقة بالفرضية الرابعة	64
22	نتائج اختبار One Sample T- test المتعلقة بالفرضية الخامسة	66
23	نتائج اختبار One Sample T- test المتعلقة بفرضية الأساس	67

فهرس الأشكال

قائمة الأشكال:

الرقم	البيان	رقم الصفحة
01	مضمون اتفاقية بازل الثانية	24
02	الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري –وكالة 46 تبسة–	43
03	التوزيع البياني للعينة حسب متغير المستوى العلمي	51
04	التوزيع البياني للعينة حسب متغير المستوى الوظيفي	52
05	التوزيع البياني للعينة حسب متغير الخبرة المهنية	53

فهرس الملاحق

قائمة الملاحق:

الرقم	البيان	رقم الصفحة
01	اتفاقية التربص	84-83
02	استمارة الاستبيان	90-85
03	البيانات الشخصية والوظيفية	91
04	قياس صدق وثبات أداة الدراسة ألفا كرونباخ	93-92
05	عرض وتحليل النتائج	100-94
06	نتائج التوزيع الطبيعي	102-101
07	نتائج اختبار الفرضيات	106-103

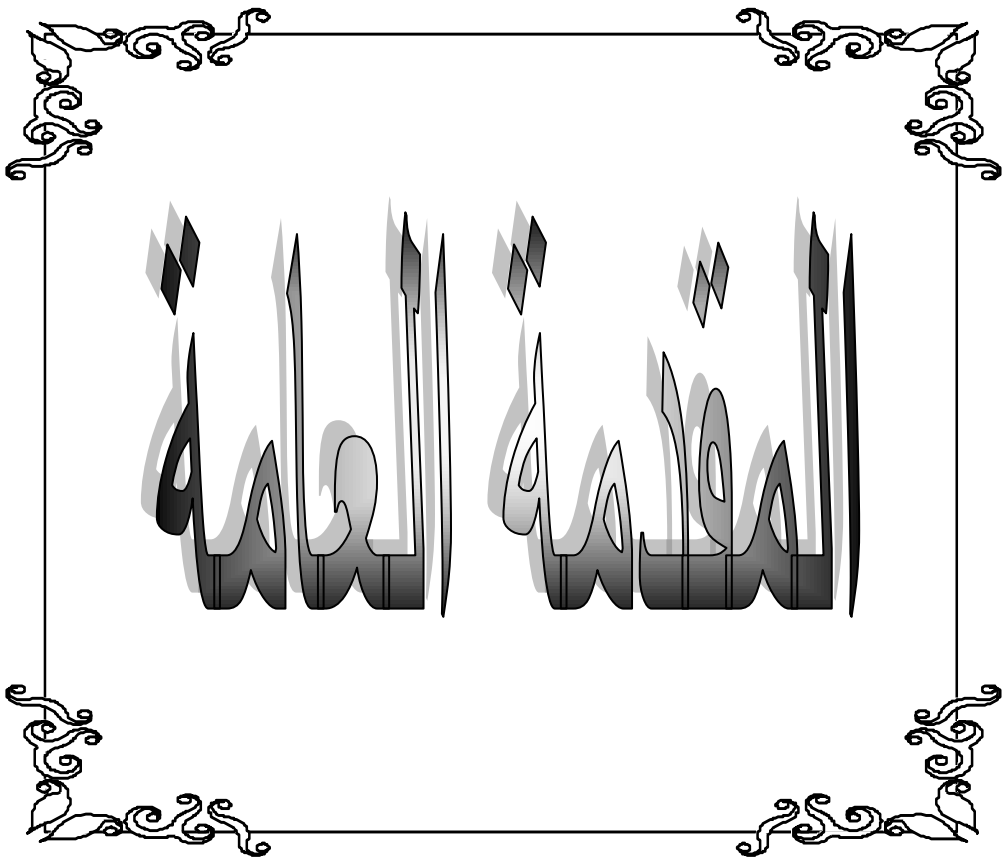
المقدمة العامة

1. تمهيد:

يتعرض العمل المصرفي في ضوء طبيعة الأموال التي يحصل عليها من مصادرها المختلفة, وأوجه استخدامها إلى العديد من المخاطر وقد تنشأ هذه المخاطر بسبب عوامل داخلية ترتبط بنشاطها وإدارة البنك ذاته أو ترتبط بعوامل خارجية تنشأ من تغيرات الظروف أو البيئة التي يعمل في ظلها.

فأصبحت المخاطرة تعتبر جزء لا يتجزأ من العمل المصرفي خصوصا مع ارتفاع حدة المنافسة والتطور التكنولوجي وزيادة حجم المعاملات المصرفية.

وفي ظل هذه التطورات برزت المخاطر التشغيلية التي اعتبرت من أهم المخاطر المصرفية التي تواجه البنوك في العصر الحالي, لما لها دور بارز في تشكيل طبيعة وحدود هذه المخاطر التي تتعرض إليها هذه الأخيرة, فتولدت الحاجة إلى ضرورة وضع آليات وضوابط جديدة لتسيير هذه المخاطر, ولهذا ظهرت لجنة بازل للرقابة المصرفية سنة 1977 من خلال مقرراتها الإرشادية التي تلعب دورا مهما في تحقيق الاستقرار المالي على المستوى العالمي, وقد أقرت لجنة بازل ثلاث اتفاقيات أساسية فيما يعرف باتفاقية بازل الأولى, الثانية والثالثة ركزت جميعها على تسيير المخاطر البنكية بما فيها المخاطر التشغيلية.

والبنوك التجارية تسعى جاهدة إلى تطبيق مقررات لجة بازل للتقليل من المخاطر البنكية بما فيها المخاطر التشغيلية, الأمر الذي قادنا إلى تسليط الضوء على البنك الخارجي الجزائري تحديدا وكالة 46 تبسة.

2. إشكالية الدراسة:

وبناءا على كل ما سبق نطرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى تحكم البنك الخارجي الجزائري – وكالة 46 تبسة– في المخاطر التشغيلية في إطار مقررات لجنة بازل ؟

ويتفرع من هذا التساؤل عدة أسئلة فرعية يمكن حصرها فيما يلي:

- هل يطبق البنك الخارجي الجزائري– وكالة 46 تبسة– مقررات لجنة بازل ؟
- هل يتم التحكم من قبل البنك الخارجي الجزائري– وكالة 46 تبسة– في المخاطر المتعلقة بالعنصر البشري ؟
- هل يتم التحكم من قبل البنك الخارجي الجزائري– وكالة 46 تبسة– في المخاطر المتعلقة بالأنظمة الآلية والاتصالات ؟

- هل يتم التحكم من قبل البنك الخارجي الجزائري– وكالة 46 تبسة– في المخاطر المتعلقة بتنفيذ وإدارة العمليات ؟

- هل يتم **التحكم** من قبل البنك الخارجي الجزائري– وكالة 46 تبسة– في المخاطر المتعلقة بالبيئة الخارجية ؟

3. فرضيات الدراسة:

وللرد على مختلف التساؤلات التي تم إثارتها مسبقا فقد حددت في هذه الدراسة عدة فرضيات يتم اعتمادها في إطار الإجابة على إشكالية الموضوع انطلاقا من:

فرضية الأساس:

– يتحكم البنك الخارجي الجزائري– وكالة 46 تبسة– بصورة جيدة في تسيير المخاطر التشغيلية وفق مقررات لجنة بازل.

وبناءا على فرضية الأساس تتفرع مجموعة من الفرضيات الفرعية المتمثلة في:

- يطبق البنك الخارجي الجزائري– وكالة 46 تبسة– مقررات لجنة بازل.
- يتحكم البنك الخارجي الجزائري– وكالة 46 تبسة– في المخاطر المتعلقة بالعنصر البشري.
- يتحكم البنك الخارجي الجزائري– وكالة 46 تبسة– في المخاطر المتعلقة بالأنظمة الآلية والاتصالات.
- يتحكم البنك الخارجي الجزائري– وكالة 46 تبسة– في المخاطر المتعلقة بتنفيذ وإدارة العمليات.
- يتحكم البنك الخارجي الجزائري– وكالة 46 تبسة– في المخاطر المتعلقة بالبيئة الخارجية.

4. أسباب اختيار الموضوع:

يعتبر موضوع تسيير المخاطر التشغيلية وفق مقررات لجنة بازل من المواضيع الهامة التي تتطلب دراسات وأبحاث, بهدف معرفة أسباب حدوثها وكيفية إدارتها في البنوك التجارية.

- ✓ **أسباب موضوعية**

– الاهتمام الكبير بتسيير المخاطر التشغيلية, خاصة مع اشتداد المنافسة وتعدد الأنشطة المصرفية؛

– الأهمية المتزايدة التي يحظى بها موضوع تسيير المخاطر التشغيلية وفق مقررات بازل سواء كان ذلك على المستوى العلمي في المعاهد والجامعات, أو على المستوى العملي في البنوك ومكاتب الدراسات؛

– قلة الدراسات التي بحثت في الموضوع بالرغم من أهميته وضروريته المعرفية والعملية خاصة على مستوى الكلية؛

– حداثة الموضوع وظهوره بقوة على الساحة المصرفية في السنوات الأخيرة.

✓ **أسباب ذاتية**

– الرغبة الكبيرة في دراسة المواضيع المتعلقة بتسيير المخاطر؛

– كون الموضوع يدخل ضمن مجال التخصص" اقتصاد نقدي وبنكي.

5. أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية المخاطر التشغيلية بالنسبة للبنوك التجارية في الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد السواء, حيث تسعى إلى إيجاد السبل الكفيلة بالإدارة السليمة لهذه المخاطر خاصة في ظل وجود مقررات لجنة بازل باعتبارها الهيئة الدولية التي أقرت بوجود هذا النوع من المخاطر, بعد التطرق لمفهومها, أنواعها وتسييرها.

6. أهداف الدراسة:

يمكن تلخيص أهداف الدراسة فيما يلي:

- ❖ توضيح الإطار النظري والتطبيقي لعملية تسيير المخاطر التشغيلية وفق مقررات بازل؛
- ❖ التعرف على المخاطر المصرفية بشكل عام والمخاطر التشغيلية بشكل خاص؛
- ❖ التركيز على أهمية معايير بازل في إدارة المخاطر التشغيلية؛
- ❖ التعرف على آلية قياس المخاطر التشغيلية والمبادئ السليمة لإدارتها؛
- ❖ بيان أهمية اتفاقيات بازل في إدارة المخاطر التشغيلية ومدى التزام البنوك التجارية الجزائرية بهذه المعايير؛
- ❖ الوقوف على واقع التطبيق الفعلي لمقررات بازل بالوكالة – محل التربص–ومدى تحكمها في المخاطر التشغيلية.

7. منهج الدراسة:

تم اعتماد المنهجين الوصفي والتاريخي في الدراسة, بالنسبة للفصل الأول (الجانب النظري للدراسة) أعتمد المنهج التاريخي خاصة في الجانب المتعلق بنشأة لجنة بازل والاتفاقيات الثلاث, أما المنهج الوصفي فقد استخدم في تحديد الإطار العام لمتغيرات الدراسة.

أما الفصل الثاني (الجانب التطبيقي للدراسة), اعتمد المنهج التاريخي في التعريف بالبنك والوكالة محل التربص والمنهج الوصفي في ما تبقى من الدراسة.

8. الدراسات السابقة:

من بين الدراسات التي تناولت تسيير المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية وفق مقررات لجنة بازل نجد ما يلي:

1- أحلام بوعبدلي- ثريا سعيد, **إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية**, المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية, جامعة غرداية, العدد 03 لشهر ديسمبر 2015, هدفت الدراسة إلى التعرف على أحد المواضيع الهامة في البنوك بشكل عام والمخاطر التشغيلية بشكل خاص, وكذا التطلع إلى ضرورة الإلمام الجيد بالطرق السليمة لإدارة هذه المخاطر بما يسمح لهذه البنوك بالتخفيف منها, وقد أوضحت نتائج الدراسة أن البنوك الجزائرية لا تلتزم بتطبيق بعض من المبادئ السليمة لإدارة المخاطر التشغيلية حسب ما ورد في اتفاقية بازل 2, كما أنها تقتصر في جانب الإفصاح مما يهز صورتها أمام العملاء ولا تضع خطط طوارئ احتياطية من الخسائر المحتملة من المخاطر التشغيلية.

2- فائزة لعراف, **المداخل الحديثة لقياس وإدارة المخاطر التشغيلية بالبنوك مع الإشارة إلى حالة الجزائر**, مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة, العدد 07, 2012, هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى المخاطر التشغيلية ومحاولة التمييز بينها وبين المخاطر الأخرى التي تواجه العمل المصرفي, بالإضافة إلى التطرق إلى أنواع المخاطر التشغيلية وأسباب مراقبتها, والمناهج المختلفة لقياس هذا النوع من المخاطر والتي قدمتها لنا لجنة بازل في اتفاقيتها الثانية, والوقوف على موقع النظام المصرفي الجزائري من هذه المخاطر وكيفية مواجهتها لها, ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها أن قياس وإدارة مخاطر التشغيل ما زال يمثل صعوبة أمام معظم البنوك وخاصة الجزائرية.

3- راضية مصداع, **إدارة المخاطر التشغيلية وفقا لاتفاقية بازل(2) في البنوك التجارية الجزائرية**, مجلة الإستراتيجية والتنمية, جامعة بن باديس مستغانم, العدد 17, جويلية 2017, تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مختلف المخاطر التشغيلية التي تواجه البنوك التجارية وأهم مصادرها, وكذا واقع إدارة هذه المخاطر بالبنوك التجارية الجزائرية ومدى تطبيقها للمبادئ التي أوصت بها اتفاقية بازل2, وقد توصلت الدراسة أن مستوى توفر الإطار الفني والإداري اللازم لإدارة المخاطر

التشغيلية لا يزال متوسط, حيث وجدنا أن هذه البنوك تخضع لحملة من القواعد والإجراءات التي جاءت بها الاتفاقية إلا أنها لا تلتزم بها أثناء تأدية أنشطتها.

4- جمال إيدروج, **أهمية خريطة المخاطر كأداة تسيير للمخاطر التشغيلية في البنوك التجارية**, مجلة المستقبل الاقتصادي, جامعة الجزائر3, العدد السادس 2015, تهدف هذه الدراسة للتعرف على أهم التعريفات الخاصة بالمخاطر التشغيلية ومسبباتها من خلال تحديد المخاطر المتلازمة لمسار الأعمال البنكية لاعتماد الأساليب الناجعة والممارسات التنفيذية لطرق القياس والمتابعة وخاصة الرقابة الدائمة, كما تهدف إلى دراسة أهمية ودور خريطة المخاطر في التسيير الفعال للمخاطر التشغيلية في البنوك التجارية, ومن أهم النتائج المتوصل إليها صعوبة تحديد وتدقيق في تعريف شامل وكامل للمخاطر التشغيلية نظرا لتعدد مصادرها إلا أن الاعتماد على توصيات لجنة بازل فيما يخص التحكم في تقدير وتسيير هذه المخاطر تستدل البنوك على مجمل الإجراءات المتبعة لإنتاج الخدمات البنكية للتعرف عن قرب والتمعن في مكامن المخاطر التشغيلية.

5- راضية مصداع, **أثر تطبيق أبعاد إدارة الجودة الشاملة على تفعيل إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية**, أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية, تخصص بنوك, مالية وتأمينات, جامعة فرحات عباس- سطيف, السنة الجامعية 2018/2017, وكان الهدف من هذه الدراسة التعرف على المخاطر التشغيلية التي تواجهها إدارة البنك نتيجة زيادة مواطن الخطأ والخطر نظرا لاشتداد المنافسة والتغيرات البيئية المتزايدة وإبراز ضرورة الإلمام الجيد بالطرق السليمة لإدارة المخاطر التشغيلية في البنوك العمومية الجزائرية, مما يسمح لها بالتخفيف من هذه المخاطر والتقليل من آثارها إلى أقصى حد ممكن, ومن أهم النتائج المتوصل إليها أن البنوك الجزائرية لم تصل إلى تفعيل إدارة المخاطر التشغيلية وفق المبادئ السليمة المنصوص عليها في لجنة بازل.

9. حدود الدراسة:

تمثلت حدود الدراسة فيما يلي:

الحدود المكانية: تم اختيار البنك الخارجي الجزائري وكالة 46 تبسة كميدان للتربص وإسقاط الدراسة النظرية.

الحدود الزمنية: بدأت الزيارات للوكالة البنكية بشكل متقطع خلال شهر ماي, وذلك بسبب الإجراءات المترتبة عن جائحة كوفيد 19 ورفض استقبالنا من قبل موظفي البنك, وتمت العودة إلى مكان التربص خلال الأسبوع الأول من شهر جوان 2020.

10. هيكل الدراسة:

قسمت الدراسة إلى فصلين تم التركيز في الفصل الأول على الجانب النظري للدراسة, من خلال ثلاث مباحث خصصت للمخاطر المصرفية, التشغيلية ولجنة بازل ودورها في تسيير المخاطر التشغيلية, أما الفصل الثاني فقد جاء لإسقاط الدراسة النظرية على وكالة 46 تبسة التابعة للبنك الخارجي الجزائري, قسم بدوره إلى ثلاث مباحث خصص المبحث الأول لتقديم البنك والوكالة, أما المبحثين الثاني والثالث فقد خصصا للدراسة الإحصائية للموضوع.

11. صعوبات الدراسة:

أثناء إنجاز هاته الدراسة تم مواجهة عدة صعوبات لعل أبرزها ما تعلق بانعكاسات جائحة كوفيد 19 والمتمثلة في:

- انحصار فترة التربص في مدة قصيرة؛
- رفض استقبالنا في الوكالة البنكية بشكل متكرر نتيجة الإجراءات المطبقة لمواجهة الجائحة؛
- عدم تجاوب الموظفين الأمر الذي استوجب تغيير البعد المتوقع للدراسة واستخدام الاستبيان كأداة لإتمام هاته الدراسة؛
- صغر حجم العينة المتعلقة بالاستبيان نتيجة غياب الموظفين وتعذر الحصول على آرائهم بسبب الجائحة.

الفصل الأول :

الإطار النظري للمخاطر التشغيلية ومقررات لجنة بازل

تمهيد:

إن التطورات المتلاحقة التي شهدتها الساحة المصرفية العالمية في السنوات الأخيرة, ومع اشتداد المنافسة المحلية والعالمية أصبح أي بنك عرضة للعديد من المخاطر بصفة عامة, والمخاطر التشغيلية بصفة خاصة التي تعرقل السير الحسن لأنشطته وكذا سرعة انتقالها, مما أوجب على البنوك استحداث أساليب وممارسات سليمة ومداخل لمراقبة المخاطر التشغيلية لضمان التسيير الجيد والفعال لها.

ولهذا جاءت لجنة بازل للرقابة المصرفية كاستجابة دولية لهذه الظروف والسعي إلى تطوير قدراتها التنافسية للحفاظ على سلامة النظام المصرفي.

وللوقوف على موضوع المخاطر التشغيلية في إطار مقررات لجنة بازل الدولية سيتم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول المخاطر المصرفية؛

المبحث الثاني: المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية؛

المبحث الثالث: لجنة بازل ودورها في تسيير المخاطر التشغيلية.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول المخاطر المصرفية

لقد تنوعت وتعددت المخاطر المصرفية المرتبطة بالعمل المصرفي, وأصبحت تهدد جوهر عمل البنوك وتحد من قدرتها على استخدامات مصادر الأموال لديها, فقد تولدت حاجة البنوك إلى ضرورة تسطير الأهداف وإعداد الإستراتيجيات المختلفة للتكيف مع هذه المخاطر ومعالجتها.

وسيتم في هذا المبحث تبيان مفهوم المخاطر المصرفية والعوامل المؤثرة فيها وكذا أنواعها المختلفة وذلك بعد الوقوف عند أهم محطات تطورها.

المطلب الأول: نشأة وتعريف المخاطر المصرفية

يواجه القطاع المصرفي عدة مخاطر نتيجة توسع أنشطته التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالمخاطرة, وفيما يلي تسليط الضوء على نشأة وتعريف المخاطر المصرفية.

أولا: نشأة المخاطر المصرفية

إن ما يميز البيئة المصرفية خلال فترة السبعينات هو الاستقرار الذي كان نتيجة تظافر عدة عوامل ساعدت على تحقيقه, فقد كانت تخضع للتنظيم القانوني والعمليات المصرفية التجارية كانت تقوم أساسا على تجميع الموارد والاقتراض, كما أن محدودية المنافسة سهلت على تحقيق ربحية معتبرة ومستقرة فضلا على أن الهيئات التنظيمية كانت منشغلة بسلامة الصناعة والسيطرة على قوة خلق النقود الخاصة بها, هذا بالإضافة إلى كون حوافز التغيير والمنافسة كانت منخفضة.

أما ابتداءا من مطلع الثمانينات, سجلت موجات من التغيير الجذري في الصناعة المصرفية الأمر الذي أدى إلى اتساع وتنوع المنتجات والخدمات المصرفية, وابتكار منتجات جديدة باستمرار خاصة من أولئك العاملين في الأسواق المالية, كما نشط البحث عن فرص ومنتجات سوقية جديدة, حيث تطورت خدمات القيمة المضافة مثل تملك الأصول وتمويل المشروعات وبطاقة الائتمان والمشتقات بمعدل سريع, كما دخلت البنوك مجالات أعمال جديدة وواجهت مخاطر جديدة, وتناقصت الحصة السوقية القائمة.[1]

إن موجات التغيير المسجلة آنذاك ولدت المخاطر المصرفية وزادت من حدتها خاصة مع اشتداد المنافسة وابتكار منتجات جديدة والتحول من الصيرفة التجارية إلى أسواق رأس المال, وازدياد تقلب الأسواق واختفاء العوائق والحواجز القديمة التي حدثت من نطاق عمليات مختلف المؤسسات المالية, بعبارة أخرى أن

[1] حياة نجار, **إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل**, أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية, جامعة فرحات عباس, سطيف 1, السنة الجامعية 2013- 2014, ص 47.

زيادة حدة المخاطر بشكل كبير في العصور الحديثة يرجع أساسا إلى أمرين مرتبطين بطبيعة الاقتصاد الحديث, وهما زيادة معدلات التغير في الحياة الاقتصادية من ناحية وزيادة معدلات الترابط والتداخل بين قطاعات الاقتصاد من ناحية أخرى.

وعلى اعتبار أن قطاع البنوك يحتل مكانة متميزة داخل القطاع المالي, حيث يعتبر من أقدم المؤسسات المالية وأكثرها انتشارا, فضلا عن صلته المباشرة بنظم المدفوعات, وإدارة حركة النقود التي تمثل المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي, فقد انصب الاهتمام العالمي على كيفية تنظيم وترشيد إدارة البنوك للمخاطر والذي بات من أهم اهتمامات المجتمع الدولي.[1]

ثانيا: تعريف المخاطر المصرفية

لقد تعرض الكثير من المهتمين إلى تعريف المخاطر المصرفية, واختلفت تعاريفهم طبقا للبيئة التي ينتمي إليها كل باحث, والهدف الذي يسعى إلى تحقيقه, فيمكن تعريف المخاطرة بأنها:" احتمال الخسارة في الموارد المالية أو الشخصية نتيجة عوامل غير متطورة في الأجل الطويل أو القصير".[2]

– كما توجد عدة تعريفات للمخاطر المصرفية نذكر منها:

التعريف الأول: هي" احتمال تأثير الحوادث المتوقعة وغير المتوقعة تأثيرا عكسيا على رأس مال البنك وعوائده, أي احتمال أن يحدث انحراف عن النتيجة المرغوبة المتوقعة ".[3]

التعريف الثاني: " المخاطر المصرفية هي احتمالية مستقبلية قد تعرض المصرف إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها بما قد يؤثر على تحقيق أهداف المصرف وعلى تنفيذها بنجاح, وقد تؤدي في حالة عدم التمكن من السيطرة عليها وعلى آثارها إلى القضاء على المصرف وإفلاسه".[4]

التعريف الثالث: " هي حالة عدم التأكد في استرجاع رؤوس الأموال المقرضة أو تحصيل أرباح مستقبلية متوقعة ".[5]

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص: أن المخاطر المصرفية هي الخسائر التي قد يواجهها البنك الناتجة عن حالة عدم التأكد التام, مما يؤثر على مدى تحقيق الأهداف المحددة.

---

[1] حياة نجار, **مرجع سابق**, ص 48.

[2] حمزة محمد الزبيدين, **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**, مؤسسة الوراق, عمان, 2002, ص 162.

[3] فتيحة حبشي, **إدارة المخاطر المالية في البنوك**, الملتقى الوطني حول:" المخاطر في المؤسسات الاقتصادية ", جامعة قسنطينة, 21-22 أكتوبر, 2012, ص 04.

[4] نوال بن عمارة, **إدارة المخاطر في مصارف المشاركة**, الملتقى الدولي حول:" الأزمة المالية الاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية للسياسات والإستراتيجيات البديلة لعلاج الأزمة المالية والاقتصادية ", جامعة سطيف, 20-21 أكتوبر, 2009, ص 02.

[5] Anne Marie Percie, **Risques et Contrôle de Risque**, Économica, Paris, 1999, P 25.

المطلب الثاني: أسباب المخاطر المصرفية والعوامل المؤثرة فيها

هناك **عدة** أسباب أدت إلى ظهور المخاطر المصرفية, كما تؤثر فيها عوامل عديدة يتم توضيحها فيما يلي:

أولا: أسباب المخاطر المصرفية

ترجع أسباب زيادة المخاطر في القطاع المصرفي في ظل العولمة المالية إلى العوامل التالية:[1]

- زيادة الضغوط التنافسية مما أدى إلى تشجيع الميل إلى المخاطرة لتحقيق أقصى عائد على رأس المال المستثمر وكسب أكبر حصة ممكنة في السوق؛
- اتساع أعمال المصرف خارج الميزانية وتحولها من الأعمال التقليدية إلى أسواق المال, مما أدى إلى تعرضها إلى أزمات السيولة, بالإضافة إلى مخاطر السوق الأخرى والتضخم وتقلبات الأسعار؛
- التغيرات الهيكلية التي شهدتها الأسواق المصرفية والمالية في السنوات الأخيرة, نتيجة التضرر من القيود على حركة رؤوس الأموال وانفتاح الأسواق المالية؛
- تزايد المخاطر بأشكالها المتنوعة التي تواجه عمل المصرف لتضم العديد من أنواع المخاطر التي لم تكن محل اهتمام من قبل.

وهناك أسباب أخرى تجعل من عمل النشاط المصرفي يواجه المخاطر, أبرزها البيئة المصرفية التي تشهد عولمة تكنولوجية, وكذلك استحداث أدوات مالية جديدة مما تؤدي إلى زيادة نسبة الخطر.

ثانيا: العوامل المؤثرة في المخاطر المصرفية

مر سير المصارف التجارية منذ بداية السبعينات عبر مرحلة مهمة من التطورات المستمرة, والتي يتوقع لها أن تستمر سنوات أخرى قادمة, وقد كان من نتائج هذه التطورات تركها آثارا مميزة في حجم المخاطر التي تواجهها المصارف في عملها ومداها, وكان من بينها خمسة عوامل يمكن تلخيصها فيما يلي:[2]

1- **التغيرات التنظيمية والإشرافية:** فقد فرضت العديد من الدول الكثير من القيود التنظيمية على عمل البنوك للتقليل من مخاطر المنافسة, ولتشجيع البنوك على الالتزام بالمبادئ المصرفية السليمة, مثل الالتزام بعلاقة معينة بين أصول المخاطرة ورأس المال ومثل القيود الخاصة بالحدود القصوى من التسهيلات التي يمكن تقديمها للعميل الواحد الأمر الذي كان له آثار ايجابية في المخاطر.

---

[1] فريدة تلي- الزهرة بن بريكة, **استخدام النموذج الكمي Z.SCORE لقياس الاستقرار والسلامة المالية المصرفية**, مجلة العلوم الإنسانية, جامعة بسكرة- الجزائر, العدد الثامن/ الجزء (1), ديسمبر 2017,ص 458.

[2] خيرة كتفي, **دور الحوكمة في تحسين إدارة المخاطر المصرفية**, مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير, تخصص الحوكمة ومالية المؤسسة, جامعة فرحات عباس, سطيف, السنة الجامعية 2015-2016,ص 04.

2- **عدم استقرار العوامل الخارجية:** أدى عدم استقرار أسعار الفوائد, والذبذبة الشديدة في أسعار العملات التي حدثت على إثر انهيار اتفاقية بروتن وودز إلى دخول مديري الخزينة في الشركات الكبرى, خاصة المتعددة الجنسيات منها في الأسواق المالية, إما لتفادي الخسائر المستقبلية التي قد تنتج عن مثل هذه الذبذبات أو لتحقيق أرباح منها, الأمر الذي أدى إلى زيادة حدة المنافسة في تلك الأسواق, كما أدى عدم الاستقرار والحاجات التي نتجت عنه إلى ابتداع المصارف العديد من أدوات التغطية المستقبلية, وقد كان إبداع المصارف في هذا المجال وتطويرها دوائر متخصصة في الهندسة المالية, دليلا على براعة المؤسسات المصرفية, وقدرتها على التعامل مع المتغيرات, لكن هذا الإبداع نفسه أدى إلى خلق مخاطر من نوع جديد أضيفت إلى مخاطر المصارف.

3- **المنافسة:** من مزايا المنافسة إجبارها المتنافسين على تقديم أفضل الخدمات بأدنى الأسعار, كما أنها تقوم بمكافأة الأفضل بين المتنافسين, ولاشك في أن للمنافسة مخاطر ائتمانية على الإدارة وعلى الدخل, لأنها تضيق الهوامش الربحية إلى حدود قصيرة.

4- **تزايد حجم الموجودات خارج الميزانية:** تزايد حجم الموجودات وتنوعها أضاف إلى مخاطر العمل المصرفي, وقد كان الخطر الذي واجهته المصارف التي تعهدت بتغطية إصدار أسهم شركة ***BP*** بمبلغ 1.5 مليار جنيه إسترليني, عندما انهارت السوق المالية العالمية في يوم الاثنين الأسود 1987/10/19, أوضح مثال على مدى أثر مثل هذه الموجودات في مخاطر العمل المصرفي.

5- **التطورات التكنولوجية:** من العوامل التي أثرت ايجابيا في التعرف على مخاطر العمل المصرفي, قياسه وإدارته التطورات في تكنولوجيا المعلومات التي كان من نتائجها المباشرة زيادة قدرة المصارف في التعرف على مخاطرها, وإدارتها بطريقة أفضل, إلى جانب تمكينها من إدخال منتجات جديدة مثل الدفع الإلكتروني وإدارة النقد, إلا أن هذه التطورات خلقت في الوقت نفسه مخاطر جديدة, مثل مخاطر تصفية الدفعات التي كانت ثمرة استعمال أنظمة الدفع الإلكتروني.

المطلب الثالث: أنواع المخاطر المصرفية

هناك عدة أنواع للمخاطر المصرفية, أهمها:

أولا: المخاطر المالية

وتتضمن جميع المخاطر التي لها علاقة مباشرة بالنشاط المصرفي والمالي والتي تنقسم إلى:

1- **المخاطر الائتمانية:** وهي الخسائر المالية المحتملة الناتجة عن عدم قيام العميل بالوفاء بالتزاماته تجاه البنك بالوقت المحدد والتي تتأثر بها إيرادات رأس ماله.[1]

[1] صادق راشد الشمري, **إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية**, دار اليازوري العلمية, عمان, 2013,ص 65.

2- **مخاطر السيولة:** يتمثل خطر السيولة في" خطر عدم قدرة البنك على مواجهة التزاماته أو استحقاقاته الفورية باستخدام السيولة المتوفرة لديه".[1]

3- **مخاطر السوق:** تعرف مخاطر السوق بأنها الخسارة التي يمكن أن تنجم جراء تغيرات غير متوقعة في القيمة السوقية للأدوات المالية, وتشمل(مخاطر معدل الفائدة, مخاطر سعر الصرف, مخاطر التسعير).

- **مخاطر معدل الفائدة:** ويعرف خطر سعر الفائدة بالخسارة المحتملة للبنك والناتجة عن التغيرات غير الملائمة لمعدل الفائدة حيث يتمثل في" مدى حساسية رأس المال والأرباح للتغيرات التي تطرأ على مستوى أسعار الفائدة ".[2]

- **مخاطر الصرف:** ينشأ خطر الصرف نتيجة خسارة البنك لحقوق أو ديون محررة بالعملة الصعبة التي تتميز بتقلبات مستمرة في أسعارها, مما ينتج عنه تحقيق البنك لخسارة أو ربح.[3]

- **مخاطر التسعير:** تنشأ عن التغيرات في أسعار الأصول وبوجه خاص محفظة الاستثمارات المالية, وتؤثر في مخاطر التسعير عوامل خارجية تتمثل في الظروف الاقتصادية المحلية وظروف الصناعة البنكية, وعوامل داخلية تتعلق بالوحدة الاقتصادية نفسها كالهيكل التمويلي وتشغيل الوحدة الاقتصادية.[4]

4- **المخاطر التجارية:** يأخذ الخطر التجاري بالنسبة للبنك عدة أشكال , فقد يتعلق بالصورة التجارية للبنك, كما يتمثل في خسارة الزبائن, فشل إطلاق وترويج منتوج ذو خدمة بنكية جديدة, سوء معالجة لاحتياجات الزبائن, تأثير سلبي لإشهار خاص بالبنك أو إشاعة عن البنك تضر بصورته.[5]

ثانيا: المخاطر البيئية

وتشمل المخاطر البيئية الأنواع الآتية:[6]

1- **المخاطرة التشريعية(مخاطرة** الالتزام **):** تنتج عن احتمال مخالفة تطبيق القوانين الرقابية والقواعد التشريعية التي تؤثر سلبا على البنك, إذ قد تقوم السلطات الرقابية بفرض غرامات نقدية على المصارف المخالفة وتكرارها قد يؤدي إلى عقوبات أشد قسوة.

---

[1] Dominique CHabert, **Manuel D'économie Bancaire**, Revue Banque Edition, 2007, P 172.

[2] Hennie Van Greuning – Sonja Bratonovie, **Analyse et Gestion Du Risque Bancaire**, Traduction De Marc Rozenbaum, Edition ESKA, Première Edition, P 249.

[3] Sylvie De Coussergues, **Gestion de la Banque" Du Diagnostique a la Stratégie**", Edition Dunod, 5e Edition, Paris, 2007, P 192.

[4] **IPID**, P 195.

[5] محمد زيدان- عبد الرزاق جبار, **تطور الدور الرقابي للبنك المركزي في إدارة المخاطر المصرفية**, الملتقى الدولي الثالث حول: " إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات: الآفاق والتحديات ", جامعة الشلف, 2008, ص 04.

[6] صلاح حسن, **تحليل وإدارة وحوكمة المخاطر المصرفية الإلكترونية**, الطبعة الأولى, دار الكتاب الحديث, عمان, 2012, ص 57.

2- **مخاطرة المنافسة:** وهذه المخاطرة برزت نتيجة ظهور منتجات جديدة وابتكار خدمات متميزة وذات أداء عال من خلال آليات ووسائل مختلفة لتقديم أفضل الخدمات المصرفية للعملاء من الصيرفة التقليدية إلى الصيرفة الإلكترونية بمختلف أشكالها وصيغها.

3- **مخاطرة التنظيم:** وهذا النوع من المخاطر برز من خلال عدم تطبيق بعض الإجراءات التنظيمية والرقابية وقواعد العمل المصرفي التي تجعل المصرف في وضع غير تنافسي.

4- **المخاطرة الاقتصادية:** وتشمل المخاطر المترافقة مع عوامل الاقتصاد القومي والدولي, بالأخص مع العولمة التي غزت دول العالم.

ثالثا: المخاطر التشغيلية

سيتم التطرق إليها بالتفصيل في المبحث الثاني.

- بالإضافة إلى المخاطر السابقة نجد أيضا:[1]

1- المخاطر المرتبطة بالسمعة: يرتبط نجاح المصارف في أعمالها بالسمعة التي تؤسسها كمؤسسات جديرة بالثقة, وتنشأ مخاطر السمعة في حالة قيام البنك بتقديم خدمات غير كفؤة, أو عند عدم انتظام تقديم الخدمة, أو في حالة نقص متطلبات الإفصاح اللازمة للعملاء أو عند حدوث انتهاك للخصوصية.

2- المخاطر الإستراتيجية: وهي ناتجة عن اتخاذ قرارات أو عدم اتخاذ القرارات لإدارة نشاط البنك, على سبيل المثال اتخاذ قرارات متعلقة بدخول أسواق جديدة أو الخروج من أسواق قائمة, فهي كذلك مرتبطة باتخاذ قرارات بخصوص توزيع محفظة الاستثمار, فيجب توفر الخبرة الكافية والمعرفة الجيدة بالأعمال المصرفية للتقليل من هذه المخاطر.

المطلب الرابع: إجراءات الحد من المخاطر المصرفية

تعتبر طرق وإجراءات الحد من المخاطر المصرفية آليات وترتيبات إدارية تهدف إلى حماية أصول وأرباح البنك من خلال تقليل فرص الخسائر إلى أقل حد ممكن, وبالتالي فهذه الإجراءات تستند على ثلاثة أسس:

* **الاختيارية:** أي اختيار عدد على الأقل من الديون ذات المخاطرة المعدومة؛
* **وضع حد للمخاطرة**, وهذا حسب نوع وصنف القرض؛
* **التنوع:** وهذا يتجنب تمركز القروض لعملاء معينين.

- وتنقسم إجراءات الحد من المخاطر المصرفية إلى نوعين:[1]

[1] صلاح حسن, **مرجع سابق**, ص ص 59, 77.

أولا: التسيير العلاجي

وهو المتمثل في كل السياسات والإجراءات التي يراعيها البنك لمواجهة خطر القرض بعد تحققه أو يصبح احتمال تحققه مرتفعا جدا, ويوصف هذا التسيير بالعلاجي لأن سياسته تنفذ في المرحلة الحرجة من تطور خطر القرض أو أثناء تحققه, وهو من اختصاص مصلحة مختصة بالبنك وهي مصلحة المنازعات والشؤون القانونية, والتسيير العلاجي يستخدم طرق وتقنيات مثل تحويل القروض إلى قيم منقولة.

ثانيا: التسيير الوقائي

ويتمثل في كل الإجراءات التي يراعيها البنك قبل وأثناء اتخاذ قرار منح القرض بتنوع العملاء وتقسيم الأخطار بين البنوك.....الخ

أما أهم السياسات التي يتبعها البنك هي:

1- **توزيع خطر القرض بين البنوك**

إذا كان القرض كبيرا ومدته طويلة نسبيا فإن البنك يفضل تقديم نسبة أو جزء فقط من القرض على أن يوزع باقي القرض على مؤسسات مالية أخرى حتى يتجنب خطر عدم التسديد لسبب أو لآخر ويتحمل مسؤولية ذلك بمفرده.

2- **التعامل مع عدة متعاملين**

تفاديا لما يمكن أن يحدث من أخطار فيما يتعلق بتركز نشاطات البنك مع عدد محدود من المتعاملين فإنه يلجأ إلى توزيع عملياته على عدد كبير من المتعاملين أو بعضهم, فإن البنك يمكن أن يتجاوز ذلك دون مشاكل.

3- **عدم التوسع في منح القروض**

يجب على البنك الاحتراز من التوسع في منح القروض دون حدود, حيث يجب عليه أن يراعي إمكانياته المالية وبما يتناسب وقدرته على استرجاع هذه القروض, وكذا هيكله المالي خاصة فيما يتعلق منها بجانب البعد الزمني لمصادر أمواله.

4- تطوير أنظمة الرقابة الداخلية للبنك

حتى يتمكن البنك من تفادي العديد من الأخطار وبالأخص فيما يتعلق بالجانب الإداري والمحاسبي, يجب عليه أن يطور أجهزة رقابته لمختلف العمليات البنكية المرتبطة بوظيفة الإقراض.

---

[1] مبارك بوعشة, **إدارة المخاطر البنكية مع إشارة خاصة لحالة الجزائر**, المؤتمر العلمي الدولي السابع حول: إدارة المخاطر في ظل اقتصاد المعرفة, جامعة الزيتونة, الأردن, أفريل 2007, ص 05.

المبحث الثاني: المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية

إن التطور المتسارع في النشاطات والخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك من ناحية, والتطور في استخدام وسائل الاتصال الحديثة من ناحية أخرى, قد أدى إلى زيادة درجة تعقيد أنواع المخاطر المصرفية بشكل عام, والمخاطر التشغيلية بشكل خاص.

وللإلمام بأهم الجوانب النظرية حول المخاطر التشغيلية في هذا المبحث, سيتم التطرق إلى مفهوم المخاطر التشغيلية, أسبابها, أنواعها وكذا تحديد وتقييم المخاطر التشغيلية.

المطلب الأول: مفهوم المخاطر التشغيلية

تعتبر المخاطر التشغيلية من بين المخاطر التي تواجه البنوك, خاصة في ظل سعي النظم المصرفية في معظم دول العالم إلى تطوير قدراتها التنافسية في مجال المعاملات المصرفية والمالية, وفي ظل القوى البنكية العديدة التي شهدتها الأسواق النقدية المالية الداخلية والخارجية التي زادت من هذه المخاطر.

وعلى هذا الأساس سيتم التعرف على هذا النوع من المخاطر بالتركيز على تعريفها, خصائصها وأسبابها.

أولا: تعريف المخاطر التشغيلية

قد وردت تعاريف عديدة للمخاطر التشغيلية منها:

– تعرف على أنها:" عبارة عن المخاطر المرتبطة بالنظم الداخلية أو الأفراد العاملين بهذه النظم بالمنشأة ".[1]

– كما يمكن تعريف المخاطر التشغيلية بأنها المخاطر المتعلقة بأداء الخدمات أو مختلف المنتجات المصرفية وقد تحدث نتيجة لوجود ثغرات في نظام الرقابة الداخلية, أو نتيجة لأعمال في نظم التشغيل الإلكتروني للبيانات.[2]

– ويقصد بها:" الخطر الناجم عن نقائص تصميم وتنظيم وتنفيذ إجراءات القيد في النظام المحاسبي وبشكل عام في أنظمة الإعلام الخاصة بمجموعة الأحداث المتعلقة بعمليات البنك".[3]

– في حين, تعرف على أنها المخاطر التي قد تنشأ من الخطأ والغش البشري في العمليات والإجراءات والتكنولوجيا والنظم, وهي من المخاطر الأكثر أهمية التي تواجه المنظمة بسبب الفرص المتنوعة للخسائر التي تحدث, والواقع أن الخسائر قد تكون كبيرة عند حدوثها.[4]

---

[1] فرج خير الله, **إدارة المخاطر المالية**, الطبعة الأولى, دار أمجد, عمان, 2016, ص 61.

[2] **إدارة الأصول ومخاطر التمويل في العمل المصرفي التقليدي والإسلامي**, إتحاد المصارف العربية, 2002, ص ص 61-62.

[3] توفيق زرمان, **فعالية استعمال المحاسبة البنكية في التدقيق والرقابة**, مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية, تخصص بنوك وتأمينات, جامعة منتوري, قسنطينة, السنة الجامعية 2005- 2006, ص 131.

[4] كارين هورشر وآخرون, **أساسيات إدارة المخاطر المالية**, مكتبة الحرية, القاهرة, 2008, ص 57.

– كما أنها عبارة عن تلك المخاطر المتصلة بالعمل اليومي للمصارف ولأن المصارف ليست كالمصانع فإن المخاطر التشغيلية فيها تتركز في عمليات السطو والمباني غير الآمنة, وتتضمن هذه المخاطر أيضا أخطاء الصرافين والقيود الخاطئة.[1]

– تتمثل المخاطر التشغيلية في تلك المخاطر المتصلة بأوجه الاختلال الوظيفي في نظم المعلومات, وفي نظم رفع التقارير وفي قواعد رصد المخاطر الداخلية, وفي غياب التتبع والإثبات الكفء للمخاطر, يمكن أن يستمر إغفال وتجاهل بعض المخاطر الهامة ولا تتخذ إجراءات تصحيحية, وأن ينتج عن ذلك عواقب وخيمة, وتظهر المخاطر التشغيلية على مستويين:[2]

* **المستوى الفني:** عندما يكون نظام المعلومات أو مقاييس المخاطرة قاصرة.

* **المستوى التنظيمي:** ويتعلق بإثبات ومراقبة المخاطرة وكل القواعد والسياسات ذات الصلة.

في كلتا الحالتين, تكون العواقب متشابهة فأي قصور يحتمل أن يولد خسائر بحجم غير معلوم بالنظر لعدم اتخاذ إجراء تصحيحي أثناء الفترة التي تم فيها تجاهل المخاطرة, ومما يزيد الوضع سوءا أن هناك العديد من الأسباب المحتملة في حدوث نواحي القصور هذه.

واستنادا إلى التعاريف السابقة, يمكن القول بأن المخاطر التشغيلية هي عبارة عن الخسائر الناجمة عن الأخطاء أو الغش في العمليات والإجراءات والتكنولوجيا, فشل أو عدم كفاية العمليات الداخلية, أو ضعف في الأشخاص والأنظمة, أو قد تكون بسبب أحداث خارجية.

ثانيا: أسباب المخاطر التشغيلية

توجد عدة أسباب تؤدي إلى تغير المكاسب نتيجة لسياسات التشغيل التي يتبعها البنك, فبعض البنوك لا تملك الكفاءة للرقابة على التكاليف المباشرة, وأخطاء المعالجة التي يقوم بها موظفو البنك, ويجب أن يستوعب أيضا البنك السرقات التي تتم بواسطة الموظفين أو العملاء.[3]

ومن بين أسباب ظهور هذه المخاطر ما يلي:[4]

* إذا لم يتم التحكم بالشكل الملائم في التقنيات الآلية المتطورة المستخدمة في العمل المصرفي, فمن الممكن أن يحول ذلك مخاطر أخطاء المعالجة اليدوية للبيانات إلى مخاطر أعطال في نظام الكمبيوتر وخصوصا مع تزايد الاعتماد على الأنظمة المتكاملة على المستوى الدولي؛

---

[1] محمد عبد الفتاح الصيرفي, **إدارة البنوك**, الطبعة الأولى, دار المناهج , الأردن, 2006, ص 67.

[2] طارق عبد العال حماد, **إدارة المخاطر**, الدار الجامعية, الإسكندرية, 2003, ص 208.

[3] عمر محمد أحمد إبراهيم كرار- إبراهيم فضل المولى البشير, **دور المخاطر المصرفية في العلاقة بين عناصر منح التمويل والأداء المالي للمصارف**, مجلة العلوم الاقتصادية, جامعة السودان, المجلد 17, العدد (01), 2016, ص 24.

[4] أحلام بوعبدلي- ثريا سعيد, **إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية**, المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية, جامعة غرداية, العدد (03), ديسمبر 2015, ص 119.

* ينطوي النمو في التجارة الإلكترونية على مخاطر محتملة مازالت أبعادها غير معروفة تماما(على سبيل المثال, عمليات الاحتيال الخارجية وموضوعات أمن نظم الكمبيوتر)؛

* عمليات الاندماج الكبرى وإعادة النظر في عمليات الدمج والتحالف تشكل اختبارا لقدرة الأنظمة الجديدة أو الأنظمة المتكاملة حديثا على الاستمرار؛

* تطور وتعقد الخدمات المالية, زيادة استخدام التكنولوجيا بالإضافة إلى الاعتماد على جهات أخرى في توفير بعض الخدمات.[1]

ثالثا: خصائص المخاطر التشغيلية

يمكن إبراز أهمها في العناصر التالية:[2]

* **أنها ملازمة للعمل التجاري:** أي أنها متصلة بشكل لا يمكن فصله عن أنشطة العمل التجاري؛

* **الخطر التشغيلي منتشر في كل مكان:** وهذا يعني أن كل النشاطات البنكية تكتنفها مخاطر تشغيلية فضلا عن المخاطر الأخرى المتصلة بالنشاط المصرفي؛

* **أنها ذات صفة محددة وشكل دقيق:** لذا فإن كل إجراءات السيطرة عليها أو تحقيقها تعتمد على الوضع الخاص بالشركة؛

* **أنها تعتبر خطر ثقافي:**هو مسألة ثقافة خطر خاصة بالشركة وأسلوب ممارستها وتعاملها مع المخاطر؛

* **الخطر التشغيلي مستتر:** وهو خطر غير ظاهر ولا يمكن ملاحظته مباشرة, والخسائر الكبيرة أو حالات الإفلاس المسجلة هي في أغلب الأحيان عبارة عن تركيبة مشتركة بين خطر القرض والخطر التشغيلي؛

* **الخطر التشغيلي داخلي:** بمعنى أنه يحدث داخل البنك في ظروف خاصة, فهو إذن خطر تحت الرقابة المباشرة للبنك على عكس مخاطر القرض والسوق اللذين يمكن أن يكونا خارجين, أي يرجعان لأسباب خارجية (مثل إفلاس أحد العملاء أو تغيرات السوق) بعيدة عن نطاق الإشراف والرقابة المباشرة للبنك.

* **الخطر التشغيلي لا يمكن تجنبه:** فبعدما كان ينظر للخسائر الناتجة عن عجز أو قصور في نظام الرقابة, على أنها خسائر غير مقبولة لأنه يمكن تفاديها والتحكم فيها, أصبحت مؤخرا خسائر لا مفر منها يجب التعايش معها والتكيف معها من خلال إخضاعها للقياس ووضع حد لها.

المطلب الثاني: أنواع المخاطر التشغيلية

سنحاول فيما يلي إماطة اللثام عن أهم هذه المخاطر التشغيلية:[3]

---

[1] سمير الخطيب, **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك (منهج علمي وتطبيق عملي),** منشأة المعارف, الإسكندرية, 2005, ص 241.

[2] - JOSEF CHRISTAL, **إدارة المخاطر التشغيلية في الأزمات الاقتصادية (وفقا لمعايير Basel)**, ترجمة صبري عبد الجليل, المكتب العربي الحديث, الإسكندرية, 2009,ص 25.

[3] حياة نجار, **مرجع سابق**, ص 59.

1- الخطر التشغيلي الاستراتيجي: وهو الخطر المترتب عن أحداث خارجية غير متحكم فيها مثل التقلبات السياسية, منافسة طرف جديد انظم حديثا إلى السوق قادر على تغيير قواعد اللعبة, كوارث طبيعية أو عوامل أخرى غير خاضعة للرقابة البنكية.

2- خطر العجز التشغيلي: وهو خطر راجع لعوامل داخلية, يترتب عن الخسارة المباشرة أو غير المباشرة الناجمة عن العجز المحتمل للأفراد العاملين, العمليات أو التكنولوجيا المستخدمة. علما أن كل هذه المخاطر يمكن أن تكون نتيجة فقدان أو غياب المعلومات, أخطاء في المعالجة, السرقة أو عجز تقنيات الإعلام الآلي.....الخ.

والجدير بالذكر, أنه إذا كان الخطر التشغيلي الاستراتيجي أو ما يسمى" خطر المصاريف الخارجية " من أهم المخاطر التي تواجه البنوك والتي يصعب التحكم فيها, فإن خطر العجز التشغيلي يمكن قياسه أو بالأحرى التحكم فيه, وذلك من خلال تخصيص البنوك لجزء من أموالها لتغطيتها.

وهناك من يقوم بتصنيفها كما يلي:[1]

1- مخاطر متعلقة بالعنصر البشري: وهي الخسائر التي يتسبب فيها الموظفون أو تتعلق بالموظفين(بقصد أو بدون قصد) والخسائر الناشئة عن العلاقة مع العملاء المساهمين, الجهات الرقابية وأي طرف آخر.

ومن أمثلة ذلك:

- **احتيال الموظفين:** وذلك عن طريق قيام الموظفين بتغيير البيانات حتى يتم سحب الأموال من الحسابات العامة للبنك, سرقة الموظفين للبطاقات الذكية.

- **الدخول غير المصرح به على النظام:** التسلل إلى أنظمة البنك الداخلية, اختراق بيانات العملاء السرية, الفيروسات التي يتم إدخالها على النظام الخاص بالبنك.

- **تقادم الموظفين والخبرات الإدارية:** التغيرات التكنولوجية السريعة تؤدي إلى صعوبة فهم الموظف لطبيعة التكنولوجيا الجديدة التي قام البنك بتطبيقها.

- **إنكار العملاء للعمليات:** يقوم العميل بتنفيذ العملية ولكنه ينكر صحة العملية ويطلب استعادة الأموال.

- **العمليات الداخلية:** والتي تكون ناتجة عن الأخطاء في إدخال البيانات, المعالجة الخاطئة للعمليات ولحسابات العملاء وعمليات البنك اليومية

[1] راضية مصداع, **أثر تطبيق أبعاد إدارة الجودة الشاملة على تفعيل إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية**, أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية, تخصص بنوك, مالية وتأمينات, جامعة فرحات عباس, سطيف, السنة الجامعية: 2017- 2018,ص 103.

2- **مخاطر متعلقة بالأنظمة:** وهي الخسائر الناشئة عن تعطل العمل أو فشل الأنظمة بسبب البنية التحتية, تكنولوجيا المعلومات أو عدم توفر الأنظمة, مثل تقادم الأنظمة أو ضعف في أنظمة الرقابة: كانهيار أنظمة الكمبيوتر, الأعطال في أنظمة الاتصالات, أخطاء البرمجة, فيروسات الحاسب الآلي.

المطلب الثالث: تحديد وتقييم المخاطر التشغيلية

على المصرف أن يكون قادرا على تحديد وتقييم المخاطر التشغيلية في النشاطات والعمليات والأنظمة التشغيلية وذلك من خلال:[1]

أولا: تقييم المخاطر ذاتيا: عن طريق تقييم مدى قابلية العمليات والنشاطات التي يقوم بها للمخاطر التشغيلية المحتملة, وهذا يتطلب ورش عمل وإعداد لوائح يستدل من خلالها على مدى ضعف أو قوة بيئة المخاطر التشغيلية الكامنة في عملياته ونشاطاته.

ثانيا: تجميع المخاطر حسب أنواعها: عن طريق تبويب العمليات التي يقوم بها وتحديد الوحدات والأقسام التي تواجه المخاطر التشغيلية وذلك حسب نوع المخاطر التي تتعرض لها, ويساعد هذه الإجراء على إظهار نقاط الضعف في نظام إدارة المخاطر التشغيلية كما يساعد في وضع الأولويات للخطوات الواجب القيام بها لمعالجة هذه المخاطر.

ثالثا: تحديد مؤشرات المخاطر الرئيسية: قد تكون هذه المؤشرات مالية أو إحصائية مثل معدل مصروفات الموظفين أو مدى تكرار حصول الأخطاء والإهمال الحاصل في معالجتها أو عدد العمليات التي فشلت عند التنفيذ....الخ, حيث يقتضي مراجعة هذه المؤشرات دوريا وتعديلها طبقا لأية مؤشرات مخاطر تشغيلية جديدة قد تظهر.

المبحث الثالث: لجنة بازل ودورها في تسيير المخاطر التشغيلية

نتيجة الأزمات البنكية المتكررة كان لا بد من التفكير في خلق ترتيبات نظامية ورقابية تحكمها معايير دولية موحدة, وكأول خطوة في هذا تشكلت لجنة بازل للرقابة المصرفية تعمل على وضع قواعد ومعايير تحدد عمل البنوك وأنشطة الإشراف والرقابة عليها.

وسيتم فيما يلي التعرف على هذه اللجنة والتركيز على أهم ما جاءت به حول تسيير المخاطر التشغيلية من خلال المطالب الموالية.

المطلب الأول: نظرة عامة حول لجنة بازل

وسيتم التطرق لماهية اللجنة بالتركيز على العناصر الآتية:

[1] أيمن العشعوش- عبادة سميع غضبان, **تحليل إدارة المخاطر التشغيلية في المصرف التجاري السوري**, مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية, جامعة تشرين- سوريا, المجلد (38), العدد (02), 2016,ص 415.

أولا: نشأة لجنة بازل

تم تشكيل لجنة بازل تحت مسمى" **لجنة التنظيمات والإشراف والرقابة المصرفية**" وقد تكونت هذه اللجنة من مجموعة العشرة وهي:(بلجيكا, كندا, فرنسا, ألمانيا الاتحادية, ايطاليا, اليابان, هولندا, السويد, المملكة المتحدة, الولايات المتحدة الأمريكية, سويسرا ولوكسمبورغ), ولجنة بازل هي لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أية اتفاقية دولية وإنما أنشأت بمقتضى قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية الكبرى لدراسة مختلف جوانب الرقابة على البنوك, ولذلك فإن قرارات هذه اللجنة لا تتمتع بأي صفة قانونية أو إلزامية.[1]

تتضمن قرارات بازل وضع المبادئ والمعايير المناسبة للرقابة على البنوك بغرض تحفيز الدول على إتباع تلك المبادئ والمعايير والاستفادة منها كذلك تلجأ بعض المنظمات الدولية, فضلا عن بعض الدول إلى ربط مساعدتها للدول الأخرى بمدى احترامها لهذه القواعد والمعايير الدولية, وتتضمن برامج الإصلاح المالي للصندوق والبنك الدوليين في كثير من الأحوال شروطا بإلزام الدول بإتباع القواعد والمعايير الدولية في مجال الرقابة على البنوك وغيرها من قواعد ومعايير الإدارة السليمة, فالقواعد التي تصدرها لجنة بازل تتمتع بهذا الإلزام الأدبي والذي يصاحبه في معظم الأحوال تكلفة اقتصادية عند عدم الانصياع لها.

خلال فترة سبعينات القرن الماضي(1974) وبسبب انهيار بعض البنوك ظهرت مخاطر مصرفية جديدة لم تكن معروفة في السابق(مثل مخاطر التسوية ومخاطر الإحلال) وازدادت المخاطر الائتمانية بشكل غير مسبوق وأدى إلى إفلاس وانهيار البنوك الكبيرة, مما دفع بالسلطات للتدخل للإنقاذ بعد أن بلغت مشكلة عدم توافق آجال الاستحقاق بين الموجودات والمطلوبات وثبات سعر الفائدة على قروضه مداها, خاصة مع الارتفاع الشديد في أسعار الفائدة على الدولار عام 1980 والتي بلغت 20%, وفي ظل هذه المعطيات بدأ *التفكير في البحث عن آليات لمواجهة تلك المخاطر, وإيجاد فكر مشترك بين البنوك المركزية في دول العالم* المختلفة يقوم على التنسيق بين تلك السلطات الرقابية للتقليل من المخاطر التي تتعرض لها البنوك, ونتيجة لذلك تشكلت لجنة بازل للرقابة المصرفية في مجموعة الدول الصناعية العشر في نهاية 1974 تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بال بسويسرا, وذلك في ضوء تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول التي منحتها البنوك العالمية وتعثر هذه البنوك, والأهم أن لجنة بازل قد أقرت عام 1988 معيارا موحدا لكفاية رأس المال ليكون ملزما لكافة البنوك العاملة في النشاط المصرفي كمعيار دولي أو عالمي للدلالة على مكانة المركز المالي للبنك ويقوي ثقة المودعين فيه من منظور تعميق ملاءة البنك.[2]

---

[1] دريد كامل آل شبيب, **إدارة البنوك المعاصرة,** الطبعة الأولى, دار المسيرة, عمان, 2012, ص 306.

[2] دريد كامل آل شبيب, **مرجع سابق**, ص 307.

* **بنك التسويات الدولية**: تأسس في 17 ماي 1930, اهتم عند تأسيسه بتسيير الأموال المستحقة الدفع على ألمانيا وتمويل الإصلاحات في الدول المستفيدة (الدول المتضررة من الحرب) من جهة, وتدعيم التعاون بين البنوك من جهة أخرى.

ثانيا: تعريف لجنة بازل

– تعرف لجنة بازل للرقابة المصرفية على أنها:" هي اللجنة التي تأسست وتكونت من مجموعة الدول الصناعية العشرة **Group of Ten** وذلك مع نهاية عام 1974 تحت إشراف بنك التسويات الدولية* بمدينة بازل بسويسرا, وهذه اللجنة هي لجنة استشارية, لا تستند إلى أية اتفاقيات دولية.[1]

– تعتبر لجنة بازل للرقابة البنكية:" حركة دولية للتنسيق ولتطبيق التجانس بين قواعد الحذر, حتى وإن كانت هذه الأخيرة لا تتمتع بأية سلطة قرارية إلا أن توصياتها مقيمة من طرف السلطات المركزية للدول المعنية".[2]

ثالثا: أهداف لجنة بازل

الهدف الرئيسي للجنة بازل هو تعزيز ممارسات التنظيم والإشراف المصرفي في العالم من أجل تعزيز الاستقرار المالي, وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية:[3]

* المساعدة على تقوية واستقرار النظام المصرفي الدولي وذلك عن طريق تقرير حدود دنيا لكفاية رأس المال للمصرف, وتحسين الأساليب الفنية للرقابة عليها وتبادل المعلومات بين السلطات الرقابية؛

* الحد من آثار المنافسة غير العادلة والتي تنتج عن تطبيق متطلبات متباينة لكفاية رأس المال بين السلطات الرقابية المصرفية في البلدان المختلفة؛

* إدراج المخاطر المرتبطة بأصول خارج ميزانية المصارف كاستجابة لمدى تداخل وتأثر الأسواق المالية والمصرفية في العالم ببعضها البعض, وإثبات لمفهوم عالمية هذه الأسواق, لذلك جاءت جهود التعاون والتنسيق الدولي لتقوية قاعدة رأس المال سعيا وراء إيجاد نظام مصرفي عالمي مستقر وقادر على التكيف مع الأوضاع المستجدة والتي تتطور بوتيرة متسارعة؛

رابعا: مبادئ لجنة بازل

تقوم لجنة بازل للرقابة المصرفية على 25 مبدأ, والتي تنطوي تحت العناوين الرئيسة التالية:[4]

1- الشروط الواجب توافرها لتطبيق النظام الرقابي المصرفي الفعال

– يجب أن يتضمن نظام الرقابة المصرفية الفعال مسؤوليات وأهداف محددة وواضحة مع ضرورة وجود إطار قانوني مناسب يتضمن تعليمات تنفيذية تتعلق بترخيص المؤسسات المصرفية ورقابتها المستمرة.

2- منح التراخيص والهياكل المطلوبة للبنوك

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد, **الإصلاح المصرفي ومقررات بازل 3,** الطبعة الأولى, الدار الجامعية, الإسكندرية, 2013,ص 252.

[2] Paul Demey –Antoine Frachot –Gaél Riboulet,**Introduction à la Gestion Actif- Passif Bancaire,** édition Economica, Paris, 2003, P 94.

[3] آسيا قاسيمي, **أثر العولمة المالية على تطوير الخدمات المصرفية وتحسين القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية**, أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية, تخصص اقتصاديات المالية والبنوك, جامعة أمحمد بوقرة, بومرداس, السنة الجامعية: 2014- 2015, ص 122.

[4] الويزة أوصغير, **دراسات اتجاهات البنك المركزي في تطبيق مقررات لجنة بازل وآثارها على البنوك التجارية,** أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية, تخصص علوم اقتصادية, جامعة محمد بوضياف بالمسيلة, السنة الجامعية: 2017- 2018,ص ص 62- 63.

حيث يتم تحديد الأنشطة المسموح بها للمؤسسات التي تخضع للنظام الرقابي, ومنح المراقبين المصرفيين السلطة في وضع معايير لمراجعة الحيازات والاستثمارات لدى البنوك.

3- الرقابة والمتطلبات الفعالة

- تحديد الحد الأدنى لمتطلبات رأسمال البنك ومكوناته ومدى قدرته على امتصاص الخسائر.

- استقلالية النظام الرقابي في تقييمه لسياسات البنك, ووضع حدود حصينة لعملية الإقراض, وكذا إجراءات مناسبة لتحديد ومتابعة وضبط المخاطر المحلية.

- على السلطة الرقابية أن تتأكد من أن المصارف تضع ضوابط رقابة داخلية فعالية تتناسب وطبيعة وحجم نشاطها, وتعزيز المعايير الأخلاقية والمهنية العالية في القطاع المالي.

4- أساليب الرقابة البنكية المستمرة

- يجب أن تجمع الرقابة البنكية الفعالة مابين الرقابة الداخلية والرقابة الخارجية.

- توفر لدى المراقبين وسائل لتجميع وفحص وتحليل التقارير والنتائج الإحصائية التي تعرضها البنوك.

5- الاحتياجات المعلوماتية(توافر المعلومات)

- يجب أن يتأكد المراقبون من احتفاظ كل بنك بسجلات كافية عن السياسات المحاسبية وتطبيقاتها مما يمكن المراقب من الحصول على نظرة ثاقبة عن الوضع المالي للبنك.

6- السلطات الرسمية للمراقبين

- يجب أن يتوفر لدى المراقبين المصفيين السلطات الرسمية التي تمكنهم من اتخاذ الإجراءات التصحيحية الكافية لمراجعة فشل البنك في الالتزام بأحد المعايير الرقابية.

7- العمليات المصرفية عبر الحدود

- يجب تطبيق الرقابة العالمية الموحدة, واستعمال النماذج الرقابية لكافة الأمور المتعلقة بالعمل المصرفي على النطاق العالمي, كما تستلزم وجود قنوات اتصال وتبادل المعلومات مع مختلف المراقبين الذين تشملهم العملية الرقابية.

- مطالبة البنوك الأجنبية العاملة في الدولة المضيفة بأداء أعمالها بنفس مستويات الأداء العالمية المطالب بها البنوك المحلية.

المطلب الثاني: اتفاقية بازل الأولى وتعديلاتها التنظيمية

توالت اجتماعات لجنة بازل في بنك التسويات الدولية بمدينة بازل السويسرية للنظر في أول تقرير يهدف إلى تحقيق التوافق في الأنظمة والممارسات الرقابية الخاصة بمعيار كفاية رأس المال الواجب تطبيقه على البنوك, وفي 1987/12/10 أقر القائمون على الرقابة المصرفية اتفاقية بازل الأولى واتفقوا على توجيهها للنشر والتوزيع على الدول الأعضاء وغيرها لدراستها خلال مدة 6 أشهر وذلك للتعرف على آرائهم, وبعد

دراسة اللجنة لما ورد من آراء أنجزت تقريرها النهائي وقدمته في جويلية 1988, لكن مع تزايد حجم النشاطات والمعاملات البنكية قامت في 1996 بتعديل الاتفاقية.

وسنتعرف على كل هذا من خلال ما يلي:

أولا: الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل الأولى 1988

تعتبر اتفاقية بازل 1 أول اتفاقية صاغتها لجنة بازل للرقابة المصرفية, وسوف نتطرق من خلال هذا الفرع إلى أهم النقاط والمبادئ التي جاءت بها الاتفاقية, والمتمثلة في:[1]

1- التركيز على المخاطر الائتمانية: حيث تهدف الاتفاقية إلى حساب الحدود الدنيا لرأس المال أخذا في عين الاعتبار المخاطر الائتمانية أساسا بالإضافة إلى مخاطر الدول, في حين لم تشمل هذه الاتفاقية المخاطر السوقية كمخاطر الفائدة ومخاطر سعر الصرف ومخاطر الاستثمار في الأوراق المالية.

2- تعميق الاهتمام بنوعية الأصول وكفاية المخصصات الواجب تكوينها: حيث تم تركيز الاهتمام على نوعية الأصول ومستوى المخصصات التي يجب تكوينها للأصول أو الديون المشكوك في تحصيلها وغيرها من المخصصات, والتي لا بد من توفر القدر الكافي منها, ومن ثم يأتي تطبيق معيار كفاية رأس المال.

3- تقسيم دول العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان المخاطرة الائتمانية: تشمل المجموعة الأولى الدول المتدنية المخاطر, وهي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية **OCDE**, يضاف إلى ذلك الدول ذات الترتيبات الإقراضية الخاصة مع صندوق النقد الدولي, وهذه الدول هي(ايرلندا, إسلندا, أستراليا, إسبانيا, البرتغال, اليونان, الدانمارك, فنلندا, النمسا, النرويج, نيوزيلندا, تركيا, المملكة العربية السعودية).

أما المجموعة الثانية فتضم باقي دول العالم, وينظر إليها على أنها ذات مخاطر أعلى من دول المجموعة الأولى, وبالتالي لا تتمتع هذه الدول والبنوك العاملة فيها من تخفيضات في أوزان المخاطرة المقررة, لمجموعة دول **OCDE** والدول ذات الترتيبات الإقراضية الخاصة مع صندوق النقد الدولي.

4- وضع معاملات تحويل الالتزامات العرضية: حيث يلاحظ أنه بعد تحويل الأصول التي تمثل ائتمان مباشر ممنوح أساسا للغير إلى أصول خطرة مرجحة باستخدام أوزان المخاطر المشار إليها سابقا, فإن الاتفاقية ترى ضرورة أن ينظر إلى الالتزامات على أنها ائتمان غير مباشر لا يترتب عليه انتقال أموال من البنك إلى الغير أي أنها أقل مخاطر من الائتمان المباشر, وقد تتحول إلى ائتمان مباشر مستقبلا.

5- وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الأصول: تحسب أوزان المخاطرة بالنسبة للأصول كما يلي:

[1] - عادل زقرير, **تحديث الجهاز المصرفي العربي لمواكبة تحديات الصيرفة الشاملة,** مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية, تخصص نقود وتمويل, جامعة محمد خيضر- بسكرة, السنة الجامعية: 2008- 2009, ص 17.
- عبد الحميد بوشرمة, **الجهاز المصرفي الجزائري ومتطلبات العولمة المالية,** مذكرة مقدمة كجزء من نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية, فرع تحليل اقتصادي, جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي, السنة الجامعية: 2009- 2010, ص 79.

الجدول رقم(01): أوزان المخاطرة المرجحة للأصول حسب اتفاقية بازل 1 لسنة 1988

درجة المخاطرة	الموجودات
صفر	النقدية, المطلوبات* من الحكومات المركزية والبنوك المركزية والبنوك المركزية, المطلوبات الأخرى من الحكومات المركزية لدول **OECO**, المطلوبات المدعمة من حكومات وبنوك مركزية للدول **OECO**.
0%, 10% **20% أو 50%**	المطلوبات من مؤسسات القطاع العام المحلية. حسبما يتقرر وطنيا.
20%	المطلوبات من بنوك التنمية مثل: البنك الدولي, بنك التنمية الإفريقي, وبنك التنمية الآسيوي وبنوك منظمة حول ***OCDE***.
50%	– الفقرات النقدية برسم التحصيل. – القروض المضمونة برهانات على العقارات.
100%	المطلوبات من القطاع الخاص, المطلوبات من خارج منظمة **OCDE**, المباني والمعدات والعقارات والاستثمارات, جميع الأصول الأخرى.

المصدر: عادل رحال, **تحديث الخدمة المصرفية لمواجهة اختلالات المنظومة المصرفية**, رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية, تخصص اقتصاد التنمية, جامعة الحاج لخضر – باتنة, السنة الجامعية: 2013–2014, ص 17.

يبين الجدول أعلاه(الجدول رقم 01) أن الوزن الترجيحي يختلف باختلاف الأصل من جهة, وكذلك باختلاف الملتزم بالأصل أي المدين من جهة أخرى, ومن هنا نجد أن الأصول تندرج عن حساب معيار كفاية رأس المال من خلال أوزان خمسة وهي: صفر, 10%, 20%, 50%, 100%.

فعلى سبيل المثال النقدية وزنها المرجح صفر والقروض الممنوحة للقطاع العام أو الخاص وزنها المرجح 100%.

6– وضع مكونات كفاية رأس المال المصرفي: حيث ينقسم رأس المال المصرفي وفقا لمعيار كفاية رأس المال إلى شريحتين هما:[1]

– **الشريحة الأولى:** وتسمى رأس المال الأساسي ويشتمل على حقوق المساهمين وهي الأسهم العادية والمدفوعة بالكامل والأسهم الممتازة والاحتياطات الناتجة عن العوائد والفوائض كعلاوات إصدار الأسهم والأرباح المحتجزة والاحتياطات العامة والقانونية.

* **المطلوبات** يقصد بها القروض الممنوحة لتلك الجهة, أو الأموال المودعة لديها.

[1] ميرفت علي أبو كمال, **الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية بازل 2**, رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال, الجامعة الإسلامية, غزة, 2007,ص ص 30- 32.

– **الشريحة الثانية:** وتضم رأس المال المساند أو التكميلي ويتكون من:

* احتياطات غير معلنة(غير مسجلة في الدفاتر) توضع في البنك وهي التي لا تظهر عند نشر البيانات الختامية للبنك.

* احتياطات إعادة التقييم وتنتج عن تقييم الأصول بقيمتها الجارية بدلا من قيمتها الدفترية ولا تضم إعادة تقييم العقارات.

* المخصصات العامة والاحتياطات لمواجهة الديون المشكك في تحصيلها وتحتجز لمواجهة أية خسائر مستقبلية.

* القروض المساندة: وهي التي لا تزيد فترة استحقاقها عن 5 سنوات وتطرح في شكل سندات لأجل.

* أدوات رأسمالية أخرى: وهي التي تجمع بين حقوق المساهمين والقروض(السندات ا1لتي تتحول إلى أسهم بعد فترة).

وبالتالي ألزمت البنوك بحد أدنى لكفاية رأس المال قدره 8% يحتسب باختصار كما يلي:

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{مجموع (شريحة1 + شريحة 2)}}{\text{مجموع الأصول والالتزامات بطريقة الخطر المرجح}} > 8\%$$

ثانيا: تعديلات اتفاقية بازل1

من بين التعديلات التي أدخلت على اتفاقية بازل الأولى(1995– 1998) هي:[1]

1– في أفريل 1995 أصدرت لجنة بازل للإشراف المصرفي مجموعة من الاقتراحات الإشرافية لتطبيق معايير رأس المال بإدخال مخاطر السوق التي تتحملها البنوك ويمكن تعريف مخاطر السوق بأنها مخاطر التعرض لخسائر في بنود متعلقة بالميزانية أو خارجها نتيجة للتحركات في أسعار السوق.

2– يتمثل الهدف من استحداث هذا التعديل في اتفاق رأس المال في توفير ضمانات رأسمالية صريحة ومحددة ضد مخاطر الأسعار التي تتعرض لها البنوك خاصة تلك الناشئة عن أنشطتها التجارية.

3– إن السمة الرئيسية لاقتراح سنة **1995** تمثلت في الاستجابة لطلب أطراف الصناعة المصرفية بالسماح للبنوك باستخدام نماذج ملكية داخلية لقياس مخاطر السوق كبديل لاستخدام إطار القياس الموحد الذي وضع في سنة **1993**, والذي كان من المقترح تطبيقه على جميع البنوك, إلا أن المناقشات والملاحظات التي وردت للجنة بازل أسفرت عن خطة للسماح للبنوك بتحديد رأس المال اللازم لتغطية المخاطر السوقية من خلال نماذج إحصائية داخلية, ومن أجل ضمان حد أدنى من الحيطة والحذر والشفافية والتمشي مع اشتراطات رأس المال على مستوى جميع البنوك, اقترحت اللجنة بعض المعايير الكمية والنوعية لتستخدم مع البنوك التي ترغب في استخدام نماذج ملكية داخلية ومن بين هذه المعايير:

[1] حامد أوزيد الدسوقي, **إدارة البنوك(2)**, دراسات بكالوريوس التجارة في المعاملات المالية والتجارية, القاهرة, 2008, ص 312.

* ضرورة حساب المخاطرة اليومية؛
* استخدام معامل ثقة > 99%؛
* أن تستخدم حزمة سعرية دنيا تعادل عشرة أيام من التداول؛
* أن يشمل النموذج فترة مراقبة تاريخية مدتها على الأقل عام؛

ومن ناحية أخرى تضمنت مقترحات اللجنة طرقا إحصائية نمطية لحساب رأس المال منها ما تتبعه البنوك التي تتعامل في عقود المشتقات على مستوى كبير, ومن هذه الطرق ما يسمى بمقياس إدارة مخاطر التعامل في عقود المشتقات.

وعليه فإن معدل كفاية رأس المال يحسب كما يلي:

$$\textbf{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\textbf{رأس المال الأساسي+ رأس المال المساند+ القروض المساندة لأجل}}{\textbf{الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة} \times \textbf{مقاييس المخاطرة} \times 12.5\%} > 8\%$$

ثالثا: تقييم اتفاقية بازل1

تحمل اتفاقيات بازل الأولى العديد من الايجابيات والسلبيات

1- الايجابيات

تتمثل أهم الايجابيات التي طرحتها اللجنة في اتفاقيتها الأولى هذه في النقاط التالية:[1]

* الإسهام في دعم استقرار النظام المصرفي العالمي وإزالة التفاوت فيما بين قدرات البنوك على المنافسة؛
* تنظيم عمليات الرقابة على معايير كفاية رأس المال وجعلها أكثر ارتباطا بالمخاطر التي تتعرض لها البنوك؛
* لم يعد المساهمون في المشروعات المصرفية مجرد حملة أسهم ينتظرون العائد منها على غرار المشروعات الأخرى, بل أقحم ذلك المعيار مساهمي البنوك في صميم أعمالها, حيث أن وجود زيادة رأس المال بزيادة الأصول الخطرة مع تصاعد الاهتمام بسلامة المراكز المالية للبنوك ضاعف من مسؤولية الجمعيات العمومية في اختيار مجالس إدارات البنوك واتخاذ القرارات المالية المناسبة, حتى لو اقتضى الأمر زيادة رأس مال البنك بمساهمات جديدة من أموال المساهمين الخاصة عند تعرض البنك لمخاطر وفق تقدير الجهات الرقابية, وهو ما من شأنه الوصول إلى دور أكثر فاعلية للمساهمين بما يساند الجهات الرقابية في عملها بل ويساند البنوك في حد ذاتها؛
* توفير معيار يتميز بسهولة التطبيق نسبيا, ويقدم مقياسا سهل المقارنة والتدقيق لسلامة البنك؛

[1] حنينة منار, **المعايير الدولية للرقابة المصرفية وتطبيقاتها في الجزائر**, مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام, فرع التنظيم الاقتصادي, جامعة قسنطينة 01, السنة الجامعية: 2013- 2014, ص 43.

* القدرة على تكوين فكرة سريعة عن سلامة البنوك والمؤسسات المالية وذلك من خلال أسلوب متفق على مكوناته وعناصره دوليا وبذات الصورة بين دول وأخرى، أو بين بنك وآخر؛

* إن تطبيق معيار كفاية رأس المال يشجع البنوك على القيام بعمليات اندماج فيما بينها بغرض تخفيض التكاليف, الأمر الذي يؤدي إلى وجود كيانات مصرفية قوية وقادرة على مواجهة المخاطر المختلفة.

2- السلبيات

على الرغم من المزايا التي يحققها معيار كفاية رأس المال وفق اتفاقية بازل1, وبعد تطبيق مقررات بازل1 تبين أن القصور في بازل1 أنها ركزت على بعد واحد فقط هو مخاطر الائتمان دون قياس مخاطر التشغيل في النسبة الذي لا يقل خطورة على سابقتها, كما أنها في قياس مخاطر الائتمان اعتمدت على أوزان معينة للدول وفق جداول محددة سلفا دون تمييز.[1]

كما توجد انتقادات أخرى تتمثل في:[2]

* إن اتفاقية بازل1 لا تشجع على مبدأ التنويع في المحفظة, والذي يؤدي إلى التقليل من المخاطر عادة؛

* أعطى معيار بازل1 معاملة مميزة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(**OCDE**) وذلك على حساب باقي دول العالم؛

* لقد أدى تطبيق معيار كفاية رأس المال على البنوك إلى إضعاف موقعها التنافسي أمام المؤسسات الأخرى غير المصرفية, والتي أصبحت تؤدي خدمات مماثلة لأعمال البنوك, ولا تخضع لمتطلبات كفاية رأس المال؛

* لم تعد الاتفاقية تواكب تقنيات إدارة المخاطر على مستوى البنوك والابتكارات المالية.

المطلب الثالث: اتفاقية بازل الثانية

لقد ركزت معايير بازل الأولى على التصدي لمخاطر الائتمان عن طريق معيار كفاية رأس المال الذي يضع حسابا للملاءة المالية ومواجهتها لحجم المخاطر, وبالرغم من ايجابيات هذا المعيار, إلا أن تطبيقه أسفر العديد من السلبيات والنقائص التي تتم تداركها من خلال اتفاقية ثانية سيتم توضيح محتواها فيما يلي:

أولا: الإطار العام للمحاور الرئيسية لاتفاقية بازل(2)

عندما بدأ التفكير في تعديل اتفاق كفاية رأس المال(بازل1) في نهاية التسعينات استقر الرأي بألا يقتصر الأمر على مراجعة الحدود الدنيا لكفاية رأس المال, بل يتعين النظر إلى موضوع (إدارة المخاطر) وبحيث يتضمن التعديل تقديم الحوافز للبنوك نفسها للارتقاء بأساليب إدارة المخاطر, وأن تتوسع أهداف

[1] دريد كامل آل شبيب, **مرجع سابق**, ص 307.

[2] صلاح ابراهيم شحاتة, **ضوابط منح الائتمان المصرفي من منظور قانوني ومصرفي**, الطبعة الأولى, دار النهضة العربية, القاهرة, 2009, ص 125.

الرقابة لضمان استقرار في النظام المالي في مجموعه, الأمر الذي يعود بالفائدة للبنوك نفسها فضلا عما يحققه ذلك من مزايا للاقتصاد القومي في مجموعه.

ولذلك كان من الضروري إعداد معايير(بازل 2) التي تضمنت في جوهرها استجابة للواقع الذي فرضته البنوك العملاقة, وهي أكثر تعقيدا من معايير(بازل 1) التي تميزت بالبساطة وخاصة في طريقة حساب المخاطر. وهي تضع لنفسها أهدافا أشد تعقيدا وغموضا, وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:[1]

* تحسين أساليب حساب وإدارة المخاطر؛

* الربط بقدر الإمكان بين كمية رأس المال وحجم مخاطر النشاط؛

* التركيز على الحوار بين الجهات الرقابية والبنوك في حساب وإدارة المخاطر وفي الارتباط بين رأس المال والمخاطرة.

* زيادة الشفافية بين البنوك التي تمثل المخاطرة بين عملائها و الذين يتحملون في النهاية عبء التمويل وبالتالي يتعرضون للمخاطرة معها.

وعمدت لجنة بازل إلى إعادة النظر في اتفاق 1988 حيث أصدرت في يونيو 1999 مقترحات جديدة تأخذ في الحسبان الاعتبارات المقدمة في إطار جديد, وهكذا فإن اتفاق(بازل 2) هو في الواقع حصيلة هذه المقترحات والتعليمات والآراء التي صدرت حولها.

وقد ضم الاتفاق الجديد ثلاثة دعائم رئيسية والتي تتمثل في الشكل الموالي:

[1] عبد المطلب عبد الحميد, **اقتصاديات النقود والبنوك (الأساسيات والمستحدثات)**, الدار الجامعية, الإسكندرية, 2010, ص ص 382- 383.

الشكل رقم (01): مضمون اتفاقية بازل الثانية

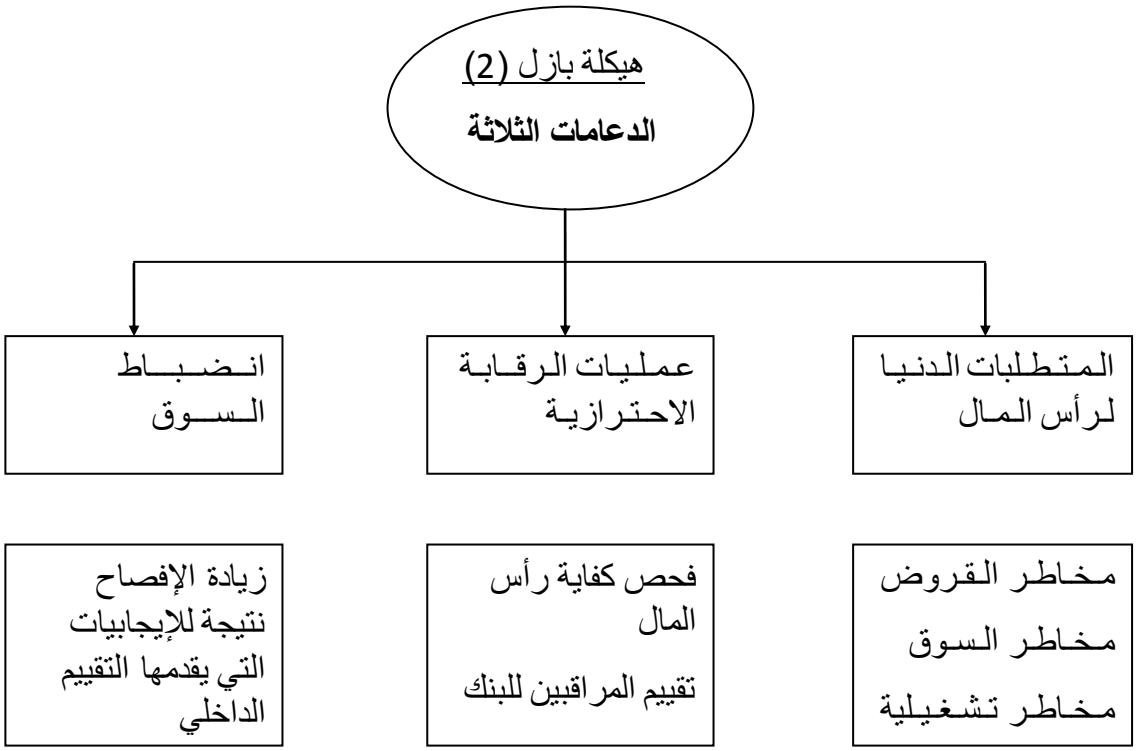

المصدر: أحمد فاروق, **كفاية رأس مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق المال وفقا لتوصيات لجنة بازل**, مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية, فرع دراسات مالية ومحاسبية معمقة, جامعة فرحات عباس, سطيف, السنة الجامعية: 2012- 2013, ص 28.

✓ **الدعامة الأولى: المتطلبات الدنيا لرأس المال**

فقد حددت المتطلبات الدنيا لرأس المال الرقابي, أي حجم رأس المال الذي يجب على المصارف تأمينه لتغطية المخاطر والتي تبلغ 8 % من مجمل الموجودات الموجودة الموزونة بالمخاطر.

إلا أن الإطار الجديد يعتبر أكثر شمولا في معالجة المخاطر التي تتعرض لها البنوك, بحيث يقدم المقترح الجديد طرق ومداخل تتراوح بين البسيط والمعقد بالنسبة لمنهجيات قياس المخاطر, هذا وقد أ لجنة بازل المخاطر التي تتعرض لها البنوك إلى ثلاث مجموعات رئيسية وهي المخاطر الائتمانية, مخاطر التشغيل, ومخاطر السوق.

وعلى هذا الأساس يحسب كفاية رأس المال كما يلي:[1]

$$\textbf{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\textbf{إجمالي رأس المال}}{\textbf{مخاطر الائتمان + مخاطر التشغيل + مخاطر السوق}} > 8\ \%$$

[1] بعلي حسني مبارك, **إمكانيات رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية والمصرفية المعاصرة**, مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير, فرع إدارة مالية, جامعة منتوري, قسنطينة, السنة الجامعية 2011- 2012, ص 17.

حيث أن:[1]

- مخاطر الائتمان: المخاطر التي تتوافق مع الأصول المرجحة.
- المخاطر السوقية: تتمثل في رأس المال الموجه لتغطية هذا النوع من المخاطر× 12.5.
- المخاطر التشغيلية: تتمثل في رأس المال الموجه لتغطية هذا النوع من المخاطر× 12.

✓ **الدعامة الثانية: عمليات المراجعة الإشرافية على البنوك, أركانها, وقضاياها الأساسية**

وبذلك ترتبط إدارة هذه البنوك بالمبادئ التي استقرت في الإشراف والرقابة على البنوك.[2]

✓ **الدعامة الثالثة: انضباط السوق**

ويعني ذلك المزيد من الإفصاح عن معيار كفاية رأس المال وأنواع المخاطر وحجمها والسياسة المحاسبية المتبعة لتقييم البنك لأصوله والتزاماته وتكوين المخصصات, وإستراتيجيته في التعامل مع المخاطر, ونظام البنك الداخلي لتقدير حجم رأس المال المطلوب.

يهدف الإفصاح إلى تشجيع البنوك على إتباع الممارسات المصرفية السليمة فيتم تقييم المخاطر من جانب البنوك من خلال أنظمتها الداخلية وتغطية المخاطر على الأموال الخاصة, فتعتمد على نظام المراقبة الوقائية والتوصيات المتعلقة بتسيير المخاطر والشفافية والمساءلة وضرورة التواصل في مجال المالية, بغية تمكين مختلف الفاعلين في السوق من تقييم العوامل الأساسية ذات الصلة بالأموال الخاصة وتعرضها للمخاطر, وكذا إجراءات تقييمها, وبالتالي تقييم مدى استيفاء الأموال الخاصة لمخاطر المؤسسات المالية.[3]

ثانيا: مبادئ الإدارة السليمة للمخاطر التشغيلية

من خلال المبدأ الخامس والعشرون المتعلق بالمخاطر التشغيلية, والذي ينص على ما يلي:[4]

تتأكد السلطة الرقابية أن يكون لدى المصارف إطار عمل مناسب لإدارة المخاطر التشغيلية, يأخذ في عين الاعتبار درجة تقبل المخاطر لدى هذه المصارف, وطبيعة مخاطرها, وأوضاع السوق والاقتصاد لديها.

ويشمل هذا الإطار, سياسات وإجراءات احترازية لتحديد المخاطر التشغيلية وتقديرها وتقييمها ومراقبتها والسيطرة عليها أو الحد منها, وإعداد تقارير بشأنها بشكل منتظم.

*** المعايير الأساسية:**

- تطلب القوانين أو الأنظمة أو السلطة الرقابية, أن تكون لدى المصارف إستراتيجيات وسياسات وإجراءات ملائمة خاصة بإدارة المخاطر التشغيلية والإبلاغ عنها, وتطلب السلطة الرقابية أن تتوافق إستراتيجية

[1] احمد قارون, **مرجع سابق**, ص 29.
[2] صلاح حسن, **البنوك ومخاطر الأسواق المالية العالمية**, دار الكتاب الحديث, القاهرة, 2011, ص 123.
[3] نعناعة بوحفص جلاب, **الرقابة الاحترازية وأثرها على العمل المصرفي بالجزائر**, مجلة الحقوق والعلوم السياسية, جامعة البليدة, العدد (11), دون ذكر السنة, ص 120.
[4] صندوق النقد العربي, **المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية**, 2014, ص ص 107- 110.

وسياسات وإجراءات المصرف مع حجم مخاطر المصرف, وأهميته في النظام المصرفي, ودرجة تحمل المخاطر ومتانة رأسماله, مع الأخذ في الاعتبار أوضاع السوق والأوضاع الاقتصادية الكلية, ومعالجة جميع الجوانب الرئيسية للمخاطر التشغيلية؛

– تطلب السلطة الرقابية أن تكون إستراتيجيات وسياسات وإجراءات إدارة المخاطر التشغيلية للمصارف(بما فيها قدرة المصارف على تحمل المخاطر التشغيلية) موافق عليها, وأن يتم مراجعتها بانتظام من مجالس إدارة المصارف, وتطلب السلطة الرقابية أيضا أن يشرف مجلس الإدارة على الإدارة في التأكد من تطبيق هذه السياسات والإجراءات بفعالية؛

– تطلب السلطة الرقابية أن يتم تطبيق الاستراتيجيات والإجراءات الهامة الخاصة بإدارة المخاطر التشغيلية والموافق عليها, بفعالية من قبل الإدارة وأن يتم دمجها تماما في عملية إدارة المخاطر الكلية للمصرف؛

– تراجع السلطة الرقابية جودة وشمولية خطط الإنعاش من الكوارث واستمرار الأعمال الخاصة بالمصرف لتقييم جدواها في افتراضات تعطل حاد للأعمال التي قد تؤثر على المصرف على نحو معقول. وتحدد السلطة الرقابية عند القيام بذلك أن المصرف قادر على العمل بشكل مستمر وتقليص الخسائر, بما فيها تلك التي قد تنشأ من الاضطرابات في أنظمة المدفوعات والتسوية في حال تعطل حاد للأعمال؛

– تحدد السلطة الرقابية أن تكون المصارف قد وضعت سياسات وإجراءات حول تقنية المعلومات, ملائمة لتحديد وتقييم ومتابعة وإدارة المخاطر التقنية, وتحدد السلطة الرقابية أيضا أن يكون لدى المصارف بنية تحتية مناسبة وسليمة لتقنية المعلومات لتلبية متطلبات أعمالها الحالية والمرتقبة(في الظروف الطبيعية وفي أوقات الأزمات), بما يضمن سلامة وأمن وتوفر البيانات والنظام وتدعم إدارة مخاطر متكاملة وشاملة؛

– تحدد السلطة الرقابية أن يكون لدى المصارف أنظمة معلومات ملائمة وفعالة, من أجل:

أ– متابعة المخاطر التشغيلية.

ب– جمع وتحليل بيانات المخاطر التشغيلية.

ج– تسهيل آليات إبلاغ ملائمة على مستوى مجالس إدارة المصارف والإدارات العليا, وخطوط الأعمال على أن تدعم إدارة استباقية للمخاطر التشغيلية.

– تطلب السلطة الرقابية أن يكون لدى المصارف, آليات إبلاغ ملائمة السلطة الرقابية على إطلاع بالتطورات المؤثرة في المخاطر التشغيلية لدى المصارف في مناطق تواجدها؛

– تحدد السلطة الرقابية أن تكون المصارف قد وضعت سياسات وإجراءات ملائمة لتقييم وإدارة ومتابعة الأنشطة المسندة لطرف ثالث ويغطي برنامج إدارة مخاطر الإسناد لطرف ثالث الآتي:

أ– القيام بإجراءات العناية الواجبة لاختيار مزودي خدمة محتملين.

ب– هيكلة ترتيبات الإسناد لطرف ثالث.

ج- إدارة ومتابعة المخاطر المصاحبة لترتيبات الإسناد لطرف ثالث.

د- ضمان بيئة مراقبة فعالة.

هـ- وضع خطط طوارئ قابلة للتطبيق.

وتقتضي سياسات وإجراءات الإسناد لطرف ثالث, أن يكون لدى المصارف عقود و/أو اتفاقيات شاملة متعلقة بالخدمات, مع تقاسم واضح للمسؤوليات بين مزودي خدمات الإسناد والمصرف.

*** معيار إضافي**

- تحدد الرقابية بانتظام أي نقاط مشتركة للتعرض للمخاطر التشغيلية أو ضعف محتمل(على سبيل المثال إسناد عمليات رئيسية من قبل عدة مصارف لمزود خدمة مشترك أو حدوث انقطاع أعمال مزودي إسناد أنشطة المدفوعات والتسوية).

ثالثا: أنواع المخاطر التشغيلية وفق مقررات لجنة بازل(2)

تتعدد مصادر المخاطر التشغيلية التي تتعرض لها البنوك بصفة عامة, والتي تندرج كلها ضمن مخاطر العمليات الداخلية أثناء القيام بتنفيذ وإدارة العمليات المختلفة, والعنصر البشري سواء الموظفين بالبنك أو العملاء, أو الأنظمة الآلية وتكنولوجيا المعلومات المستخدمة, بالإضافة إلى الأحداث المتعلقة بالبيئة الخارجية من عمليات احتيال أو كوارث طبيعية, ولكن يختلف مستوى تأثير هذه المصادر على البنك تبعا لدرجة تطور وتعقيد الأنشطة والعمليات التي يمارسها البنك, ولكن جميعها يؤدي إلى خسائر غير متوقعة.

وقد جاءت تركيبة المخاطر التشغيلية وفقا لمقررات لجنة بازل 2 كما يلي:[1]

حيث حددت لجنة بازل في عام 2001 سبع فئات من المخاطر التشغيلية المرتبطة مع ما يلي:[2]

1- **الاحتيال الداخلي:** وهو الفعل الذي يهدف إلى الاحتيال, اختلاس الممتلكات أو التحايل على الأنظمة والقانون أو سياسة الشركة, باستثناء تنوع الأنشطة التي تنطوي على طرف داخلي واحد على الأقل.

2- **الاحتيال الخارجي:** وهو الفعل الذي يهدف إلى الاحتيال, اختلاس الممتلكات أو التحايل على القانون من قبل طرف ثالث.

3- **ممارسات التوظيف وأمن وسلامة مكان العمل:** وهو فعل يتعارض مع قوانين العمل أو الصحة أو السلامة أو اتفاقات دفع مطالبات دعاوي الإصابات الشخصية أو من أحداث التمييز أو الاختلاف.

4- **ممارسات الأعمال التجارية, العملاء, المنتجات:** وهو فشل غير مقصود أو إهمال الوفاء بالتزام المهنية لعميل معين أو في الطبيعة أو تصميم المنتج.

---

[1] راضية مصداع, **إدارة المخاطر التشغيلية وفقا لاتفاقية بازل(2) في البنوك التجارية الجزائرية**, مجلة الإستراتيجية والتنمية, جامعة عبد الحميد بن باديس, مستغانم, العدد(13), جويلية 2017,ص 13.

[2] رندة محمد سعيد أبو شعبان, **دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية**, مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في برنامج المحاسبة والتمويل, كلية التجارة, الجامعة الإسلامية, غزة, 2016,ص ص 43- 44.

5- **الأضرار التي لحقت بالأصول المادية:** وهي الخسارة أو الضرر على الأصول المادية من كوارث الطبيعة أو أحداث أخرى.

6- **تعطيل الأعمال وفشل النظام:** وهو ناتج عن أي تعطل في العمل أو فشل نظام معين.

7- **التنفيذ والتسليم وإدارة العمليات:** وهي فشل معالجة المعاملات أو إدارة العملية من العلاقات مع الأطراف التجارية والبائعين.

وقد ذكرت أنواع المخاطر التشغيلية وتفسير لكل نوع منها حسبما أوردتها ورقة الممارسات السليمة 2003 والمعدة من قبل لجنة بازل وهي:[1]

1- **تنفيذ وإدارة العمليات:** وهي الخسائر الناتجة عن المعالجة الخاطئة لعمليات البنك, والضعف في أنظمة الرقابة والتدقيق الداخلي, مثل: الأخطاء في إدخال البيانات, الدخول إلى البيانات لغير المصرح لهم بذلك, الخسائر بسبب الإهمال وإتلاف أصول العملاء.

2- **العنصر البشري:** الخسائر التي يتسبب بها الموظفون أو تتعلق بالموظفين(بقصد أو بدون قصد), كما تشمل الأفعال التي يكون الهدف منها الغش أو إساءة استعمال الممتلكات أو التحايل على القانون واللوائح التنظيمية أو سياسة الشركة من قبل المسؤولين أو الموظفين, وكذلك الخسائر الناشئة عن العلاقة مع العملاء, المساهمين, الجهات الرقابية وأي طرف ثالث ومن الأمثلة عليها: عمليات الاحتيال الداخلي من قبل الموظفين كالاختلاس المالي, والتعمد في إعداد تقارير خاطئة عن أوضاع البنك, التجارة الداخلية لحسابات الموظفين الخاصة, إساءة استخدام بيانات العملاء السرية, التواطؤ في السرقة, السطو المسلح, الابتزاز, الرشاوى, والتهرب الضريبي المتعمد, وعمليات التداول دون تحويل وانجاز حركات غير مصرح بها, والمعالجات والغرامات والعقوبات بسبب أخطاء الموظفين, ممارسات العمل والأمان الوظيفي.

3- **الأنظمة الآلية والاتصالات:** الخسائر الناشئة عن تعطل العمل أو فشل الأنظمة بسبب البنية التحتية, تكنولوجيا المعلومات أو عدم توفر الأنظمة, وأي عطل أو خلل في الأنظمة, وتشمل انهيار أنظمة الكمبيوتر, الأعطال في أنظمة الاتصالات, أخطاء البرمجة, فيروسات الحاسب.

4- **الأحداث المتعلقة بالبيئة الخارجية:** وهي الخسائر الناتجة عن الاحتيال الخارجي وأي أضرار تصيب الموجودات, وخسائر نتيجة تغيير في القوانين بما يؤثر على قدرة المصرف في مواصلة العمل وتشمل الاحتيال الخارجي كالسرقة والسطو, تزييف العملات والتزوير, سرقة البيانات, الاحتيال عبر بطاقات

[1] نصر عبد الكريم- مصطفى أبو صلاح, **المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل دراسة لطبيعتها وسبل إدارتها في حالة البنوك العاملة في فلسطين,** ورقة عمل مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي السنوي الخامس, كلية التجارة, جامعة فيلاديفيا الأردنية, الأردن, 2007, ص 12.

الائتمان, الاحتيال عبر شبكات الكمبيوتر والابتزاز والكوارث الطبيعية(الهزات الأرضية, الحرائق والفيضانات...الخ).[1]

رابعا: أساليب قياس المخاطر التشغيلية وفق معايير بازل(2)

حددت لجنة بازل الثانية ثلاث طرق أو أساليب مختلفة لحساب رأس المال المقابل لمخاطر التشغيل, تتدرج في التعقد مع زيادة الحساسية للمخاطر وهي أسلوب المؤشر الأساسي, والأسلوب المعياري وأساليب القياس المتقدمة, وتركت اللجنة للبنوك حرية اختيار الأسلوب وفقا لطبيعة نشاطها وتعقد عملياتها, وشجعت البنوك على استخدام الأساليب الأكثر تقدما يكون مرهونا بموافقة السلطات الرقابية, التي تحدد مدى استيفاء أنظمة القياس الداخلية بالبنوك لبعض المعايير النوعية والكمية المحددة من قبل اللجنة, وفيما يلي سيتم التعرض لأساسيات تطبيق كل أسلوب على حدة:[2]

1- **مدخل المؤشر الأساسي:** يجب على البنوك التي تستخدم أسلوب المؤشر الأساسي(***BIA***) أن تحتفظ برأس مال لمقابلة مخاطر التشغيل يساوي 15 **%** من متوسط مجمل ربح البنك خلال السنوات الثلاث السابقة على تاريخ الاحتساب(على أساس القوائم المالية المدققة من قبل مراقب الحسابات في نهاية السنة المالية), وإذا كانت قائمة الدخل في نهاية العام تعكس مجمل خسائر أو قيمة صفرية, ينبغي استبعادها من البسط وتخفض عدد السنوات من المقام عند احتساب المتوسط.

وتحتسب متطلبات رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر التشغيل وفقا لأسلوب المؤشر الأساسي(***BIA***) على النحو التالي:[3]

$$K_{BIA} = \frac{\Sigma \left(GI_{1...n} \times \alpha \right)}{n}$$

حيث:

K_{BIA}: متطلبات رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر التشغيل وفقا لأسلوب المؤشر الأساسي(***BIA***).

$GI_{1...n}$: مجمل الربح(إذا كان موجبا) خلال السنوات الثلاث السابقة.

α: (معامل ألفا)= 15% وفقا لما قررته لجنة بازل, وتمثل نسبة المستوى العام لرأس المال المطلوب للصناعة المصرفية مقسوما على المؤشر العام للصناعة.

---

[1] بلسم حسن رهف, **إدارة المخاطر المصرفية ومدى التزام المصارف العراقية بمتطلبات بازل(2),** مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية, جامعة بغداد, العدد 46, 2015, ص 402.

[2] فائزة لعراف, **مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العولمة,** دار الجامعة الجديدة, جامعة محمد بوضياف بالمسيلة- الجزائر, 2013, ص 129.

[3] البنك المركزي المصري, **متطلبات رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر التشغيل, قطاع الرقابة والإشراف,** وحدة تطبيق مقررات بازل 2, 2009, ص 2.

n: عدد السنوات الثلاث(إذا كانت موجبة).

2- الأسلوب المعياري: تخصص هذه الطريقة وزن مخاطر كل أصل من أصول المصرف داخل وخارج الميزانية, وينتج عن هذا التخصيص قيما للأصول مرجحة بمخاطرها, وتستخدم هذه الطريقة من قبل المصارف الصغيرة والمتوسطة الحجم, والتي تسمح إمكانياتها باستخدام الطرق الأكثر تقدما.[1]

تحتسب متطلبات رأس المال بناءا على عدة مؤشرات حيث يتم تصنيف مصادر التعرض للمخاطر حسب وحدات العمل(الخدمات) المصرفي وحسب الخدمات المصرفية المقدمة وفقا للجدول الموالي:

جدول رقم(02): تقسيم أنشطة المصرف حسب الأسلوب المعياري لقياس المخاطر التشغيلية

وحدات العمل المصرفي	المنتجات المصرفية (النشاط)	المؤشر	معامل رأس المال
الاستثمار	تمويل الشركات	الدخل الإجمالي	$\beta_1 = 18\%$
	تمويل التجارة والتداول	الدخل الإجمالي	$\beta_2 = 18\%$
الأعمال المصرفية	الخدمات المصرفية بالتجزئة	الدخل الإجمالي	$\beta_3 = 12\%$
	الخدمات المصرفية التجارية	الدخل الإجمالي	$\beta_4 = 15\%$
	المدفوعات والتسويات	الدخل الإجمالي	$\beta_5 = 18\%$
	خدمات الوكالة	الدخل الإجمالي	$\beta_6 = 15\%$
أخرى	خدمات إدارة الأصول	الدخل الإجمالي	$\beta_7 = 12\%$
	خدمات الوساطة المالية	الدخل الإجمالي	$\beta_8 = 12\%$

المصدر: رفيدة قمر الدولة محمد ابراهيم, **سبل التحوط من المخاطر التشغيلية لأنشطة التمويل الأصغر**, مجلة السودان الأكاديمية للبحوث والعلوم, جامعة الجزيرة, السودان, المجلد(7), العدد(16), يناير 2020, ص 29.

من خلال الجدول يتضح لنا كيفية حساب رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر التشغيل عن طريق تقسيم أنشطة أساسية حيث يتم احتساب متوسط مجمل الربح عن ثلاث سنوات سابقة على تاريخ الاحتساب لكل نوع نشاط أساسي في كل عام مضروبا في معامل يطلق عليه معامل بيتا **ß** وفي حال تحقيق المصرف

[1] أنس هشام المملوك, **مخاطر الائتمان وأثرها في المحافظ الاستثمارية(دراسة تطبيقية على قطاع المصارف الخاصة في سوريا)**, أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد المالي والنقدي, جامعة دمشق, 2014, ص 112.

لخسارة في أحد السنوات فيبدل مقدار القيمة السالبة بقيمة صفرية في البسط فقط لكل نوع من أنواع الأنشطة وتحتسب على النحو التالي:[1]

$$K_{TSA} = \Sigma_{1-3\ ans}\ max\ [\ \Sigma\ (GI1\text{-}8 \times ß1\text{-}8)\ /n\ ]$$

حيث:

K(TSA): متطلبات رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر التشغيل وفق الأسلوب المعياري (**TSA**).

GI1-8: مجمل الربح عن سنة محددة, وفقا للتعريف الوارد أعلاه وفقا لأسلوب المؤشر الأساسي (***BIA***) لكل نوع من الأنشطة الثمانية.

ß1-8: نسبة مئوية ثابتة قررتها لجنة بازل بنسب فيها مستوى رأس المال المطلوب إلى مستوى مجمل الربح لكل نوع من الأنشطة الثمانية.

3- أسلوب القياس المتقدم: حيث يستعين البنك ببياناته التاريخية المتعلقة بالخسائر التشغيلية التي تعرض لها سابقا, من حيث حجمها, أسبابها, تواريخ حدوثها, كيفية تحملها, ومكان حدوثها, وباستخدام نماذج رياضية وبرامج إعلام آلي يمكنه تقدير المخاطر التشغيلية المحتملة للبنك.[2]

المعايير الواجب توفرها لكي يسمح للبنك باستخدام منهج القياس المتقدم:[3]

* المعايير العامة: - وجود وحدة إدارة مخاطر مستقلة.
  - توفر مصادر ومعلومات كافية.
* المعايير الوصفية: - دور بارز لمجلس الإدارة.
  - وجود وحدة لإدارة المخاطر التشغيلية.
  - تقديم تقارير داخلية والتزام.
  - تحليل السيناريوهات.
* المعايير الكمية: - الموازنة مع التعريف.
  - جمع المعلومات وتحليلها.
  - يجب استخدام برامج للاختبارات.

[1] ليلاس فواز اللحام, **دور إدارة الالتزام في تقليص المخاطر المصرفية(دراسة ميدانية على عينة من المصارف السورية),** مذكرة مقدمة استكمالا لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية, جامعة دمشق, السنة الجامعية 2013- 2014, ص 104

[2] رقية بوحيضر- مولود لعرابة, **واقع تطبيق البنوك الإسلامية (متطلبات اتفاقية بازل 2),** مجلة جامعة الملك عبد العزيز, جامعة قسنطينة, الجزائر, المجلد(23), العدد(2), 2010, ص 25.

[3] صندوق النقد العربي, **اللجنة العربية للرقابة المصرفية,** إدارة المخاطر التشغيلية وكيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها, أبو ظبي, 2004, ص 25.

المطلب الرابع: مقررات بازل الثالثة

سيتم توضيحها بالتركيز على العناصر الآتية:

أولا: مضمون اتفاقية بازل(3)

أظهرت الأزمة المالية العالمية التي حدثت في عام 2007– 2008 م مدى ضعف وسلبيات الأنظمة الرقابية المصرفية على المستوى الدولي بالإضافة إلى المستويات المحلية, مما أدى إلى ظهور أهمية تقوية ودعم النظم الرقابية المصرفية ومن هنا عملت لجنة بازل منذ حدوث الأزمة المالية العالمية على مشروع لدعم وتقوية الرقابة المصرفية الدولية ونتج عن ذلك مشروع اتفاقية بازل(2) التي أصبحت البنوك ملزمة بتطبيقها وذلك لمعالجة ضعف رأس المال بالإضافة إلى مشاكل السيولة, وذلك فإن تقوية ودعم البنوك يمكن أن يتم من خلال إعادة هيكلة رأس المال حيث تعتمد البنوك بدرجة أكبر على رأس المال الأساسي وبدرجة أقل على رأس المال المساند.

في يناير 2010 أصدرت لجنة بازل للإشراف المصرفي إطارا جديدا سمي بمقررات بازل(3) لتحقيق السلامة المصرفية سميت بدعائم الصد(**the buffer**) لتطرح إطار أكثر صلابة لمتطلبات رأس المال ومعدلات السيولة والمخاطر.

وفي 12 سبتمبر 2010 شهدت مدينة بازل شمال سويسرا التوصل إلى اتفاق يحرص على تعزيز صلابة المصارف في حالة نشوب أزمة مالية جديدة حيث لقت ترحيبا من جانب مسؤولين ماليين وحكوميين ولكنها أثارت مخاوف بعض المصارف العالمية وبخاصة القواعد الجديدة لأصولها المالية.

بينت بازل(3) الديون ورفعت نسبة إجمالي القروض من 2 **%** إلى 7 **%** كأموال احتياطية لتعويض الخسائر وكذلك تعزيز نسبة الموارد الذاتية للبنك أو لاحتياطاتها والذي يعتبر من أهم المعايير المعتمدة لقياس المتانة المالية للمؤسسات المصرفية.

وفي 12 نوفمبر 2010 تلزم قواعد اتفاقية بازل(3) البنوك بتحصين نفسها جيدا ضد الأزمات المالية في المستقبل والتغلب بمفردها على الاضطرابات المالية التي من الممكن أن تتعرض لها من دون مساعدة أو تدخل البنك المركزي أو الحكومة قدر الإمكان.[1]

وقامت اتفاقية بازل(3) بتعديل حدود نسبة كفاية رأس المال ابتداءا من عام 2013 ولغاية نهاية عام 2019 وذلك وفقا لما يلي:[2]

---

[1] حرم عبد الرحمان- أحمد عبد الرحمان, **مقررات بازل(1),(2),(3) ودورها في تقويم الأداء المصرفي للمصارف العاملة بالسودان,** مجلة الدراسات العليا, جامعة السودان, المجلد(7), العدد(25), 1 ديسمبر 2016, ص ص 90-91.

[2] ريما حيدر شيخ السوق, **أثر المخاطر المصرفية في كفاية رأس المال في المصارف التجارية الخاصة في سوريا,** مجلة جامعة البحث, سوريا, المجلد(39), العدد(27), 2017, ص 168.

– رفع نسبة الأصول الموزونة بالمخاطر إلى الشريحة الأولى للأسهم العادية من 2% إلى 4.5% وهذا سيؤدي إلى رفع نسبة الأصول الموزونة بالمخاطر إلى الشريحة الأولى(للأسهم العادية والإضافية) من 4.5% إلى 6%؛

– إضافة رأس مال لغايات التحوط إلى نسبة كفاية رأس المال بنسبة 2.5% وبذلك يصبح الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال بالإضافة إلى رأس المال لغايات التحوط 10.5% وسوف يستخدم لغايات الحد من توزيع الأرباح؛

– رأس المال الإضافي المعاكس لتغطية مخاطر الدوريات الاقتصادية من 0% إلى 2.5%؛

– رأس المال الإضافي لمواجهة المخاطر النظامية؛

– أضافت بازل(3) معيار جديد وهو الرافعة المالية.

ثانيا: المتطلبات الاحترازية لمعالجة المخاطر التشغيلية لمقترحات بازل الثالثة

فيما يتعلق بالمتطلبات الجديدة لتسيير المخاطر التشغيلية, فقد أبقت لجنة بازل على ذات الأساليب المقترحة لقياس وتقدير المخاطر العملياتية للمؤسسة البنكية, لكنها توصي في المرحلة الراهنة البنوك باستلهام مبادئ الإدارة السليمة للمخاطر العملياتية وتحقيق الرقابة عليها المتضمنة في الإطار المقترح في جوان 2011, وهي إحدى عشرة مبدءا, لتطوير منظومة إدارة المخاطر العملياتية من أجل ضمان حساسية أكبر إلى هذا الصنف ومن ثم تخصيص الأموال الخاصة الرقابية بدقة عالية كذا اتخاذ كافة الوسائل الكفيلة بالسيطرة والتقليل.[1]

ثالثا: المقارنة بين بازل(1), بازل (2) وبازل(3) من حيث تغطية المخاطر التشغيلية

يوضح الجدول الموالي أهم الفروقات بين الاتفاقيات الثلاث من ناحية المخاطر التشغيلية:

[1] فاروق فخاري- يحي سعيدي, **تسيير المخاطر التشغيلية في بيئة الأعمال البنكية وفقا لمقررات لجنة بازل الدولية**, مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة, جامعة محمد بوضياف, المسيلة, العدد(03), 2 جانفي 2017, ص 133.

جدول رقم (03): أهم الفروقات بين بازل(1), (2) و(3)

المؤشر	اتفاقية بازل(1)	اتفاقية بازل(2)	اتفاقية بازل(3)
الهدف	تشكيلها بهدف رئيسي هو الحد الأدنى لمتطلبات رأس مال البنوك.	تم تأسيسها لتقديم مسؤوليات الإشراف وتعزيز الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال.	تحديد احتياطي إضافي من حقوق الملكية يتم الاحتفاظ به من قبل البنوك.
مكونات رأس المال	رأس المال الأساسي + رأس المال المساند + قروض مساندة.	رأس المال الأساسي + رأس المال المساند + قروض مساندة.	إلغاء الشريحة الثالثة المتمثلة في القروض المساندة.
نسبة رأس المال	% 8	% 8	% 10.5
المخاطر التي تم النظر فيها	تم النظر فقط في مخاطر الائتمان.	مخاطر الائتمان + مخاطر السوق + مخاطر التشغيل.	مخاطر السيولة بالإضافة إلى المخاطر التي أدخلتها بازل(2).
أساليب قياس المخاطر التشغيلية	ـــــ	ثلاثة طرق وللبنك حق الاختيار لواحدة من هذه الأساليب: * الأسلوب المعياري * أسلوب المؤشر الأساسي * أسلوب القياس المقدم	نفس الطرق التي وضعتها بازل(2) الأسلوب المعياري, أسلوب المؤشر الأساسي وأسلوب القياس المقدم.

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا إلى مراجع البحث.

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن هناك أوجه تشابه واختلاف بين الاتفاقيات الثلاث والمتمثلة في:

* **<u>بالنسبة للأهداف</u>** يتضح أن لكل اتفاقية هدف معين يسعى إلى تحقيقه كما هو موضح في الجدول.

* **<u>أما فيما يتعلق بمكونات رأس المال</u>** فالاتفاقيتين الأولى والثانية يحتويان على نفس الشرائح والمتمثلة في رأس المال الأساسي وأس المال المساند والقروض المساندة, أما اتفاقية بازل الثالثة فتم إلغاء القروض المساندة.

* **نسبة رأس المال** في بازل(1) و(2) النسبة 8% وفي بازل(3) ارتفعت إلى 10.5%.

* **المخاطر التي تم النظر فيها** اقتصرت بازل الأولى على مخاطر الائتمان فقط, بازل(2) تم إضافة المخاطر التشغيلية أما بازل(3) أضفت مخاطر السيولة بالإضافة إلى مخاطر بازل (2).

* **بالنسبة لأساليب مخاطر التشغيل** ففي بازل الأولى لم يتم إدراجها, أما الثانية فقامت بوضع ثلاث طرق لقياسها وفي الاتفاقية الثالثة أيضا.

لقد مرت القواعد الاحترازية للجنة بازل بعدة مراحل قبل ظهورها, بحيث تعود الجذور الأولى لها إلى منتصف القرن التاسع عشر, ومنذ ذلك الوقت فهي في تطور دائم ومستمر فجاءت بازل الأولى بمختلف نسبها, أهدافها ومختلف الجوانب التي تغطيها, إلا أنها لم تولي اهتمام للمخاطر التشغيلية وانحصرت فقط في دائرة كفاية رأس المال, إلا أن بازل الثانية جاءت لتغطي هذا النقص وذلك بضم المخاطر التشغيلية إلى جانب المخاطر السوقية ومخاطر الائتمان, كما قامت بالتركيز على كفاءة وفعالية تسيير المخاطر التشغيلية عن طريق مواكبة التطورات في أساليب إدارتها, ولحقتها بازل الثالثة لكثرة الأزمات المعاصرة التي تعصف بالاقتصاد الدولي.

خاتمة الفصل

تتعرض البنوك التجارية لمجموعة من المخاطر أثناء ممارستها للأنشطة المصرفية سواء كانت هذه المخاطر ناتجة عن عوامل داخلية أو عوامل خارجية, وأصبحت المخاطر التشغيلية من أهم هذه المخاطر باعتبارها من المستجدات في عالم تسيير المخاطر الحديثة والتي قد تنشأ من العمليات اليومية للبنك, وتحدث نتيجة لعدم كفاءة العمليات الداخلية للبنك أو الأفراد أو ضعف أنظمة المعلومات أو عدم ملائمة الإجراءات والضوابط أو بسبب أحداث خارجية.

ولهذا تقدمت لجنة بازل الثانية بمقترحاتها الجديدة الأكثر تحديدا وتفصيلا وذلك بزيادة نوع آخر من المخاطر والمتعلقة بالمخاطر التشغيلية لأن هذا النوع من المخاطر أهمل في بازل(1), حيث أخذت بعين الاعتبار كلا من مخاطر الائتمان ومخاطر السوق فقط.

فقد أشار اتفاق بازل(2) إلى أن المخاطر التشغيلية من أهم المخاطر التي تواجه البنوك, وبالتالي وجب عليها الاحتفاظ برأس مال لمواجهة الخسائر الناتجة عنها, كما حددت الإجراءات السليمة للإدارة والتحكم بمخاطر التشغيل من خلال مجموعة من المبادئ التي تشكل إطارا للإدارة الفعالة, وكذا تم استحداث أساليب, ومداخل لقياسها تختار البنوك أحدها وهي أسلوب المؤشر الأساسي, الأسلوب النمطي وأسلوب القياس المتقدم.

ويعتبر أسلوب المؤشر الأساسي الأكثر شيوعا نظرا لسهولته وبساطة تكلفة القياس عبر استخداماته, حيث يتم حساب متطلبات رأس المال بناءا على مؤشر واحد وهو إجمالي الدخل لآخر ثلاث سنوات, ويتم ضرب هذا المتوسط في 15%, وبالنسبة للأسلوب النمطي يعتمد هذا الأسلوب أيضا على عوامل ثابتة كنسبة من إجمالي الدخل إلا أنها تسمح للبنوك بتقسيم العوامل حسب وحدات العمل, وهذه النسبة تتراوح مابين 12% و 18%, وبالنسبة لأسلوب القياس المتقدم فإنه يعتمد على قيام البنك بتصميم وتنفيذ نظام تصميم خاص به لقياس مخاطر التشغيل.

وفي سنة 2008 طرحت الأزمة العالمية عدة نقاط استفهام حول المعايير المصرفية الدولية التي تحكم العمل المصرفي عبر أنحاء العالم وهذا ما أدى إلى اعتماد معايير جديدة والمتمثلة في لجنة بازل الثالثة في سنة 2010, وضمن الإطار المقترح في جوان 2011 قامت اللجنة بإضافة مبادئ خاصة بتطبيق عمليات الرقابة السليمة على المخاطر التشغيلية.

الفصل الثاني

دراسة ميدانية بالمنتزه الحضري الجزائري - ولاية 46 نسمة

مــقدمة الــفصل

يأتي هذا الفصل كتكملة للدراسة النظرية حول موضوع البحث، فبعد التطرق في الفصل النظري إلى المفاهيم المتعلقة بموضوع البحث وكيفية تسيير المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية وفق مقررات لجنة بازل الدولية، يتم إسقاط هذه الدراسة ميدانيا لإثراء البحث العلمي وإعطاء صورة صحيحة وواضحة عن الموضوع، إذ وقع الاختيار على البنك الخارجي الجزائري **BEA** (وكالة 46 تبسة) لتكون ميدانا لتطبيق الدراسة النظرية من خلال تقسيم هذا الفصل إلى ما يلي:

المبحث الأول: تقديم الوكالة البنكية محل الدراسة؛

المبحث الثاني: إجراءات الدراسة؛

المبحث الثالث: تحليل البيانات واختبار الفرضيات.

المبحث الأول: تقديم الوكالة البنكية محل الدراسة

سعت الجزائر بعد الاستقلال مباشرة لاستعادة كل حقوقها وسيادتها, ومن أهم أركان السيادة الوطنية هو إصدار النقود وإنشاء عملة وطنية, فبدأت بإنشاء نظام بنكي جزائري سواء عن طريق تأميم الفروع البنكية الأجنبية وعن طريق خلق بنوك جديدة, ومن بين هاته المصارف أنشئ البنك الخارجي الجزائري.

ويتواجد البنك الخارجي الجزائري عبر التراب الوطني من خلال وكالاته المنتشرة في كل ولاية, حيث تعد الوكالة 46– تبسة– (محل الدراسة التطبيقية) إحدى الوكالات التابعة لهذا البنك.

وقصد تقديم البنك الخارجي الجزائري بشكل عام والتركيز على وكالة 46– تبسة– سيتم التطرق إلى المطالب الآتية:

المطلب الأول: تقديم عام للبنك الخارجي الجزائري

سيتم تقديم البنك الخارجي الجزائري بالتركيز على نشأته, مهامه وأهدافه.

أولا: نشأة وتعريف البنك الخارجي الجزائري

تأسس البنك الخارجي الجزائري في إطار سياسة تأميم المؤسسات الاقتصادية والمالية التي عرفتها الجزائر عقب الاستقلال, وذلك طبقا للمرسوم 67–204 بتاريخ 01 أكتوبر 1967 في شكل مؤسسة جزائرية وحدد رأسماله مبدئيا بـــ 20 مليون دج, مقره العاصمة, بإمكانه إقامة وكالات وفروع بموافقة وزير المالية كما يمكنه إقامة وكالات خارج الوطن وتصنيفها لا يكون إلا بموجب شرعي.

وقد تم إنشاؤه على أنقاض المؤسسات البنكية التالية:[1]

- القرض الليوني **Crédit Lyonnais** بتاريخ 1967/10/01.
- الشركة العامة **Société Générale** بتاريخ 1967/12/31.
- قرض الشمال **Crédit de Nord** بتاريخ 1968/04/30.
- البنك الصناعي الجزائري وبنك البحر الأبيض المتوسط **Banque Industrielle D'Algérie et de la Méditerrané Banque** بتاريخ 1968/05/31.
- باركلا يزينيك ليميتد Barclays Banque Limited بتاريخ 1986/05/31.

كان الموضوع الأساسي للبنك الخارجي الجزائري وقت إنشاؤه بتسهيل وتطوير العلاقات الاقتصادية للجزائر مع البلدان الأخرى في إطار التخطيط الوطني, وهو بهذا يعتبر مركز الخدمات والاستعلامات

[1] الموقع الرسمي للبنك الخارجي الجزائري: WWW. BEA. DZ/ présentation, تاريخ الإطلاع (2020/05/17), على الساعة 10.25.

التجارية التي تسمح للمؤسسات التجارية ببيع منتجاتها في أحسن الظروف مع مراعاة الظروف الاقتصادية العالمية, كما يساهم في ترقية الصادرات من المنتجات المصنعة لمختلف فروع النشاط.

وفي سنة 1988 وبعد عشريين من الوجود كان بنك الجزائر الخارجي من المؤسسات المالية المستقلة, وذلك حسب أحكام القانون 88-01 المؤرخ في 12 جانفي 1989 ليتحول فعلا إلى شركة مناهضة, وذلك بتاريخ 05 فيفري 1989, محتفظا عموما بنفس الغرض المحدد له في المرسوم رقم 67-204, وقد حدد رأسماله بمليار دينار جزائري وذلك بتاريخ فيفري 1996, أصبح رأسمال البنك الخارجي الجزائري 5600.000.000, ويبقى الرأسمال ملكا للدولة, لدى بنك الجزائر الخارجي شبكة تحتوي على 80 وكالة متواجدة في المجتمعات السكانية الكبرى في المراكز الصناعية ومناطق الإنتاج البترولي, ويقيم كذلك علاقات مع دول أخرى, وله نوعين في الخارج البنك الدولي العربي(باريس) والبنك العربي للاستثمار والتجارة الخارجية(أبو ظبي).

ثانيا: مهام البنك الخارجي الجزائري

يعتبر هذا البنك من أكبر المساهمين في ترقية ودفع التجارة الخارجية في الجزائر خاصة الصادرات من المواد الأولية كما يقوم بالمهام التالية:

- توفير الادخار الوطني.
- تسهيل وتنمية العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والخارج وذلك من أجل تحويل التجارة الخارجية للبلاد.
- إبرام اتفاقية القروض مع البنوك الخارجية.
- منح الاعتماد على الاستيراد.
- ضمان الصفقات للمسيرين والمستوردين الأجانب والجزائريين.
- ضمان كل الصفقات المتوقعة من قبل الدولة والمؤسسات المحلية والخارجية.
- تطوير الصفقات التجارية مع الدول الأخرى.
- وضع وكالات وفروع في الخارج.
- المشاركة في نظام تأمين القروض.
- إعطاء الموافقات للقروض والمصارف الأجنبية.
- القيام بجميع العمليات البنكية والمحاسبية الخارجية.

ثالثا: أهداف البنك الخارجي الجزائري

يسعى هذا البنك لتحقيق عدة أهداف ومن أهمها:

– تحفيز وتشجيع العمليات من الخارج ومع باقي دول العالم.

– يعمل على تأمين العمليات التجارية مع الخارج ضد الأخطار السياسية والاقتصادية مع التنفيذ الجيد بالالتزامات الناتجة بين أسواق دور الجمعيات المحلية.

– إنشاء مصلحة مركزية للاستعلامات التجارية عبر البلدان الأجنبية ومصلحة لتطوير العمليات التجارية معها.

– تبديل جميع القروض التابعة للمؤسسات المصرفية العمومية الأخرى والمساهمة في مثل هذه القروض وإلحاق أي تحويلات يوافق عليها مختلف المؤسسات.

– القيام بجميع العمليات المصرفية الداخلية والخارجية التي تتلاءم مع هدفه إذ يحدد وزير الداخلية قواعد التطبيق الخاصة.

المطلب الثاني: تقديم البنك الخارجي الجزائري (وكالة 46 تبسة)

أنشئ البنك الخارجي الجزائري عدة وكالات على المستوى الوطني لتقديم الخدمات للمواطنين والمساهمة في تنمية الوطن, ومن بين هذه الوكالات – وكالة 46 تبسة– وسيتم فيما يلي تقديمها بالتركيز على النشأة, المهام والتعاملات.

أولا: نشأة البنك الخارجي الجزائري (وكالة 46 تبسة)

تأسست –وكالة 46 تبسة– التابعة للبنك الخارجي الجزائري بتاريخ 01 جانفي 1990, باشرت نشاطها برأس مال قدره 1600.000.000 دج ويقع عنوانها الإداري بنهج الأمير عبد القادر طريق قسنطينة– تبسة–.

إن الوظيفة الأساسية للوكالة تتمثل في تسهيل وتنمية العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والدول الأخرى إذ تقوم الوكالة باستقبال الودائع ومنح الاعتمادات للمستوردين ومنح الضمانات وذلك بتسهيل عمليات التصدير, ولتعدد مهام الوكالة فقد قسمت إلى قسمين:[1]

– قسم خاص بالائتمان يقوم بقبول الودائع ومنح القروض.

– قسم خاص بالعمليات الخارجية.

ثانيا: مهام وكالة 46 تبسة

للوكالة عدة مهام رئيسية تتمثل في:[2]

– إدارة العلاقات التجارية مع الزبائن بطرق علمية؛

[1] معلومات مقدمة من طرف البنك الخارجي الجزائري- وكالة 46 تبسة -

[2] نفس المرجع السابق.

– تنظيم وتحليل وإدارة ملفات القروض للخواص والمؤسسات ذات الطابع الاقتصادي للمؤسسات ذات الطابع الصناعي PME؛

– معالجة عمليات الزبائن حسابيا وإدارة العملة الوطنية والعملة الأجنبية؛

– تطوير وتقييم رأس المال الاقتصادي للوكالة؛

– السهر على التكوين وتقديم المعلومات وتطوير مستوى موظفي الوكالة؛

– السهر على التسيير الحسن للخدمات المقدمة للزبائن؛

– تقديم تقارير بصفة دورية عن نشاطات الوكالة.

ثالثا: تعاملات البنك الخارجي الجزائري (وكالة 46 تبسة)

يتعامل البنك بالتحديد –وكالة 46 تبسة– مع أكبر الأقطار البترولية والصناعية الموجودة بالوكالة, وهذا مما يظهر للوكالة الموصوفة المالية والسمعية الضاربة لهذا البنك ومن أهمها:[1]

* شركة سوناطراك
* شركة نفطال
* شركة الإسمنت
* شركة الأنابيب
* شركة مناجم الحديد

كما تقوم الوكالة بمنح القروض وفق المخطط الوطني CNAC. ENGEM. ENSEJ

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري (وكالة 46 تبسة)

يوضح الشكل الموالي أهم المصالح والفروع التابعة للوكالة وفق هيكلها التنظيمي:

[1] معلومات مقدمة من طرف موظفي مصلحة العلاقات مع الزبائن للبنك الخارجي الجزائري- وكالة 46 تبسة -.

الشكل رقم (2): الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري– وكالة 46 تبسة–

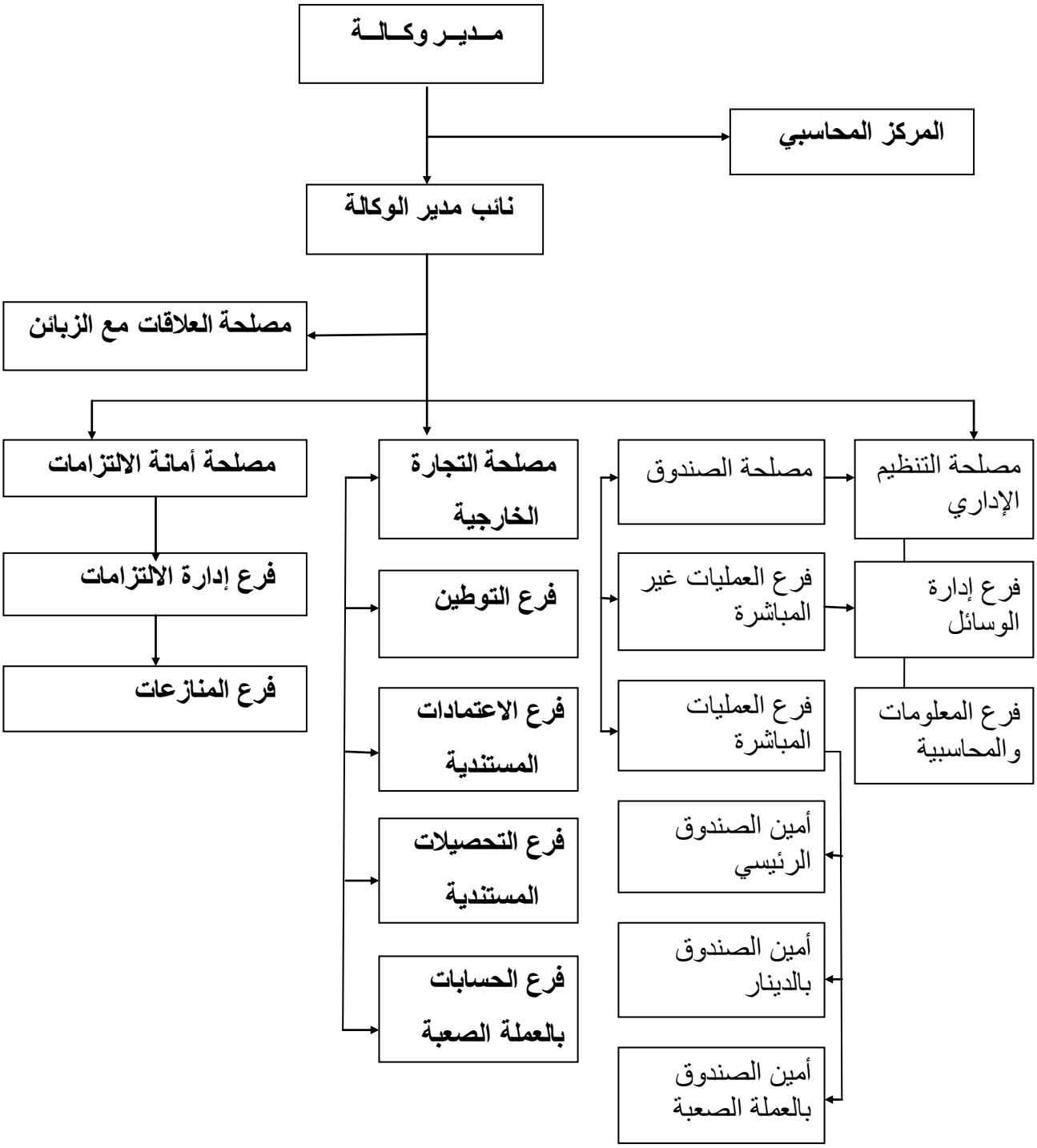

المصدر: معلومات مقدمة من طرف مسؤول مصلحة التنظيم الإداري– وكالة 46 تبسة–

يعمل بالبنك الخارجي وكالة تبسة 23 موظفا حسب مهمته:

– إطارات موزعين على مصالح البنك كل حسب وظيفته.

– إطارات أمنية يسهرون على حفظ الأمن في البنك.

ليشكل الفرع خدمات قاعدية للبنك ويلبي حاجات العملاء بفضل هياكل الوكالة ويساعده مدير مساعد مكلف بالأعمال الإدارية وهيكلة الوكالة كما يلي:

✓ **المدير:** بالوكالة المدير هو المسير الأول والمسؤول عن تسيير البنك والنتائج التجارية لهيكله هو ممثل على المستوى المحلي, مكلف بالمهام التالية:

– تطوير وتقييم رأس المال الاقتصادي؛

– تطوير وتنشيط ومراقبة نشاطات الوكالة؛

– مراقبة سير الخدمات المقدمة للزبائن؛

– السهر على تكوين الموظفين وتقديم المعلومات؛

– تقديم تقارير بصفة دورية عن نشاطات الوكالة.

✓ **المدير المساعد:** مساعد مدير الوكالة هو المسؤول الثاني بعد المدير وينوبه في حالة غيابه ويقوم بتسيير الوسائل البشرية والعتاد إضافة إلى الجانب المتعلق بالميزانية وأمن الفرع.

✓ **السكرتارية (الأمانة):** السكرتارية تتكلف بالبريد الصادر والوارد عن الوكالة والقيام بالأعمال المكتبية وكذلك ضمان وسائل الاتصال على مستوى الفرع (هاتف, فاكس, انترنت) وتوصيل ونشر الملاحظات الصادرة عن المدير.

أما المصالح الموجودة في البنك فهي كالتالي:

✓ **مصلحة الالتزامات:** تتمثل مهامها في:

* ضمان دعم الإدارة للإقراضات للزبائن.

* إدارة ملفات الزبائن المتعلقة بالقرض.

* السهر على متابعة تطبيق واستمرار التعليقات المتعلقة بالاقراضات.

ومن فروع هذه المصلحة:

– المتابعة اليومية, ملفات الزبائن, إدارة منح رخص للقروض, متابعة شروط وتعليمات كيفية فتح وتسيير حسابات الزبائن.

– تكوين بطاقات معلومات خاصة لكل زبون, متابعة وإرسال الملفات إلى بنك الجزائر ومتابعة النتائج.

✓ **مصلحة العلاقات مع الزبائن:** وتتمثل مهامها كالآتي:

* استقبال جيد للزبائن والتحاور معهم.

* استقبال ملفات الزبائن.

* التحاور مع الزبائن وإرشادهم بكافة المعلومات التي تفيدهم.

* التعامل مع الزبائن ذوي الكفاءة والسمعة الجيدة.

* دراسة طلبات القروض.

✓ **مصلحة التجارة الخارجية:** وتتمثل مهامها كالآتي:

* تحويل الأموال المتعلقة بالاستيراد والتصدير.

* تنظيم عمليات السحب والدفع.

* القيام بعمليات تحويل العملات.

وتضم هذه المصلحة أربعة فروع وهي:

فرع التوطين: وهو فرع خاص بالعمليات المتمثلة في الاستيراد حيث يقوم العميل ملف مسبق للاستيراد ويقوم العميل كذلك بتقديم فاتورة ويجب على دافع هذا الملف أن يكون لديه حساب ورصيد كافي لتغطية تكاليف الصفقة التي يريد إتمامها, ونجد الإجراءات متسلسلة لعمليات الاستيراد وهي: الاعتماد المستندي, التحصيل المستندي.

فرع الاعتمادات المستندية: يحمل البنك على تسجيل كل قروض الاستيراد فيسجل خاص بالبنك حيث يسجل اسم البنك رقم الوكالة, رقم شباك التوطين.

فرع التحصيلات المستندية: وهو الفرع الذي يصدر بموجبها البائع أمرا إلى البنك الذي يتعامل معه لتحصيل مبلغ معين من المشتري مقابل تسليمه مستندات بشحن البضاعة المباعة إليه, ويتم السداد إما نقدا أو مقابل توقيع المشتري على كمبيالة, وعلى البنك تنفيذ أمر الزبون وبذل مجهوداته للتحصيل.

فرع الحسابات بالعملة الصعبة: ويقوم هذا الفرع بالعمليات المتعلقة بالعملة الصعبة.

✓ **مصلحة الصندوق:** وتتمثل مهامه كالآتي:

* تنفيذ كل العمليات الخاصة بالزبائن وفقا للمخطط الحسابي والإدارة للوكالة.

* ترتيب التصريحات الدورية حول المخالفات المتعلقة بعمليات الدفع.

ومن فروعه ما يلي:

– فرع العمليات المباشرة.

– فرع العمليات غير المباشرة.

✓ **مصلحة التنظيم والتسيير الإداري:** وتتمثل مهامها فيما يلي:

* إدارة الوسائل البشرية والمادية للوكالة.

* ضمان التنسيق المعلوماتي والمحاسبي للوكالة.

ومن فروع هذه المصلحة ما يلي:

فرع إدارة الوسائل: تتمثل مهامه في السهر على المحافظة على مختلف الوثائق للوكالة, متابعة حسابات الموظفين وفقا للقانون, تقدير الاحتياجات الخاصة بتكوين الموظفين, إدارة العلاقات والمنقولات, القيام بإدارة الأرشيف والمحافظة عليه, التصريحات الدورية الجبائية وغير الجبائية لدى المصالح المعنية.

فرع المعلوماتية والمحاسبية: وتتمثل مهامها فيما يلي:

* إدارة التطبيقات الخاصة بالمعلوماتية.
* الإشراف على تسيير أجهزة الإعلام الآلي.
* العمل على متابعة وتأمين شفرات الكمبيوتر.
* تقديم حصيلة يومية لمجموع العمليات المحاسبية.

المركز المحاسبي: تتمثل مهامه فيما يلي:

* جرد أموال البنك وميزانيته.
* القيام بإحصاء ديون وموجوداته وحساب الأرباح والخسائر.
* تحديد نسب الأرباح وكيفية توزيعها.
* تنظيم الحسابات والعمليات التي قامت بها الوكالة.
* حسم كل المصاريف العامة وجمع الأعباء المالية.

المبحث الثاني:إجراءات الدراسة

لإجراء عمليات البحث لابد من إتباع منهجية محددة تكون بمثابة الموجه الذي يقود الباحث لاستكشاف مختلف مراحل البحث، وأيضا الإجابة على مختلف الأسئلة وفك الغموض وإيجاد تفسيرات علمية لإشكال موضوع الدراسة، وهذه الإجراءات تختلف من دراسة لأخرى، إلا أن هذه الأساليب والإجراءات تشكل مقياس الجمع ومعرفة المعلومات التي يرجى من خلالها الوصول إلى نتائج نهائية وإيجاد حلول للتساؤلات الخاصة بموضوع الدراسة والتي تشتمل ما يلي:

- ✓ **المطلب الأول:** تحديد مجتمع وعينة الدراسة؛
- ✓ **المطلب الثاني:** أدوات الدراسة وطرق جمع المعلومات؛
- ✓ **المطلب الثالث:** الأساليب الإحصائية المستخدمة لتحليل البيانات؛

المطلب الأول: تحديد مجتمع وعينة الدراسة

شكل مجتمع الدراسة التطبيقية عمال البنك الخارجي الجزائري–وكالة 46 تبسة – ونظرا للظروف التي مرت بها البلاد، من خلال التوقف الذي شهدته مختلف المؤسسات تم اختيار عينة عشوائية من بينهم ولم يتم تحديد حجمها مسبقا حيث بلغ عدد المبحوثين (14) فقط تم توزيع 14 استبانة عليهم

استرجاعها كاملة، ويمكن توضيح عدد الاستبيانات الموزعة وتلك التي لم يتم استرجاعها أو المستبعدة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (04): تداول الاستبيان

الاستبيانات	العدد	النسبة (%)
الموزعة	14	100
التي لم يتم استرجاعها	00	00
الصالحة للتحليل	**14**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبتين.

المطلب الثاني: أدوات الدراسة وطرق جمع المعلومات

لغرض إتمام عمليات البحث تم الاستعانة بالأدوات اللازمة والمناسبة لكل مرحلة من مراحل البحث، والمتمثلة في كل من المقابلة وذلك من خلال المقابلات المباشرة التي تم إجراءها في بداية الدراسة الميدانية والتي تعذرت بعد ذلك بسبب ظروف الوباء الذي حل بالبلاد، إضافة إلى السجلات والوثائق التي تم تسلمها من قبل المؤسسة والتي ساعدت على توفير بعض المعلومات المتعلقة بها ومنها تلك التي توضح الجانب التاريخي والتنظيمي للمؤسسة.

أولا: الوثائق والسجلات

لغرض إتمام عمليات البحث تم الاستعانة بالبيانات الخاصة بالبنك من الناحية التاريخية وذلك من خلال التعريف بها وأهدافها ومهامها، بالإضافة للهيكل التنظيمي.

ثانيا: استمارة الاستبيان

1- محتوى الاستبيان

تعتبر استمارة الاستبيان من الأدوات الأساسية لجمع البيانات فهي مجموعة من الأسئلة المصاغة بطريقة خاصة تهدف بالدرجة الأولى للحصول على معلومات يراها الباحث ضرورية لتحقيق أغراض دراسته، وقد اشتملت على جزأين أساسيين، و فيما يلي وصف لهما:[1]

- **الجزء الأول:** ويشتمل على متغيرات الدراسة الوظيفية والمتمثلة في كل من (المستوى التعليمي، المستوى الوظيفي، الخبرة الوظيفية)

[1]- الملحق رقم (02).

– **الجزء الثاني:** ويتضمن أسئلة الدراسة التي يقدر عددها بـ 31عبارة تم تقسيمها على محورين أساسيين يعكسان القضايا الأساسية التي تناولتها الدراسة:

– **المحور الأول: مدى تطبيق مقررات لجنة بازل بالبنك**

– **المحور الثاني: واقع المخاطر التشغيلية في البنك:** الذي تم تقسيمه لعدة أبعاد يمكن ذكرها وفقا لما يلي:

- ✓ **البعد الأول:** مخاطر متعلقة بالعنصر البشري.
- ✓ **البعد الثاني:** مخاطر متعلقة بالأنظمة الآلية والاتصالات.
- ✓ **البعد الثالث:** مخاطر متعلقة بتنفيذ وإدارة العمليات.
- ✓ **البعد الرابع:** مخاطر متعلقة بالبيئة الخارجية.

والجدول رقم (05) يوضح متغيرات الدراسة والفقرات التي تقيس كل متغير.

الجدول رقم (05): توزيع أسئلة استمارة الاستبيان على محاور الدراسة

محاور الدراسة		عدد الأسئلة (الفقرات)
المحور الأول: مدى تطبيق مقررات لجنة بازل بالبنك		**11**
المحور الثاني: واقع المخاطر التشغيلية في البنك	**05**	
	06	
	05	
	04	
مجموع المحور الثاني		**20**
المجموع الكلي		**31**

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الاستبيان.

وقد تم اعتماد سلم ليكارت الخماسي في عبارات الاستبيان بغرض قياس مدى تحكم البنك الخارجي الجزائري –وكالة 46 تبسة – في المخاطر التشغيلية والموضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم (06): مقياس ليكارت الخماسي

الـدرجـة	1	2	3	4	5
الـــرأي	غير موافق بشدة	غير موافق	مـحـايـد	مـوافـق	موافق بشدة

المصدر: عز الدين عبد الفتاح, مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام spss, الطبعة الأولى, دار خوارزمي العلمية, جدة, السعودية, ص 539, بتصرف.

وينقسم سلم ليكارت إلى 5 مجالات أساسية يوضحها الجدول

الجدول رقم (07): معايير تحديد الاتجاه

المتوسط المرجح	[1,79-1,00]	[2,59-1,80]	[3,39-2,60]	4,19-3,40][	5.00-4,20][
اتجاه الإجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
المستوى	منخفض جدا	منخفض	متوسط	مرتفع	مرتفع جدا

المصدر: الهادي بوقلقول، تحليل البيانات باستخدام spss، ندوة علمية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2013، ص: 24

2- صدق أداة الدراسة

ويقصد بذلك التأكد من أن استمارة الاستبيان التي تم إعدادها سوف تقيس ما أعدت لقياسه أو شمولها على العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية أخرى، وقد تم التأكد من صدق أداة الدراسة من خلال عرضها على الأستاذ المشرف للتحكيم.

3- ثبات أداة الدراسة

تم توزيع عدد من استمارات الاستبيان وعددها 14 على مجتمع الدراسة للتأكد من ثباتها طبقا لمعامل الثبات ألفا كرونباخ (cronbach's Alpha) للاتساق الداخلي لمتغيرات الدراسة التابعة والمستقلة, وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (08): قيمة معامل الثبات للاتساق الداخلي لمتغيرات الدراسة

رقم الفقرة في استمارة الاستبيان	اسم المتغير	معامل ألفا كرونباخ (%)
من الفقرة 1 إلى 11	تطبيق مقررات لجنة بازل بالبنك	1.9
من الفقرة 12 إلى 31	واقع المخاطر التشغيلية في البنك	89.5
الاستبيان ككل		84.2

المصدر: تم إعداده بناءا على نتائج التحليل الإحصائي

يلاحظ من خلال نتائج الجدول أعلاه أن قيم معامل ألفا كرونباخ تختلف بين المحورين, وعلى الرغم من ذلك فإن قيمته بالنسبة للأداة ككل(الاستبيان) كانت أعلى من 60 % بما يعني أن الأداة المستخدمة لجمع البيانات تمتاز بالثبات ويمكن الاستعانة ببياناتها لإجراء الدراسة.

المطلب الثالث: الأساليب الإحصائية المستخدمة لتحليل البيانات

تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية التي يتيحها برنامج SPSS والمتمثلة في:

– **التكرارات والنسب المئوية:** حيث استخدمت في وصف خصائص عينة الدراسة، ولتحديد الاستجابة اتجاه محاور أداة الدراسة وتحسب بالقانون الموالي:

$$\text{النسبة المئوية} = \frac{\text{تكرار المجموعة} \times 100}{\text{المجموع الكلي التكرارات}}$$

– **الوسط الحسابي (Mean):** مؤشرا لترتيب البنود حسب أهميتها من وجهة نظر أفراد العينة المختارة.

– **الانحراف المعياري (Deviation Standard):** لمعرفة مدى تشتت القيم عن وسطها الحسابي.

تم حسابها لتحديد استجابات أفراد الدراسة نحو محاور وأسئلة أداة الدراسة، حيث أن الانحراف المعيار عبارة عن مؤشر إحصائي يقيس مدى التشتت في التغيرات ويعبر عنه بالعلاقة الموالية:

$$\delta = \frac{\sqrt{\sum(Xi - \overline{X})2}}{N}$$

– **معامل ألفا كرونباخ:** وظفت قيم هذا المعامل للتأكد من مدى ثبات أداة جمع البيانات (الاستبيان).

– **اختبار التوزيع الطبيعي:** لمعرفة طبيعة التوزيع الذي تتبعه بيانات الدراسة طبيعي أم لا سيتم استخدام اختبار كولمجروف– سمير نوف أو ما يعرف بـ (Sample K-S)(Test de Kolmogorov-Smirnov).

– **اختبار(One Sample t-test):** يستخدم لاختبار فرضيات الدراسة، وقد تم اعتماد مستوى معنوية (0,05) لقبول الفرضيات أو رفضها، وهو من المستويات المعنوية المتفق عليها في اختبار الفرضيات.[1]

المبحث الثالث: تحليل البيانات واختبار الفرضيات

يتضمن هذا المبحث عرض وتفسير النتائج ومناقشتها من خلال ما تم التوصل إليه في أدوات الدراسة، إذ هدفت إلى معرفة أثر نظم المعلومات الإدارية على أداء المؤسسة بالبنك الخارجي الجزائري وكالة تبسة، وسيتم التطرق إلى النقاط التالية:

- ✓ **المطلب الأول:** عرض وتحليل البيانات الشخصية والوظيفية؛
- ✓ **المطلب الثاني:** عرض وتحليل بيانات محاور الدراسة؛

[1] – ثائر فيصل شاهر، **اختبار الفرضيات الإحصائية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2013، ص: 71.

✓ **المطلب الثالث:** اختبار فرضيات الدراسة؛

المطلب الأول: عرض وتحليل البيانات الشخصية والوظيفية

تم توزيع استمارات الاستبيان على أفراد عينة الدراسة والتعرف على البيانات الوظيفية الخاصة بها وفيما يلي تحليل لذلك.

أولا: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى العلمي

يمثل الجدول والشكل المواليين توزيع العينة حسب متغير المستوى العلمي

جدول رقم(09): توزيع العينة حسب متغير المستوى العلمي

التخصص العلمي	التكرار	النسبة%
جامعي	7	50,0
دكتوراه	2	14,3
دراسات متخصصة	2	14,3
أخرى	3	21,4
المجموع	**14**	**100**

المصدر: مخرجات SPSS

شكل رقم (03): التوزيع البياني للعينة حسب متغير المستوى العلمي

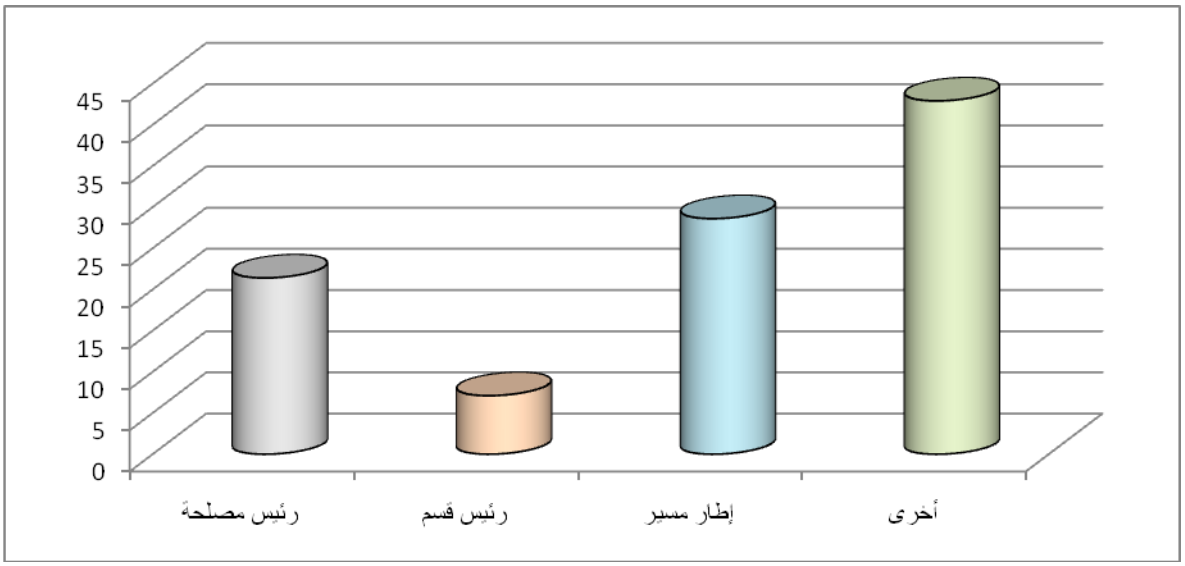

المصدر: مخرجات SPSS

يتضح من خلال الجدول والشكل أعلاه أن النسبة الأعلى لعدد المبحوثين فيما يخص المستوى التعليمي كانت من ضمن فئة المستوى (الجامعي) بنسبة قدرت بـ: 50%، وهو ما يؤكد أن البنك يعتمد

بدرجة كبيرة على الكفاءات، وجاءت باقي الفئات متفاوتة، حيث احتلت فئة (المستويات الأخرى) المرتبة الثانية بنسبة قدرت بـ: 21.4%، وكانت هناك نسبة متساوية لفئتي (دكتوراه، دراسات متخصصة) قدرت بـ 14.3%، إجمالا يمكن القول أن البنك يتوفر على مستويات علمية عالية يمكن أن تعزز عامل الأداء بالبنك.

ثانيا: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى الوظيفي

يوضح الجدول والشكل المواليين توزيع أفراد العينة وفقا لسنوات الخبرة المهنية .

جدول رقم (10): توزيع العينة حسب المستوى الوظيفي

المستوى الوظيفي	التكرار	النسبة%
رئيس مصلحة	3	21,4
رئيس قسم	1	,1
إطار مسير	4	28,6
أخرى	6	42,9
المجموع	**14**	**100**

المصدر: مخرجات SPSS

شكل رقم (04): التوزيع البياني للعينة حسب المستوى الوظيفي

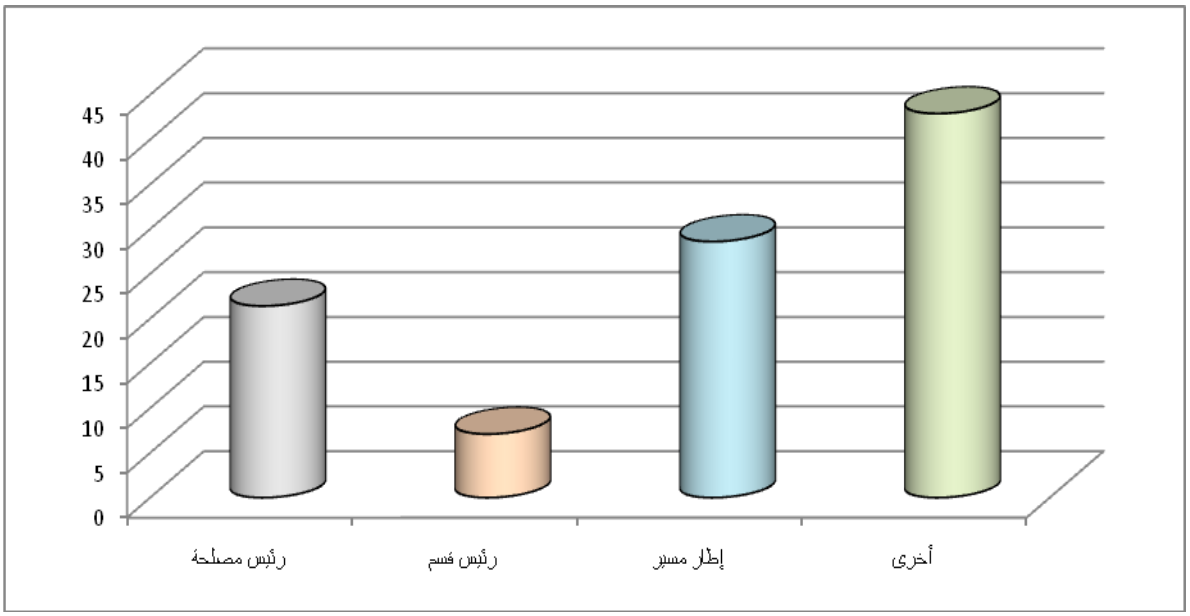

المصدر: مخرجات SPSS

يتضح من خلال الجدول والشكل أعلاه أن النسبة الأعلى لعدد المبحوثين فيما يخص المستوى الوظيفي كانت من ضمن فئة المستويات (الأخرى) بنسبة قدرت بـ: 42.9%، وهو ما يؤكد أن تنوع

وتعدد الوظائف بالبنك، وجاءت باقي الفئات متفاوتة، حيث احتلت فئة (إطار مسير) المرتبة الثانية بنسبة قدرت بـ: 28.6%، واحتلت فئة رؤساء المصالح المرتبة الثالثة بنسبة قدرت بـ 21.4%، واحتلت فئة رؤساء الأقسام المرتبة الأخيرة بنسبة قدرت بـ: 7.1%، إجمالا يمكن القول أن البنك يتوفر على مستويات وظيفية متعددة بما يتناسب مع الوظائف المشغولة بالبنك.

ثالثا: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية

يوضح الجدول والشكل المواليين توزيع أفراد العينة وفقا لسنوات الخبرة المهنية .

جدول رقم (11): توزيع العينة حسب الخبرة المهنية

مستوى الخبرة	التكرار	النسبة%
أقل من 05 سنوات	5	35,7
من 05 إلى 10سنوات	7	50,0
من 10 إلى 15 سنة	2	14,3
المجموع	**30**	**100**

المصدر: مخرجات SPSS

شكل رقم(05): التوزيع البياني للعينة حسب الخبرة المهنية

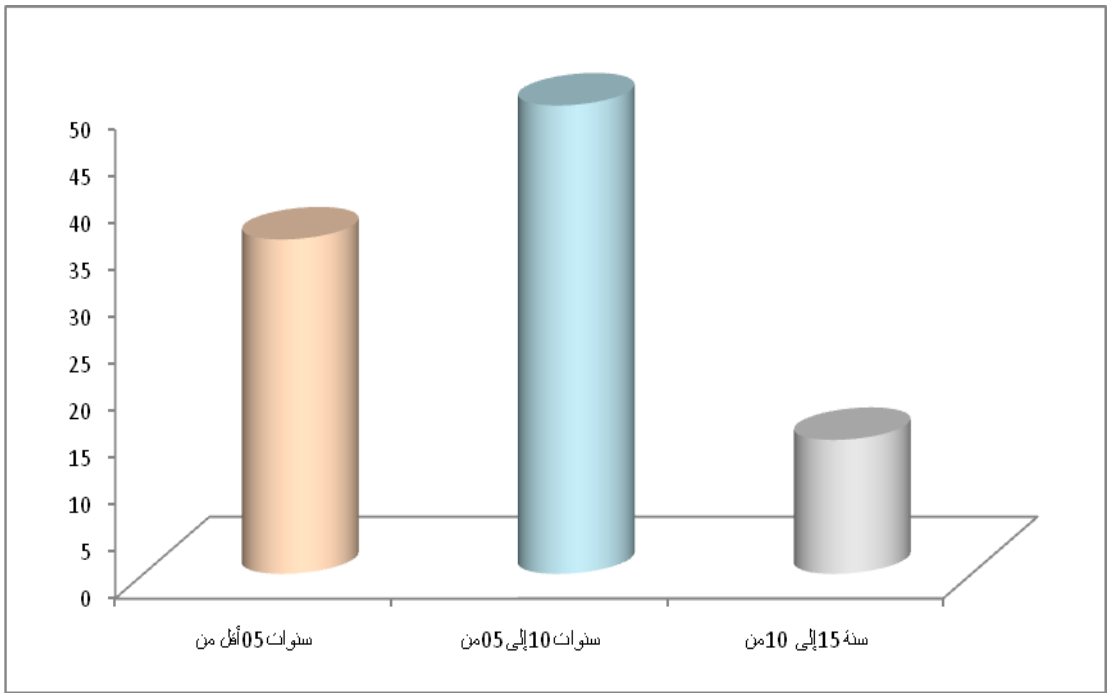

المصدر: مخرجات SPSS

يلاحظ من الجدول والشكل أعلاه أن أغلبية أفراد عينة الدراسة لديهم خبرة لا بأس بها، حيث سجلت الفئة (من 05 إلى 10 سنوات) نسبة مئوية هي الأعلى قدرت بـ: 50% ، واحتلت الفئة (أقل من 05 سنوات)

المرتبة الثانية بنسبة قدرت بـ:35.7%، واحتلت الفئة (من 10 إلى 15 سنة)بنسبة قدرت: 14.3، إجمالا يمكن القول أن المؤسسة تتوفر على عامل خبرة لا بأس به يمكن أن يساعد البنك في تطوير أنشطته.

المطلب الثاني:عرض وتحليل بيانات محاور الدراسة

في هذا المطلب سيتم عرض البيانات الأساسية والتي تمثل استجابات أفراد العينة نحو العبارات الواردة في أداة الدراسة المتمثلة في الاستبيان، وقد تم الاستعانة في ذلك ببرنامج (SPSS).

أولا: تحليل إجابات أفراد العينة نحو المحور الأول(مدى تطبيق مقررات لجنة بازل بالبنك)

يوضح الجدول رقم (12): إجابات المبحوثين على المحور الأول

الجدول رقم (12): نتائج تحليل بيانات محور مدى تطبيق مقررات لجنة بازل بالبنك

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	ترتيب العبارات
01	يوجد إطلاع وفهم من قبل موظفي البنك لما ورد ضمن مقررات لجنة بازل حول المخاطر التشغيلية.	3,43	0,756	موافق	5
02	يحتوي البنك على إطار عمل مناسب لإدارة المخاطر التشغيلية وفق مقررات لجنة بازل.	3,50	1,454	موافق	4
03	يطبق البنك سياسات وإجراءات احترازية لتحديد المخاطر التشغيلية وتقديرها وفق ما جاءت به لجنة بازل.	3,00	1,177	محايد	9
04	يتوفر لدى البنك الإطار الفني والإداري اللازم للإدارة السليمة للمخاطر التشغيلية حسب ما ورد في مقررات لجنة بازل.	2,86	1,512	محايد	10
05	يتوفر البنك على أحدث التقنيات المساعدة على تطبيق مقررات لجنة بازل.	3,07	1,492	محايد	8
06	يلتزم البنك بمعايير لجنة بازل فيما تعلق الأمر بتكوين رأس المال لمقابلة الخسائر الناجمة عن مخاطر التشغيل.	3,36	1,082	محايد	6
07	يقوم البنك بقياس المخاطر التشغيلية وفقا لأحد الأساليب الواردة في مقررات لجنة بازل.	3,79	1,051	موافق	3
08	خضع البنك لمجموعة من الإصلاحات لتسهيل التطبيق الفعلي لمقررات لجنة بازل.	4,14	1,231	موافق	1
09	لتحقيق السلامة المصرفية يطبق البنك ما ورد في مقررات لجنة بازل.	4,00	1,177	موافق	2
10	يتم إعداد تقرير مفصل وبشكل منتظم بشأن المخاطر التشغيلية.	3,29	1,069	محايد	7
11	يتم تخصيص جزء مهم من أموال البنك لتغطية العجز التشغيلي وفق مقررات لجنة بازل.	2,50	1,225	غير موافق	11
إجمالي درجة المحور		3.35	0.371	محايد	/

المصدر: مخرجات spss

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن المبحوثين في البنك الخارجي الجزائري – وكالة تبسة– يتجهون نحو الحياد في إجاباتهم بخصوص العبارات(3،4،5،6،10) حيث كان متوسط إجاباتها يقع في المجال [2.60– 3.39]، في حين اتجهوا نحو الموافقة على العبارات(1،2،7،8،9) التي كانت متوسطات حسبها تقع في المجال[3.40–4.19]، واتجهوا نحو عدم الموافقة بشأن تخصيص جزء مهم من أموال البنك لتغطية العجز التشغيلي وفق مقررات لجنة بازل، حيث بلغ متوسط إجابات الإفراد عن هذه العبارة 2,50 وهي قيمة تقع في المجال [1.80–2.59].

وبشكل عام يمكن القول بان أفراد العينة كانوا متجهين نحو الحياد في إجاباتهم على مدى تطبيق مقررات لجنة بازل بالبنك الخارجي الجزائري – وكالة تبسة– كون المتوسط الحسابي للمحور ككل وقع في المجال[2.60– 3.39] بقيمة عادلت3.35.

ثانيا: تحليل إجابات أفراد العينة نحو المحور الثاني(واقع المخاطر التشغيلية في البنك)

يوضح الجدول رقم (13): إجابات المبحوثين على فقرات أبعاد محور(واقع المخاطر التشغيلية) من خلال المتوسط الحسابي والانحراف المعياري.

1– نتائج إجابات المبحوثين فيما يخص البعد الأول (المخاطر المتعلقة بالعنصر البشري)

الجدول التالي يمثل أهم إجابات المبحوثين فيما يخص البعد الأول

الجدول رقم (13): نتائج تحليل بيانات البعد الأول المخاطر المتعلقة بالعنصر البشري

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	ترتيب العبارات
12	يفتقر موظفو البنك لثقافة الخطر.	2,57	1,342	غير موافق	2
13	هناك صعوبة لدى موظفي البنك في التجاوب مع التكنولوجيا المستخدمة.	2,79	1,251	محايد	1
14	ينكر بعض العملاء تنفيذ عمليات بنكية مما يؤدي إلى استعادة أموالهم من البنك.	2,00	1,240	غير موافق	4
15	يتعرض بعض موظفي البنك إلى عقوبات وغرامات بسبب أخطاء مرتكبة.	2,29	1,204	غير موافق	3
16	تم اكتشاف العديد من التقارير الخاطئة عن أوضاع البنك.	1,86	1,460	غير موافق	5
إجمالي درجة المحور		**2.30**	**0.972**	**غير موافق**	/

المصدر: مخرجات spss

يتضح من خلال الجدول أن المبحوثين في البنك الخارجي الجزائري – وكالة تبسة – يتجهون نحو عدم الموافقة في إجاباتهم بخصوص العبارات(12،14،15،16) حيث كان متوسط إجاباتهم يقع في

المجال [1.80– 2.59], في حين اتجهوا نحو الحياد بأن هناك صعوبة لدى موظفي البنك في التجاوب مع التكنولوجيا المستخدمة حيث بلغ متوسط إجابات الأفراد عن هذه العبارة 2.79 وهي قيمة تقع في المجال [2.60– 3.33].

وبشكل عام يمكن القول بأن أفراد العينة كانوا متجهين نحو عدم الموافقة في إجاباتهم على البعد الأول المخاطر المتعلقة بالعنصر البشري بالبنك الخارجي الجزائري– وكالة 46 تبسة – كون المتوسط الحسابي للمحور ككل واقع في المجال [1.80– 2.59] بقيمة عادلت 2.30.

2- **تحليل إجابات أفراد العينة نحو البعد الثاني (المخاطر المتعلقة بالأنظمة الآلية والاتصالات)**

يوضح الجدول رقم (14) إجابات المبحوثين على فقرات البعد الثاني (المخاطر المتعلقة بالأنظمة الآلية والاتصالات) من خلال المتوسط الحسابي والانحراف المعياري.

الجدول رقم (14): نتائج تحليل بيانات البعد الثاني المخاطر المتعلقة بالأنظمة الآلية والاتصالات

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	ترتيب العبارات
17	يمتلك البنك نظام معلومات غير فعال.	2,79	1,051	محايد	4
18	يعاني موظفو البنك من اختراق الفيروسات بشكل متكرر لأنظمة الكمبيوتر.	3,36	1,336	محايد	2
19	تمتاز أنظمة البنك بالفشل بسبب البنية التحتية.	3,57	1,342	موافق	1
20	يتم تسجيل أعطال وخلل متكرر لأنظمة الاتصالات على مستوى البنك.	2,93	1,439	محايد	3
21	تعمل أنظمة البنك بشكل لم يرقى إلى المستوى المنشود.	2,21	0,893	غير موافق	5
22	لدى البنك نظام رقابة غير كفء.	1,43	0,756	غير موافق بشدة	6
إجمالي درجة المحور		**2.71**	**0.618**	**محايد**	/

المصدر: مخرجات spss

يتضح من خلال الجدول أن المبحوثين في البنك الخارجي الجزائري–وكالة 46 تبسة – يتجهون نحو الحياد في إجاباتهم بخصوص العبارات (17،18،20) حيث كان متوسط إجاباتهم يقع في المجال [2.60– 3.39], في حين اتجهوا نحو الموافقة على أن أنظمة البنك تمتاز بالفشل بسبب البنية التحتية حيث بلغ متوسط إجابات الأفراد عن هذه العبارة 3.57 وهي قيمة تقع في المجال[3.40– 4.19] واتجهوا نحو عدم الموافقة على أن أنظمة البنك تعمل بشكل لم يرقى إلى المستوى المنشود التي كان

متوسط حسابها 2.21 وهي قيمة تقع في المجال[1.80– 2.59], واتجهوا إلى عدم الموافقة بشدة على أن لدى البنك نظام رقابة غير كفء بمتوسط حسابي 1.43 وهي قيمة تقع في المجال[1– 1.791], وبشكل عام يمكن القول أن أفراد العينة كانوا متجهين نحو الحياد في إجاباتهم على البعد الثاني المخاطر المتعلقة بالأنظمة الآلية والاتصالات بالبنك الخارجي الجزائري –وكالة تبسة –كون المتوسط الحسابي للمحور ككل وقع في المجال[2.60– 3.39] بقيمة عادلت 2.71.

3– تحليل إجابات أفراد العينة نحو البعد الثالث (المخاطر المتعلقة بتنفيذ وإدارة العمليات)

يوضح الجدول رقم (15) إجابات المبحوثين على فقرات البعد الثالث (المخاطر المتعلقة بتنفيذ وإدارة العمليات) من خلال المتوسط الحسابي والانحراف المعياري.

الجدول رقم (15): نتائج تحليل بيانات البعد الثالث المخاطر المتعلقة بتنفيذ وإدارة العمليات

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	ترتيب العبارات
23	تعرف العمليات البنكية أخطاء متكررة في المعالجة.	1,29	0,611	غير موافق بشدة	5
24	يشتكي بعض العملاء من إتلاف أموالهم.	3,14	1,231	محايد	1
25	قام بعض العملاء بسحب أموالهم بسبب تسجيل اختراق لبياناتهم السرية.	3,00	1,468	محايد	2
26	يتم تنفيذ العمليات دون اللجوء إلى تحديد الوحدات أو الأقسام التي تواجه مخاطر تشغيلية.	1,71	1,326	غير موافق بشدة	4
27	لا يتم تقييم ذاتي للمخاطر التشغيلية على مستوى البنك.	1.86	1.406	غير موافق	3
إجمالي درجة المحور		**2.20**	**0.908**	**غير موافق**	/

المصدر: مخرجات spss

يتضح من خلال الجدول أن المبحوثين في البنك الخارجي الجزائري – وكالة 46 تبسة – يتجهون نحو عدم الموافقة بشدة في إجاباتهم بخصوص العبارات(23،26) حيث كان متوسط إجاباتهم يقع في المجال[1– 1.791], في حين اتجهوا نحو الحياد في العبارات(24،25) التي كانت متوسطات حسابها تقع في المجال[2.60– 3.39], واتجهوا نحو عدم الموافقة في أن المخاطر التشغيلية لا يتم تقييمها ذاتيا على مستوى البنك, حيث بلغ متوسط إجابات الأفراد عن هذه العبارة 1.86 وهي قيمة تقع في المجال [1.80– 2.59].

وبشكل عام يمكن القول بأن أفراد العينة كانوا متجهين نحو عدم الموافقة في إجاباتهم على البعد الثالث المخاطر المتعلقة بتنفيذ وإدارة العمليات بالبنك الخارجي الجزائري–وكالة 46 تبسة– كون المتوسط الحسابي للمحور ككل واقع في المجال [1.80– 2.59] بقيمة عادلت 2.20.

4– تحليل إجابات أفراد العينة نحو البعد الرابع (المخاطر المتعلقة بالبيئة الخارجية)

يوضح الجدول رقم (16) إجابات المبحوثين على فقرات البعد الرابع (المخاطر المتعلقة بالبيئة الخارجية) من خلال المتوسط الحسابي والانحراف المعياري.

الجدول رقم (16): ناتج تحليل بيانات البعد الرابع المخاطر المتعلقة بالبيئة الخارجية

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	ترتيب العبارات
28	سجل البنك خسائر معتبرة ناجمة عن كوارث طبيعية(هزات أرضية, حرائق, فيضانات....)	2,29	1,437	غير موافق	4
29	تعرض البنك للاحتيال الخارجي كالسرقة والسطو.	2,86	1,562	محايد	1
30	عرف البنك احتيالا عبر بطاقات الائتمان.	2,36	1,151	غير موافق	3
31	أثرت القوانين المتعاقبة بشكل سلبي على قدرة البنك على مواصلة العمل.	2,64	1,151	محايد	2
إجمالي درجة المحور		**2.57**	**1.328**	**غير موافق**	/

المصدر: مخرجات spss

يتضح من خلال الجدول أن المبحوثين في البنك الخارجي الجزائري–وكالة 46 تبسة – يتجهون نحو عدم الموافقة في إجاباتهم بخصوص العبارتين(28،30) حيث كان متوسط إجاباتها يقع في المجال [1.80– 2.59], في حين اتجهوا نحو الحياد بخصوص العبارتين(29،31) حيث كان متوسط إجاباتها يقع في المجال[2.60– 3.39].

وبشكل عام يمكن القول بأن أفراد العينة كانوا متجهين نحو عدم الموافقة في إجاباتهم على البعد الرابع المخاطر المتعلقة بالبيئة الخارجية بالبنك الخارجي الجزائري–وكالة 46 تبسة –كون المتوسط الحسابي للمحور ككل واقع في المجال [1.80– 2.59] بقيمة عادلت 2.57.

المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة

سيتم في هذا المطلب اختبار فرضيات الدراسة عند مستوى دلالة α≥5% باستخدام الاختبار المناسب والمحدد في ظل ما ستسفر عنه نتائج اختبار التوزيع الطبيعي.

أولا: اختبار التوزيع الطبيعي

تم استخدام اختبار كولمجروف– سمير نوف أو ما يعرف بـ(Sample K-S) وذلك لمعرفة فيما إذا كانت بيانات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، ومن ثمة تحديد نوع الاختبارات التي ستستخدم لاختبار فرضيات الدراسة هل هي معلمية أم غير معلمية.

إذن، تتبع بيانات الدراسة التوزيع الطبيعي حسب هذا الاختبار (التوزيع الطبيعي) إذا كان مستوى المعنوية أكبر من 5% (0.05) والعكس في الحالة العكسية. وبالنسبة لنتائجه فقد كانت كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (17): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

محاور الاستبيان	محتوى المحور	قيمة Z	مستوى الدلالة (sig)
المحور الأول	مدى تطبيق مقررات لجنة بازل بالبنك	0.604	0.859
المحور الثاني	واقع المخاطر التشغيلية في البنك	0.797	0.549
الاستبيان ككل		**0.862**	**0.447**

المصدر: مخرجات spss

يتضح من خلال نتائج الجدول أعلاه أن قيمة مستوى الدلالة لكل محور وكذا الإجمالي أكبر من (0.05)، وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويمكن استخدام الاختبارات المعلمية.

ثانيا: اختبار الفرضية الأولى

لاختبار الفرضية الأولى التي كان نصها: "**يتم تطبيق مقررات لجنة بازل بالبنك الخارجي الجزائري– وكالة 46 تبسة –**"، سيتم الاعتماد على نتائج المتوسطات الحسابية في ظل نتائج اختبار المعنوية T لعينة واحدة(one Sample T- test) كون بيانات المحور تتبع التوزيع الطبيعي– الموضحة في الجدول الموالي.

الجدول رقم (18): نتائج اختبار One Sample T- test المتعلقة بالفرضية الأولى

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	مستوى المعنوية T	المستوى
01	يوجد إطلاع وفهم من قبل موظفي البنك لما ورد ضمن مقررات لجنة بازل حول المخاطر التشغيلية.	3,43	0.054	مرتفع
02	يحتوي البنك على إطار عمل مناسب لإدارة المخاطر التشغيلية وفق مقررات لجنة بازل.	3,50	0.221	مرتفع
03	يطبق البنك سياسات وإجراءات احترازية لتحديد المخاطر التشغيلية وتقديرها وفق ما جاءت به لجنة بازل.	3,00	1.000	متوسط
04	يتوفر لدى البنك الإطار الفني والإداري اللازم للإدارة السليمة للمخاطر التشغيلية حسب ما ورد في مقررات لجنة بازل.	2,86	0.729	متوسط
05	يتوفر البنك على أحدث التقنيات المساعدة على تطبيق مقررات لجنة بازل.	3,07	0.861	متوسط
06	يلتزم البنك بمعايير لجنة بازل فيما تعلق الأمر بتكوين رأس المال لمقابلة الخسائر الناجمة عن مخاطر التشغيل.	3,36	0.239	متوسط
07	يقوم البنك بقياس المخاطر التشغيلية وفقا لأحد الأساليب الواردة في مقررات لجنة بازل.	3,79	0.015	مرتفع
08	خضع البنك لمجموعة من الإصلاحات لتسهيل التطبيق الفعلي لمقررات لجنة بازل.	4,14	0.004	مرتفع
09	لتحقيق السلامة المصرفية يطبق البنك ما ورد في مقررات لجنة بازل.	4,00	0.007	مرتفع
10	يتم إعداد تقرير مفصل وبشكل منتظم بشأن المخاطر التشغيلية.	3,29	0.336	متوسط
11	يتم تخصيص جزء مهم من أموال البنك لتغطية العجز التشغيلي وفق مقررات لجنة بازل.	2,50	0.151	منخفض
إجمالي درجة المحور		**3.35**	**0.003**	**متوسط**

المصدر: مخرجات spss

تشير نتائج الجدول أن العبارات رقم (7،8،9) كان متوسط تحققها مرتفعا بالبنك حيث بلغ على الترتيب 3,79، 4,14، 4,00 وهي قيم تقع في المجال[3.40– 4.19], وبالنظر إلى مستوى معنوية اختبار T الذي كان اقل من 5% يتأكد أن البنك يقوم بقياس المخاطر التشغيلية وفقا لأحد الأساليب

الواردة في مقررات لجنة بازل, كما أنه خضع لمجموعة من الإصلاحات لتسهيل التطبيق الفعلي لمقررات لجنة بازل ويطبق ما ورد في مقررات لجنة بازل لتحقيق السلامة المصرفية.

في حين كان مستوى دلالة الاختبار بالنسبة لباقي العبارات أكبر من 5% بما يعني انه:

- لا يوجد إطلاع وفهم من قبل موظفي البنك لما ورد ضمن مقررات لجنة بازل حول المخاطر التشغيلية.
- لا يحتوي البنك على إطار عمل مناسب لإدارة المخاطر التشغيلية وفق مقررات لجنة بازل.
- لا يطبق البنك سياسات وإجراءات احترازية لتحديد المخاطر التشغيلية وتقديرها.
- لا يتوفر لدى البنك الإطار الفني والإداري اللازم للإدارة السليمة للمخاطر التشغيلية حسب لجنة بازل.
- لا يتوفر البنك على أحدث التقنيات المساعدة على تطبيق مقررات لجنة بازل.
- لا يتم إعداد تقرير مفصل وبشكل منتظم بشأن المخاطر التشغيلية.
- لا يتم تخصيص جزء مهم من أموال البنك لتغطية العجز التشغيلي وفق مقررات لجنة بازل.

وعلى الرغم من ذلك تشير نتائج المحور ككل إلى أن هناك تطبيق لمعايير لجنة بازل من طرف البنك بمستوى متوسط، ذلك لان متوسط إجابات أفراد العينة بلغ قيمة 3.35 الواقعة في المجال [2.60–3.39] والدالة إحصائيا كون مستوى معنوية اختبار T (0.003) كان أقل من 5%.

وانطلاقا مما سبق يمكن القول بأنه يتم قبول الفرضية الأولى للدراسة التي كان مفادها: " **يتم تطبيق مقررات لجنة بازل بالبنك الخارجي الجزائري – وكالة 46 تبسة** – ".

ثالثا: اختبار الفرضية الثانية

لاختبار الفرضية الثانية التي كان نصها " **يتحكم البنك الخارجي الجزائري – وكالة تبسة – في المخاطر المتعلقة بالعنصر البشري**", سيتم الاعتماد على نتائج المتوسطات الحسابية في ظل نتائج اختبارا لعينة واحدة كون بيانات المحور تتبع التوزيع الطبيعي – الموضحة في الجدول الموالي

الجدول رقم (19): نتائج اختبار one Sample T.test المتعلقة بالفرضية الثانية

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	مستوى المعنوية T	المستوى
12	يفتقر موظفو البنك لثقافة الخطر.	2,57	0,254	منخفض
13	هناك صعوبة لدى موظفي البنك في التجاوب مع التكنولوجيا المستخدمة.	2,79	0,533	متوسط
14	ينكر بعض العملاء تنفيذ عمليات بنكية مما يؤدي إلى استعادة أموالهم من البنك.	2,00	0,010	منخفض
15	يتعرض بعض موظفي البنك إلى عقوبات وغرامات بسبب أخطاء مرتكبة.	2,29	0,045	منخفض
16	تم اكتشاف العديد من التقارير الخاطئة عن أوضاع البنك.	1,86	0,012	منخفض
إجمالي درجة المحور		**2.30**	**0.018**	**منخفض**

المصدر: مخرجات spss

تشير نتائج الجدول أن العبارات (14, 15, 16) كان متوسط تحققها منخفض بالبنك حيث بلغ على الترتيب 2.00, 2.29, 1.86 وهي قيم تقع في المجال [1.80– 2.59] وبالنظر إلى مستوى المعنوية T الذي كان أقل من 5 % يتأكد بأنه ينكر بعض العملاء تنفيذ عمليات بنكية مما يؤدي إلى استعادة أموالهم بالبنك وبأنهم يتعرضون إلى عقوبات وغرامات بسبب أخطاء مرتكبة وإضافة إلى ذلك اكتشاف العديد من التقارير الخاطئة عن أوضاع البنك.

في حين كان متوسط العبارة (12) منخفض بالبنك حيث بلغ 2.57 وهي قيمة تقع في المجال [1.80– 2.59] وبالنظر إلى مستوى معنوية T الذي كان أكبر من 5 % يتأكد بأن موظفي البنك يمتلكون ثقافة الخطر وبخصوص العبارة (13) كان متوسط حسابها متوسطا بالبنك حيث بلغ 2.79 وهي قيمة تقع في المجال [2.60– 3.39], وبالنظر إلى مستوى معنوية T الذي كان أكبر من 5 % يتأكد بأن لا توجد هناك صعوبة لدى موظفي البنك في التجاوب مع التكنولوجيا المستخدمة.

وعلى الرغم من ذلك تشير نتائج المحور ككل إلى أن البنك لا يزال يعاني من أخطار العنصر البشري, ذلك لأن متوسط إجابات أفراد العينة بلغ قيمة 2.30 الواقعة في المجال [1.80– 2.59] والدالة إحصائيا كون مستوى معنوية اختبار T (0.018) أقل من 5 %, إلا أن مستواه المنخفض يشير إلى تحكم البنك إلى حد ما في هذا النوع من الأخطار الأمر الذي يؤكد صحة الفرضية الثانية للدراسة والتي مفادها " يتحكم البنك الخارجي الجزائري– وكالة 46 تبسة – في المخاطر المتعلقة بالعنصر البشري".

رابعا: اختبار الفرضية الثالثة

لاختبار الفرضية الثالثة التي كان نصها " **يتحكم البنك الخارجي الجزائري – وكالة تبسة – في المخاطر المتعلقة بالأنظمة الآلية والاتصالات** ", سيتم الاعتماد على نتائج المتوسطات الحسابية في ظل نتائج اختبار T لعينة واحدة (on Sample T . test) كون بيانات المحور تتبع التوزيع الطبيعي – الموضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (20): نتائج اختبار One Sample T. test المتعلقة بالفرضية الثالثة

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	مستوى المعنوية T	المستوى
17	يمتلك البنك نظام معلومات غير فعال.	2,79	0,459	متوسط
18	يعاني موظفو البنك من اختراق الفيروسات بشكل متكرر لأنظمة الكمبيوتر.	3,36	0,336	متوسط
19	تمتاز أنظمة البنك بالفشل بسبب البنية التحتية.	3,57	0,135	مرتفع
20	يتم تسجيل أعطال وخلل متكرر لأنظمة الاتصالات على مستوى البنك.	2,93	0,856	متوسط
21	تعمل أنظمة البنك بشكل لم يرقى إلى المستوى المنشود.	2,21	0.006	منخفض
22	لدى البنك نظام رقابة غير كفء.	1,43	0.000	منخفض جدا
إجمالي درجة المحور		**2.71**	**0.107**	**متوسط**

المصدر: مخرجات spss

تشير نتائج الجدول أن العبارة (19) كان متوسط تحققها مرتفعا بالبنك حيث بلغ 3.57 وهي قيمة تقع في المجال [3.40– 4.19], وبالنظر إلى مستوى معنوية اختبار T الذي كان أكبر من 5 % بما يعني أن البنك لا يعاني من الفشل بسبب البنية التحتية في حين كان متوسط العبارات (17, 18, 20) متوسطا حيث بلغ على الترتيب 2.79, 3.36, 2.93 وهي قيم تقع في المجال [2.60– 3.39] وبالنظر إلى مستوى معنوية اختبار T الذي كان أكبر من 5 % مما يؤكد أن البنك :

– يمتلك نظام معلومات فعال؛

– لا يعاني موظفو البنك من اختراق الفيروسات بشكل متكرر لأنظمة الكمبيوتر؛

– لا يتم تسجيل أعطال وخلل متكرر لأنظمة الاتصالات على مستوى البنك.

في حين كان مستوى دلالة الاختبار للعبارة (21) منخفضا بمتوسط بلغ 2.21 وهي قيمة تقع في المجال [1.80– 2.59] وبالنظر إلى مستوى معنوية T الذي كان أقل من 5 % بما يعني أن أنظمة البنك تعمل بالشكل الذي لم يرق إلى المستوى المنشود, وبخصوص العبارة (22) فقد كان متوسطها منخفض جدا بالبنك حيث بلغ 1.43 وهي قيمة تقع في المجال [1– 1.791], وبالنظر إلى مستوى معنوية T الذي كان أقل من 5 % مما يؤكد أن لدى البنك نظام رقابة غير كفء.

وعلى الرغم من ذلك تشير نتائج المحور ككل إلى أن البنك لا يعاني من هذا الخطر مما يعكس تحكمه الكبير فيه, ذلك لأن متوسط إجابات أفراد العينة بلغ قيمة 2.71 الواقعة في المجال [2.60– 3.39] والدالة إحصائيا كون مستوى معنوية اختبار T أكبر من 5 %.

وانطلاقا مما سبق يمكن القول بأنه يتم قبول الفرضية الثالثة التي كان نصها " **يتحكم البنك الخارجي الجزائري – وكالة 46 تبسة – في المخاطر المتعلقة بالأنظمة الآلية والاتصالات** ".

خامسا: اختبار الفرضية الرابعة

لاختبار الفرضية الرابعة التي كان نصها " **يتحكم البنك الخارجي الجزائري – وكالة 46 تبسة – في المخاطر المتعلقة بتنفيذ وإدارة العمليات** ", سيتم الاعتماد على نتائج المتوسطات الحسابية في ظل نتائج اختبار T لعينة واحدة (One Sample T-test) كون بيانات المحور تتبع التوزيع الطبيعي – الموضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (21): نتائج اختبار One Sample T – test المتعلقة بالفرضية الرابعة

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	مستوى المعنوية T	المستوى
23	تعرف العمليات البنكية أخطاء متكررة في المعالجة.	1,29	0.000	منخفض جدا
24	يشتكي بعض العملاء من إتلاف أموالهم.	3,14	0,671	متوسط
25	قام بعض العملاء بسحب أموالهم بسبب تسجيل اختراق لبياناتهم السرية.	3,00	1,000	متوسط
26	يتم تنفيذ العمليات دون اللجوء إلى تحديد الوحدات أو الأقسام التي تواجه مخاطر تشغيلية.	1,71	0,003	منخفض جدا
27	لا يتم تقييم ذاتي للمخاطر التشغيلية على مستوى البنك.	1.86	0.009	منخفض
إجمالي درجة المحور		**2.20**	**0.006**	**منخفض**

المصدر: مخرجات spss

تشير نتائج الجدول أن العبارتين (24, 25) كان متوسط تحققها متوسطا بالبنك حيث بلغ على الترتيب 3.14, 3.00 وهي قيم تقع في المجال [2.60– 3.39] وبالنظر إلى مستوى معنوية T الذي كان أكبر من 5 % يتأكد بأن العملاء لا يشتكون من إتلاف أموالهم ولا يقومون بسحب أموالهم بسبب تسجيل اختراق لبياناتهم السرية.

في حين كان متوسط العبارتين (23, 26) منخفض جدا حيث كان على الترتيب 1.29, 1.71 وهي قيم تقع في المجال [1– 1.791] وبالنظر إلى مستوى معنوية T الذي كان أقل من 5 % مما يؤكد أن العمليات البنكية تعرف أخطاء متكررة في المعالجة, كما يتم تنفيذ العمليات دون اللجوء إلى تحديد الوحدات أو الأقسام التي تواجه مخاطر تشغيلية, وكان متوسط العبارة (27) منخفض حيث بلغ 1.86 وهي قيمة تقع في المجال [1.80– 2.59] وبالنظر إلى مستوى المعنوية T الذي كان أقل من 5 % مما يؤكد أن البنك لا يقوم بالتقييم الذاتي للمخاطر التشغيلية.

وعلى الرغم من ذلك تشير نتائج المحور ككل إلى أن البنك لا يزال يعاني من أخطار متعلقة بتنفيذ وإدارة العمليات, ذلك لأن متوسط إجابات أفراد العينة بلغ قيمة 2.20 الواقعة في المجال[1.80– 2.59] والدالة إحصائيا كون مستوى المعنوية اختبار T هو (0.006) أقل من 5 % إلا أن مستواه المنخفض يفسر تحكم البنك إلى حد ما في هذا النوع من المخاطر مما يثبت صحة الفرضية الرابعة للدراسة والتي كان مفادها " **يتحكم البنك الخارجي الجزائري – وكالة 46 تبسة – في المخاطر المتعلقة بتنفيذ وإدارة العمليات** ".

سادسا: اختبار الفرضية الخامسة

لاختبار الفرضية الخامسة التي كان نصها " **يتحكم البنك الخارجي الجزائري – وكالة 46 تبسة – في المخاطر المتعلقة بالبيئة الخارجية** ", سيتم الاعتماد على نتائج المتوسطات الحسابية في ظل نتائج اختبار T لعينة واحدة (One Sample T-test) كون بيانات المحور تتبع التوزيع الطبيعي الموضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (22): نتائج اختبار One Sample T – test المتعلقة بالفرضية الخامسة

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	مستوى المعنوية T	المستوى
28	سجل البنك خسائر معتبرة ناجمة عن كوارث طبيعية (هزات أرضية, حرائق, فيضانات....)	2,29	0.086	منخفض
29	تعرض البنك للاحتيال الخارجي كالسرقة والسطو.	2,86	0.738	متوسط
30	عرف البنك احتيالا عبر بطاقات الائتمان.	2,36	0.057	منخفض
31	أثرت القوانين المتعاقبة بشكل سلبي على قدرة البنك على مواصلة العمل.	2,64	0.266	متوسط
إجمالي درجة المحور		**2.57**	**0.249**	**منخفض**

المصدر: مخرجات spss

تشير نتائج الجدول أن العبارتين (29, 31) كان متوسط تحققها متوسطا بالبنك حيث بلغ على الترتيب 2.86, 2.64 وهي قيم تقع في المجال [2.60– 3.39] وبالنظر إلى مستوى معنوية T الذي كان أكبر من 5 % يتأكد أن البنك لا يتعرض للاحتيال الخارجي كالسرقة والسطو, كما أن القوانين المتعاقبة لا تؤثر بشكل سلبي على قدرة البنك على مواصلة العمل.

في حين كان متوسط العبارتين (28, 30) منخفضا بالبنك حيث بلغ على الترتيب 2.29, 2.36 وهي قيم تقع في المجال[1.80– 2.59] وبالنظر إلى مستوى معنوية T الذي كان أكبر من 5 % بما يعني أن البنك لا يسجل خسائر معتبرة ناجمة عن كوارث طبيعية (هزات أرضية, حرائق, فيضانات...) كما أنه لا يعرف احتيالا عبر بطاقات الائتمان.

وعلى الرغم من ذلك تشير نتائج المحور ككل أن البنك لا يواجه هذا النوع من المخاطر وهذا قد يرجع إلى تحكم البنك فيها أو عدم إدراك فعلي لطبيعة الخطر من طرف أفراد العينة وعدم إلمامهم به, وذلك لأن متوسط إجابات أفراد العينة بلغ قيمة 2.57 الواقعة في المجال [1.80– 2.59] والدالة إحصائيا كون مستوى معنوية اختبار T (0249) أكبر من 5 %.

وانطلاقا مما سبق يمكن القول بأنه يتم قبول الفرضية الخامسة للدراسة إلى حد ما والتي كان مفادها " **يتحكم البنك الخارجي الجزائري – وكالة 46 تبسة – في المخاطر المتعلقة بالبيئة الخارجية** ".

سابعا: اختبار فرضية الأساس

يمثل الجدول الموالي أهم نتائج اختبار فرضية الأساس

الجدول رقم (23): نتائج اختبار One Sample T – test المتعلق بفرضية الأساس

المحـــور	المتوسط الحسابي	مستوى المعنوية T	المستوى
المخاطر المتعلقة بالعنصر البشري	2,30	0.018	منخفض
المخاطر المتعلقة بالأنظمة الآلية والاتصالات	2,71	0.107	متوسط
المخاطر المتعلقة بتنفيذ وإدارة العمليات	2,20	0.006	منخفض
المخاطر المتعلقة بالبيئة الخارجية	2,57	0.249	منخفض
إجمالي درجة المحور(واقع المخاطر التشغيلية بالبنك)	**2.44**	**0.017**	**منخفض**

المصدر: مخرجات spss

استنادا إلى اختبار الفرضيات السابقة (2, 3, 4, 5) والمتعلقة بأنواع المخاطر التشغيلية وفقا لمقررات لجنة بازل على مستوى الوكالة محل الدراسة, تم التوصل إلى أن البنك لا يعاني من المخاطر المتعلقة بالأنظمة الآلية والاتصالات وكذا تلك المتعلقة بالبيئة الخارجية مما يعكس تحكمه فيها, كما لا يزال يعاني من المخاطر المتعلقة بالعنصر البشري والمخاطر المتعلقة بتنفيذ العمليات مما يعكس عدم تحكمه فيها.

أما إجمالا فيما تعلق بتسيير المخاطر التشغيلية على مستوى الوكالة محل التربص وبالاعتماد على دلالة النتائج البارزة في قيم الجدول والتي كان فيها مستوى المعنوية (0.017) أقل من 5%, ما يؤكد أن البنك لا يزال يعاني في الإجمال من المخاطر التشغيلية, حيث سجل متوسط حسابي المحور قيمة قدرت ب 2.44 وهي محصورة ضمن المجال [1.80 – 2.59] لتعطي مستوى منخفض, إن هذا المستوى المنخفض للمخاطر التشغيلية يعكس تحكم الوكالة البنكية إلى حد ما فيها, الأمر الذي يثبت صحة فرضية الأساس التي مفادها " **يتحكم البنك الخارجي الجزائري – وكالة 46 تبسة – بصورة جيدة في تسيير المخاطر التشغيلية وفق مقررات لجنة بازل**".

خاتمة الفصل

لقد ارتبطت دراستنا الميدانية بإحدى البنوك التجارية العاملة في الجزائر وهو: البنك الخارجي الجزائري– وكالة 46 تبسة– , وحاولنا التعرف على مدى تسيير البنك للمخاطر التشغيلية وفق ما جاءت به اتفاقية بازل(2) من قواعد وإجراءات, وبعد استطلاع آراء أفراد مجتمع الدراسة توصلنا إلى أن البنك الخارجي الجزائري– وكالة 46 تبسة– يتعرض لأنواع عدة من المخاطر التشغيلية وفقا لتعدد مصادرها, ويعد العنصر البشري في صدارة هذه المصادر, أي أنها من مسؤولية الموظفين وذلك بسبب نقص الكفاءة في إدارة هذا النوع من المخاطر, وكذلك عد تحكمه في المخاطر المتعلقة بتنفيذ وإدارة العمليات نتيجة تعرض العمليات البنكية للأخطاء المتكررة في المعالجة, كما تم التوصل إلى أن البنك لا يعاني من المخاطر المتعلقة بالأنظمة الآلية والاتصالات وكذا تلك المتعلقة بالبيئة الخارجية مما يعكس تحكمه فيها.

أما في العموم وبالاعتماد على النتائج المتوصل إليها سابقا من خلال اختبار الفرضيات فإن البنك الخارجي الجزائري– وكالة 46 تبسة– لا يزال يعاني في الإجمال من المخاطر التشغيلية.

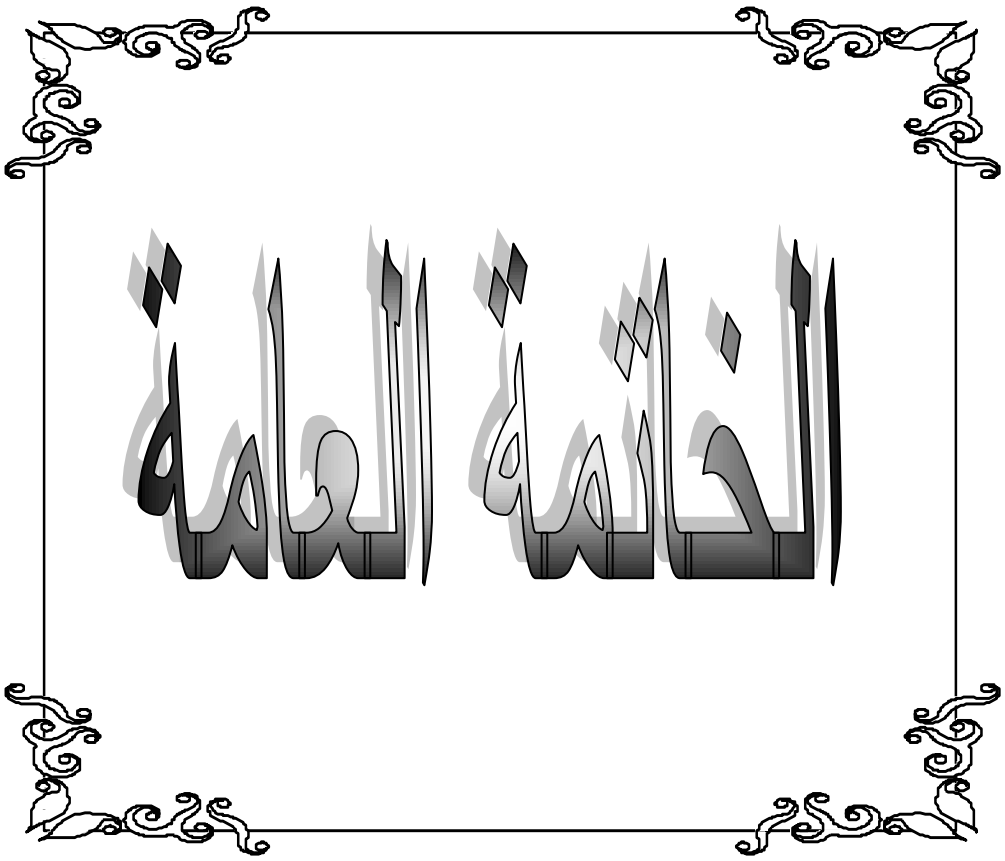
الخاتمة العامة

في إطار ما سبق تم التعرف على أحد أنواع المخاطر المصرفية التي تتعرض لها البنوك عامة والتجارية خاصة, نتيجة زيادة حدة المنافسة بين هذه البنوك وخاصة بين الدول المتقدمة من أجل ضمان الاستقرار المصرفي العالمي والمتمثلة في المخاطر التشغيلية التي قد تنشأ من أنشطة منظمة في ثلاث مجالات أساسية الناس, العمليات والتكنولوجيا وكثير من خسائر المشتقات الكبيرة ناتجة عن فشل تشغيلي أتاح للخسائر أن تتجمع.

كما تم توضيح دور مقررات بازل في وضع الأساليب والممارسات السليمة, والأنظمة لقياس وتحليل هذا النوع من المخاطر , مع تكييفها وفقا لطبيعة وحجم عملياتها, بعدما تم التطرق لهذا النوع من المخاطر في اتفاقيتها الثانية حيث قامت بتخصيص متطلبات رأسمالية إضافية لمواجهته وتسييره لتكون بندا من بنود المعيار الجديد لكفاية رأس المال, بكل المخاطر التشغيلية باستحداث طرق جديدة لحساب كفاية رأس المال بتغطية أشمل لجميع المخاطر التي يتعرض لها البنك وتطوير أساليب قياسها, يتعلق الأمر بمقاربة المؤشر الأساسي وهو أسهل الأساليب بالنسبة للكثير من البنوك نظرا لبساطته وانخفاض تكلفة استخدامه, ويعتبر الأسلوب الأكثر ملائمة للواقع المصرفي للدول النامية, ولا سيما أن معظم البنوك في الدول النامية تعمل على مستوى محلي أو إقليمي وقليلة الانتشار دوليا كما أن عملياتها وأنشطتها أقل تعقيدا من البنوك العالمية, على خلاف المقاربة المعيارية ومقاربة القياس المتقدمة التي تقوم بها البنوك الكبيرة التي تعمل على المستوى الدولي وتتصف عملياتها بالتطور والتعقيد.

كما قامت لجنة بازل بإصدار مبادئ الممارسات السليمة لإدارة وضبط المخاطر التشغيلية عام2003, ونتيجة لما خلفته الأزمة المالية من خسائر على المستوى العالمي سعت الدول إلى تطبيق إصلاحات على المدى القصير , مما استدعى إصدار اتفاقية ثالثة.

الأمر الذي قادنا إلى دراسة هذا الموضوع على مستوى البنك الخارجي الجزائري– وكالة 46– تبسة, حيث تم الاعتماد بصفة أساسية على استمارة استبيان وقد اشتملت على جزئين أساسيين جزء أول يشمل متغيرات الدراسة الشخصية والوظيفية وجزء ثاني يتضمن أسئلة الدراسة التي يقدر عددها 31 عبارة تم تقسيمها على محورين أساسيين يعكسان القضايا الأساسية التي تناولتها الدراسة, ومن ثم تحليلها باستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية التي يتيحها برنامج spss.

2. نتائج الدراسة واختبار صحة الفرضيات:

2-1: نتائج الدراسة

تتمثل أهمها في:

– تعتبر المخاطر التشغيلية نوع من أنواع المخاطر المصرفية التي قد تسبب خسائر مباشرة أو غير مباشرة للمصرف وتسييرها وإدارتها وجب على البنوك اتخاذ الإجراءات التحوطية اللازمة للتخفيض من الخسائر الناجمة عنها؛

– إن السبب الرئيسي وراء هذا النوع من المخاطر يكمن في عدم التزام البنوك التجارية بالمعايير والقوانين التي تضعها السلطات الرقابية وهو ما يعرض البنك لعقوبات نتيجة مخالفة هذه القوانين؛

– إن حدوث المخاطر التشغيلية ناتج عن ضعف وعجز في الإجراءات والأنظمة, إهمال مقصود أو غير مقصود, القيام بعمليات وصفقات غير قانونية, وقوع كوارث طبيعية بالإضافة إلى القيام بعمليات احتيال أو سرقة من أطراف داخلية أو خارجية؛

– لإدارة مخاطر التشغيل والتحكم فيها لا بد من التعريف بخسائر التشغيل, قياسها, مراقبتها والتحكم بها.

– جاءت بازل الثانية لتطوير بازل الأولى من خلال اهتمامها بمخاطر التشغيل وأخذها بعين الاعتبار عند حساب نسبة كفاية رأس المال الجديدة, وذلك على خلاف بازل الأولى التي اهتمت بمخاطر الائتمان فقط؛

– صنفت لجنة بازل المخاطر التشغيلية إلى أربعة أنواع أساسية وهي: المخاطر المتعلقة بالعنصر البشري, المخاطر المتعلقة بالأنظمة الآلية والاتصالات, المخاطر المتعلقة بتنفيذ وإدارة العمليات, المخاطر المتعلقة بالبيئة الخارجية؛

– إن التطور المتسارع في النشاطات والخدمات على المستوى الدولي والاستخدام المتزايد للتكنولوجيا ووسائل الاتصال الجديدة والخدمات الالكترونية داخل البنوك التجارية أدى إلى زيادة درجة المخاطر التشغيلية مما استدعى الأمر إلى وضع خط لتسييرها تهدف إلى تحديد المخاطر المتوقع حدوثها والتنبؤ بها وتقليل الخسائر إن حصلت والتخفيف من أثرها؛

– لضمان فعالية إطار إدارة المخاطر التشغيلية حددت لجنة بازل الثانية ثلاثة مناهج أو أساليب للقياس نوردها باختصار فيما يلي:

* أسلوب المؤشر الأساسي: يحث المصارف أن تحتفظ برأسمال لمخاطر العمليات يساوي نسبة مئوية ثابتة من متوسط إجمالي الدخل في خلال سنوات سابقة (معامل حددته اللجنة ب 15%).

* الطريقة المعيارية (النمطي): يتم تقسيم نشاط البنك إلى مجموعات معاملاتها ما بين 12% و18% مضروبة في متوسط الدخل العادي الإجمالي المتحصل عليه لآخر ثلاث سنوات لكل نشاط.

* منهج القياس المتقدم(أسلوب القياس الداخلي): حيث يستعين البنك ببياناته التاريخية المتعلقة بالخسائر التشغيلية التي تعرض لها سابقا من حيث حدوثها, وباستخدام نماذج رياضية وبرامج إعلام آلي يمكنه من تقدير المخاطر التشغيلية المحتملة للبنك.

– إن الانهيار المالي والأزمة المالية لعام 2008 كان السبب في صدور لجنة بازل(3)؛

– رفع لجنة بازل الثالثة من نسبة كفاية رأس المال من 8% في لجنة بازل الأولى والثانية إلى 10.5%؛

– أبقت لجنة بازل الثالثة على نفس الطرق والأساليب التي حددتها لجنة بازل الثانية بخصوص قياس المخاطر التشغيلية.

2-2: اختبار صحة الفرضيات

بالنسبة للوكالة البنكية محل التربص تم التوصل إلى النتائج الآتية والتي ساهمت في اختبار صحة الفرضيات:

✓ **الفرضية الأولى**

الفرضية التي كان نصها " **يتم تطبيق مقررات لجنة بازل بالبنك الخارجي الجزائري – وكالة 46 تبسة –**" من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة تم قبول الفرضية لأن نتائج المحور ككل تشير إلى أن هناك تطبيق لمعايير لجنة بازل من طرف البنك بمستوى متوسط بلغ قيمة 3.35 الواقعة في المجال [2.60– 3.39] وكون مستوى المعنوية T أقل من 5% مما يؤكد أن البنك يخضع لمجموعة من الإصلاحات ويطبق ما ورد في مقررات لجنة بازل لتحقيق السلامة المصرفية.

✓ **الفرضية الثانية**

الفرضية التي كان نصها " **يتحكم البنك الخارجي الجزائري – وكالة 46 تبسة – في المخاطر المتعلقة بالعنصر البشري**" من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة تم تأكيد الفرضية لأن نتائج المحور ككل تشير إلى أن البنك لا يزال يعاني من أخطار العنصر البشري إلا أن متوسط تحققها منخفض بالبنك حيث بلغ 2.30 الواقعة في المجال [2.5– 1.80] والدالة إحصائيا كون مستوى المعنوية T أقل من 5%.

✓ **الفرضية الثالثة**

الفرضية التي كان نصها" **يتحكم البنك الخارجي الجزائري – وكالة 46 تبسة – في المخاطر المتعلقة بالأنظمة الآلية والاتصالات**" من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة تم قبول الفرضية الثالثة لأن نتائج المحور ككل تشير إلى أن البنك لا يعاني من هذا الخطر مما يعكس تحكمه الكبير فيه, ولأن متوسط تحققها كان

متوسطا حيث بلغ 2.71 الواقع في المجال [2.60– 3.39] وكون مستوى المعنوية T أكبر من 5%, مما يشير إلى أن البنك يتحكم إلى حد ما في المخاطر المتعلقة بالعنصر البشري.

✓ **الفرضية الرابعة**

الفرضية التي كان نصها" **يتحكم البنك الخارجي الجزائري– وكالة 46 تبسة– في المخاطر المتعلقة بتنفيذ وإدارة العمليات**" من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة تم تأكيد الفرضية لأن نتائج المحور ككل تشير إلى أن البنك لا يزال يعاني من المخاطر المتعلقة بتنفيذ وإدارة العمليات وغير متحكم فيها, ولأن متوسط تحققها منخفضا حيث بلغ قيمة 2.20 الواقعة في المجال [1.80– 2.59] والدالة إحصائيا كون مستوى المعنوية T أقل من 5%, الأمر الذي يؤكد تحكم البنك إلى حد ما في هذا النوع من المخاطر.

✓ **الفرضية الخامسة**

الفرضية التي كان نصها" **يتحكم البنك الخارجي الجزائري– وكالة 46 تبسة– في المخاطر المتعلقة بالبيئة الخارجية**" من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة تم قبول الفرضية لأن نتائج المحور ككل تشير إلى أن البنك لا يواجه هذا النوع من المخاطر وهذا يرجع إلى تحكم البنك فيها أو عدم إدراك فعلي لطبيعة الخطر وعدم إلمامهم به ولأن متوسط تحققها منخفضا حيث بلغ قيمة 2.57 الواقعة في المجال[1.80– 2.59] والدالة إحصائيا كون مستوى المعنوية T أقل من 5%.

✓ **فرضية الأساس**

فرضية الأساس كان نصها" **يتحكم البنك الخارجي الجزائري– وكالة 46 تبسة– بصورة جيدة في تسيير المخاطر التشغيلية وفق مقررات لجنة بازل**" من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة تم قبول الفرضية لأن نتائج المحور ككل تشير إلى أن البنك لا يزال يعاني في الإجمال من المخاطر التشغيلية ولأن متوسطها الحسابي منخفضا حيث بلغ قيمة 2.44 الواقعة في المجال[1.80– 2.59] مما يعكس تحكمه الجيد فيها من قبل الوكالة البنكية, والدالة الإحصائية كون مستوى المعنوية T أقل من 5%.

3. المقترحات:

بعد التوصل للنتائج النظرية والعملية توصي الدراسة بالتالي:

– ينبغي على البنك الخارجي الجزائري– وكالة 46 تبسة– دعم وتشجيع الاهتمام بالتحسين المستمر لمستويات المتغيرات السلوكية للعاملين مثل الإدراك, التعلم الوظيفي....من خلال التدريب والتحسين المستمر للعاملين وتأهيلهم للإشراف على مختلف المخاطر المتعلقة بالعنصر البشري, وتطوير قدراتهم في هذا المجال.

– الأخذ بعين الاعتبار التغيرات الحاصلة في الأوضاع الاقتصادية المستقبلية.

– لا بد من التعاقد مع البنوك الأجنبية المتطورة, لتستمد منها الطرق التقنية الحديثة بخصوص تسيير المخاطر التشغيلية ومساعدتها في تكوين إطاراتها كلما اقتضت الحاجة إلى ذلك.

– التزام البنك الخارجي الجزائري– وكالة 46 تبسة– بتطوير وسائل تسيير المخاطر التشغيلية مع الخضوع لأساليب الرقابة الوقائية.

– وجب على البنك الخارجي الجزائري– وكالة 46 تبسة– المعالجة المستمرة للعمليات اليومية وحسابات العملاء والتدقيق الداخلي في تنفيذ المعاملات للتقليل من المخاطر المتعلقة بتنفيذ وإدارة العمليات.

4. آفاق الدراسة:

نظرا لأهمية الموضوع وضرورته العلمية والعملية توصي الدراسة بإجراء مزيد من الأبحاث والدراسات في المجالات التالية:

– تسيير المخاطر التشغيلية في مؤسسات التمويل الأصغر.

– نماذج احتساب وقياس المخاطر التشغيلية وفق مقررات لجنة بازل.

– وضع دورات حول إدارة وتحليل المخاطر التشغيلية.

– أثر الأبعاد الثقافية للعاملين على إدارة المخاطر التشغيلية.

– واقع إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك الإسلامية.

– تطبيق مقررات لجنة بازل في البنوك الجزائرية: الواقع والآفاق.

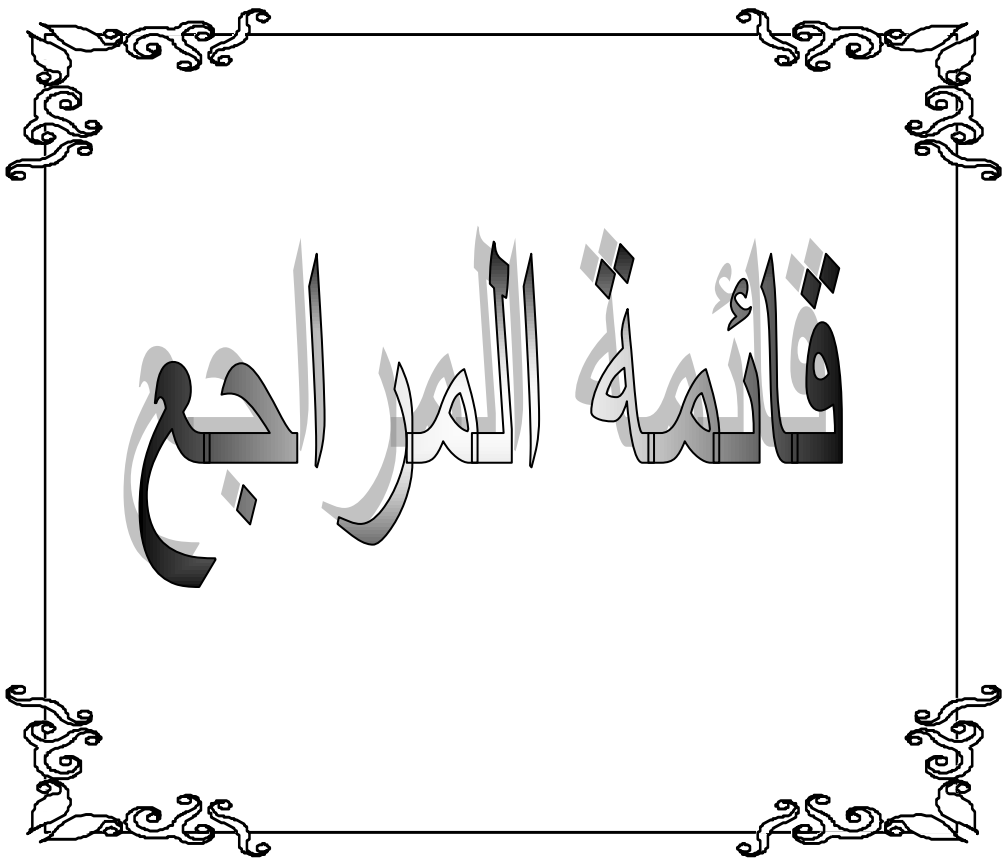
قائمة المراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

أ-الكتب

1- إدارة الأصول ومخاطر التمويل في العمل المصرفي التقليدي والإسلامي, اتحاد المصارف العربية, 2002.

2- آل شبيب دريد كامل, إدارة البنوك المعاصرة, الطبعة الأولى, دار المسيرة, عمان, 2012.

3- الخطيب سمير, قياس وإدارة المخاطر بالبنوك(منهج علمي وتطبيق عملي), منشأة المعارف, الإسكندرية, 2005.

4- الدسوقي حامد أوزيد, إدارة البنوك(2), دراسات بكالوريوس التجارة في المعاملات المالية والتجارية, القاهرة, 2008.

5- الزبيدين حمزة محمود, إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني, مؤسسة الوراق, عمان, 2002.

6- الشمري صادق راشد, إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية, دار اليازوري العلمية, عمان, 2013.

7- الصيرفي محمد عبد الفتاح, إدارة البنوك, الطبعة الأولى, دار المناهج, الأردن, 2006.

8- حسن صلاح, البنوك ومخاطر الأسواق المالية العالمية, دار الكتاب الحديث, القاهرة, 2011.

9- حسن صلاح, تحليل وإدارة وحوكمة المخاطر المصرفية الإلكترونية, الطبعة الأولى, دار الكتاب الحديث, عمان, 2012.

10- حماد طارق عبد العال, إدارة المخاطر, الدار الجامعية, الإسكندرية, 2003.

11- خير الله فرج, إدارة المخاطر المالية, الطبعة الأولى, دار أمجد, عمان, 2016.

12- شحاتة صلاح ابراهيم, ضوابط منح الائتمان المصرفي من منظور قانوني ومصرفي, الطبعة الأولى, دار النهضة العربية, القاهرة, 2008.

13- عبد الحميد عبد المطلب, اقتصاديات النقود والبنوك(الأساسيات والمستحدثات), الدار الجامعية, الإسكندرية, 2010.

14- عبد الحميد عبد المطلب, الإصلاح المصرفي ومقررات بازل3, الطبعة الأولى, الدار الجامعية, الإسكندرية, .2013

15- عبد الفتاح عز الدين, مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام spss, الطبعة الأولى, دار خوارزمي العلمية, جدة, السعودية, دون سنة نشر.

16- لعراف فائزة, مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العولمة, الدار الجامعة الجديدة, جامعة محمد بوضياف بالمسيلة- الجزائر, .2013

17- هورشر كارين وآخرون, أساسيات إدارة المخاطر المالية, مكتبة الحرية, القاهرة, .2008

18- JOSEF CHRISTAL, إدارة المخاطر التشغيلية في الأزمات الاقتصادية(وفقا لمعايير Basel), ترجمة صبري عبد الجليل, المكتب العربي الحديث, الإسكندرية, 2009.

ب. الرسائل والأطروحات:

01- أبو شعبان رندة محمد, دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية, مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في برنامج المحاسبة والتمويل, كلية التجارة, الجامعة الإسلامية, غزة, 2016.

02- أبو كمال ميرفت علي, الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية بازل(2), رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال, الجامعة الإسلامية, غزة, .2007

03- أوصغير الويزة, دراسات اتجاهات البنك المركزي في تطبيق مقررات لجنة بازل وآثارها على البنوك التجارية, أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية, تخصص علوم اقتصادية, جامعة محمد بوضياف بالمسيلة, السنة الجامعية: 2018/2017.

04- اللحام ليلاس فواز, دور إدارة الالتزام في تقليص المخاطر المصرفية(دراسة ميدانية على عينة من المصارف السورية), مذكرة مقدمة استكمالا لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية, جامعة دمشق, السنة الجامعية: 2014/2013.

05- المملوك أنس هشام, مخاطر الائتمان وأثرها في المحافظ الاستثمارية(دراسة تطبيقية على قطاع المصارف الخاصة في سوريا), أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد المالي والنقدي, جامعة دمشق, 2014.

06- بوشرمة عبد الحميد, الجهاز المصرفي الجزائري ومتطلبات العولمة المالية, مذكرة مقدمة كجزء من نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية, فرع تحليل اقتصادي, جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي, السنة الجامعية: 2010/2009.

07- بوقلقول الهادي, تحليل البيانات باستخدام spss, ندوة علمية, جامعة باجي مختار, عنابة, 2013.

08- حسني مبارك بعلي, إمكانيات رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية والمصرفية المعاصرة, مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير, فرع إدارة مالية, جامعة منتوري, قسنطينة, السنة الجامعية: 2012/2011.

09- رحال عادل, تحديث الخدمة المصرفية لمواجهة اختلالات المنظومة المصرفية, رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية, تخصص اقتصاد التنمية, جامعة الحاج لخضر – باتنة, السنة الجامعية: 2014/2013.

10- زرمان توفيق, فعالية استعمال المحاسبة البنكية في التدقيق والرقابة, مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية, تخصص بنوك وتأمينات, جامعة منتوري, قسنطينة, السنة الجامعية: 2006/2005.

11- زقرير عادل, تحديث الجهاز المصرفي العربي لمواكبة تحديات الصيرفة الشاملة, مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية, تخصص نقود وتمويل, جامعة محمد خيضر – بسكرة, السنة الجامعية: 2008/.2009

12- فاروق أحمد, كفاية رأس مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق المال وفقا لتوصيات لجنة بازل, مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية, فرع دراسات مالية ومحاسبية معمقة, جامعة فرحات عباس, سطيف, السنة الجامعية: 2013/2012.

13- قاسيمي آسيا, أثر العولمة المالية على تطوير الخدمات المصرفية وتحسين القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية, أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية, تخصص اقتصاديات المالية والبنوك, جامعة أمحمد بوقرة, بومرداس, السنة الجامعية: 2014/.2015

14- كتفي خيرة, دور الحوكمة في تحسين إدارة المخاطر المصرفية, مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير, تخصص الحوكمة ومالية المؤسسة, جامعة فرحات عباس, سطيف. السنة الجامعية: 2006/2005.

15- مصداع راضية, أثر تطبيق أبعاد إدارة الجودة الشاملة على تفعيل إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية, أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية, تخصص بنوك, مالية وتأمينات, جامعة فرحات عباس, سطيف, السنة الجامعية: 2018/2017.

16- منار حنينة, المعايير الدولية للرقابة المصرفية وتطبيقاتها في الجزائر, مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام, فرع التنظيم الاقتصادي, جامعة قسنطينة, السنة الجامعية: 2013/.2014

17- نجار حياة, إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل, أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية, جامعة فرحات عباس, سطيف1, السنة الجامعية: 2013/2014.

ج. المقالات والملتقيات:

01- البنك المركزي المصري، متطلبات رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر التشغيل، قطاع الرقابة والاشراف، وحدة تطبيق مقررات بازل 2، 2009.

02- العشعوش أيمن- غضبان عبادة سميع, تحليل إدارة المخاطر التشغيلية في المصرف التجاري السوري, مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية, جامعة تشرين- سوريا, المجلد(38), العدد(02), 2016.

03- بن عمارة نوال, إدارة المخاطر في مصارف المشاركة, الملتقى الدولي حول: " الأزمة المالية الاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية للسياسات والاستراتيجيات البديلة لعلاج الأزمة المالية والاقتصادية", جامعة سطيف, 20-21 أكتوبر, .2009

04- بوحيضر رقية- لعرابة مولود, واقع تطبيق البنوك الإسلامية (متطلبات اتفاقية بازل2), مجلة جامعة الملك عبد العزيز, جامعة قسنطينة- الجزائر, المجلد(23), العدد(2), 2010.

05- بوعبدلي أحلام- سعيد ثريا, إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية, المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية, جامعة غرداية, العدد(03), ديسمبر 2015.

06- بوعشة مبارك, إدارة المخاطر البنكية مع إشارة خاصة لحالة الجزائر, المؤتمر العلمي الدولي السابع حول: " إدارة المخاطر في ظل اقتصاد المعرفة ", جامعة الزيتونة, الأردن, أفريل2007.

07- تلي فريدة- بن بريكة الزهرة, استخدام النموذج الكمي Z. SCORE لقياس الاستقرار والسلامة المالية المصرفية, مجلة العلوم الإنسانية, جامعة بسكرة- الجزائر, العدد الثامن/ جزء(1), ديسمبر .2017

08- جلاب نعناعة بوحفص, الرقابة الاحترازية وأثرها على العمل المصرفي بالجزائر, مجلة الحقوق والعلوم السياسية, جامعة البليدة, العدد(11), دون ذكر السنة.

09- حبشي فتيحة, إدارة المخاطر المالية في البنوك, الملتقى الوطني حول: " المخاطر في المؤسسات الاقتصادية ", جامعة قسنطينة, 21-22 أكتوبر, .2012

10- رهف بلسم حسن, إدارة المخاطر المصرفية ومدى التزام المصارف العراقية بمتطلبات بازل(2), مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية, جامعة بغداد, العدد(46), 2015.

11- زيدان محمد- جبار عبد الرزاق, تطور الدور الرقابي للبنك المركزي في إدارة المخاطر المصرفية, الملتقى الدولي الثالث حول: " إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات: الآفاق والتحديات ", جامعة الشلف, 2008.

12- شيخ السوق ريما حيدر, أثر المخاطر المصرفية في كفاية رأس المال في المصارف التجارية الخاصة في سوريا, مجلة جامعة البحث, سوريا, المجلد(39), العدد(27), 2017.

13- صندوق النقد العربي، اللجنة العربية للرقابة المصرفية، ادارة المخاطر التشغيلية وكيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها، أبو ظبي، 2004

14- صندوق النقد العربي، المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية، 2014

15- عبد الرحمان حرم- عبد الرحمان أحمد, مقررات بازل(1),(2),(3) ودورها في تقويم الأداء المصرفي للمصارف العاملة بالسودان, مجلة الدراسات العليا, جامعة السودان, المجلد(7), العدد(25), 1 ديسمبر 2016.

16- عبد الكريم نصر- أبو صلاح مصطفى, المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل دراسة لطبيعتها وسبل إدارتها في حالة البنوك العاملة في فلسطين, ورقة عمل مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي السنوي الخامس, كلية التجارة, جامعة فيلاديفيا الأردنية, الأردن, 2007.

17- فخاري فاروق- سعيدي يحي, تسيير المخاطر التشغيلية في بيئة الأعمال البنكية وفقا لمقررات لجنة بازل الدولية, مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة, جامعة محمد بوضياف, المسيلة, العدد (03), 2 جانفي2017.

18- كرار عمر محمد أحمد ابراهيم- البشير ابراهيم فضل المولى, دور المخاطر المصرفية في العلاقة بين عناصر منح التمويل والأداء المالي للمصارف, مجلة العلوم الاقتصادية, جامعة السودان, المجلد 17, العدد(01), 2016.

19- محمد ابراهيم رفيدة قمر الدولة, سبل التحوط من المخاطر التشغيلية لأنشطة التمويل الأصغر, مجلة السودان الأكاديمية للبحوث والعلوم, جامعة الجزيرة, السودان, المجلد(7), العدد(16), يناير 2020.

20- مصداع راضية, إدارة المخاطر التشغيلية وفقا لاتفاقية بازل(2) في البنوك التجارية الجزائرية, مجلة الإستراتيجية والتنمية, جامعة عبد الحميد بن باديس, مستغانم, العدد(13), جويلية 2017.

د- المواقع الالكترونية

www.BEA.dz/presentation

ثانيا. باللغة الأجنبية:

01- Anne Marie Percie, Risques et contrôle de Risque, Economica, Paris,1999.

02- Dominique Chabert, Manuel D'économie Bancaire, Revue Banque Edition, 2007.

03- Hennie Van Greuning- Sonja Bratonovie, Analyse et Gestion du Risque Bancaire, Traduction De Marc Rozenbaum, Edition ESKA, Première Edition.

04- Paul Demey- Antoine Frachot- Gaél Riboulet, Introduction a la Gestion Actif- Passif Bancaire, Edition Economica, Paris, 2003.

05- Sylvie De Coussergues, Gestion de la Banque Du Diagnostique a la stratégie, Edition Dunod, 5e Edition, Paris, 2007.

قائمة الملاحق

إتفاقية التربص

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

UNIVERSITÉ LARBI TEBESSI - TÉBESSA
Faculté des Sciences Economiques, Sciences Commerciales et des Sciences de Gestion

جامعة العربي التبسي-تبسة
كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الرقم: ...../ ق ع إق/ ك ع إق ع ت ع ت /ج ت / 2019

اتفاقية تربص

المادة الأولى: هذه الاتفاقية تضبط علاقات جامعة العربي التبسي – تبسة؛ ممثلة من طرف رئيس قسم العلوم الاقتصادية؛
مع مؤسسة: البنك الخارجي الجزائري (BEA)
مَقَرُّهَا: ولاية تبسة
مُمَثَّلَةً من طرف: .....
الرتبة: .....

وتهدف هذه الاتفاقية إلى تنظيم تربص تطبيقي للطلبة الآتية أسماؤهم:

1- عباد رحمة
2- حاجي عبير
3- .....

وذلك طبقا للمرسوم رقم: 88-90 المؤرخ في 03 ماي 1988 والقرار الوزاري المؤرخ في ماي 1980.

المادة الثانية: يهدف هذا التربص إلى ضمان تطبيق الدراسة المعطاة في القسم والمطابقة للبرامج والمخططات التعليمية في تخصص الطلبة المعنيين: إقتصاد نقدي و بنكي

المادة الثالثة: يُجرى هذا التربص التطبيقي في المؤسسة المذكورة في المادة الأولى أعلاه بمصلحة: .....
الفترة من: ..... إلى: .....

المادة الرابعة: برنامج التربص المعد من طرف القسم مراقب عند التنفيذ من طرف جامعة تبسة والمؤسسة المعنية.

2/1

المادة الخامسة: وعلى غرار ذلك تتكفل المؤسسة المستقبلة بتعيين عون أو أكثر يكلف بمتابعة تنفيذ التربص التطبيقي؛ ويكون هؤلاء الأشخاص مكلفين أيضا بالحصول على المسابقات الضرورية للتنفيذ الأمثل للبرنامج وكل غياب للمتربص ينبغي أن يكون على استمارة السيرة الذاتية من طرف الكلية.

المادة السادسة: خلال التربص التطبيقي والمحدد بثلاثين يوما يتبع المتربص مجموع الموظفين في واجباته المحددة في النظام الداخلي وعليه يجب على المؤسسة أن توضح للطلبة عند وصولهم لأماكن تربصهم مجموع التدابير المتعلقة بالنظام الداخلي في الأمن والنظافة وتبيان كل الأخطاء الممكنة.

المادة السابعة: في حالة الإخلاس بهذه القواعد فالمؤسسة لها الحق في إنهاء تربص الطالب بعد إعلام القسم برسالة مسجلة ومؤمنة الوصول.

المادة الثامنة: تأخذ المؤسسة كل التدابير لحماية المتربص ضد مخاطر حوادث العمل وتسهر بالخصوص على تنفيذ كل تدابير النظافة والأمن المتعلقة بمكان العمل المعين لتنفيذ التربص.

المادة التاسعة: في حالة حادث ما على المتربصين مكان التوجيه يجب على المؤسسة أن تلجأ إلى العلاج الضروري كما يجب أن ترسل تقريرا كاملا مفصلا مباشرة للقسم.

المادة العاشرة: تتحمل المؤسسة التكليف بالطلبة في حدود إمكانية وحسب محمل الاتفاقية الموقعة بين الطرفين عند الوجوب وإلا فإن الطلبة يتكفلون بأنفسهم من ناحية النقل، السكن والمطعم.

حرر بتبسة في: 2 مارس 2020

ممثل المؤسسة

Mr. AFI Hichem
Directeur Adjoint
BEA Tebessa 046

البنك الجزائر الخارجي
الإدارة
وكالة تبسة

رئيس قسم العلوم الاقتصادية
د. موساوي رياض

جامعة العربي التبسي – تبسة–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

تخصص اقتصاد نقدي وبنكي

استمارة الاستبيان

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

حضرة / السيد (ة) الموظف (ة) المحترم (ة)

تحية طيبة وبعد

نضع بين أيديكم استبيان الدراسة الموسومة ب:

" **تسيير المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية وفق مقررات بازل**"

– دراسة ميدانية – البنك الخارجي الجزائري وكالة تبسة–

وهي مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي وبنكي نرجو من سيادتكم أن تمدوا لنا يد المساعدة بالإجابة على أسئلة هذا الاستبيان بدقة وموضوعية مما يعزز الثقة في نتائج هذه الدراسة التي تأمل على أن تعود على الجميع بالفائدة, علما أن الإجابات تبقى على درجة عالية من السرية وتستخدم فقط في إطار البحث العلمي.

ومع اعتزازنا بمساهمتكم وتقديرنا لجهودكم المخلصة.

نشكركم على حسن تعاونكم مسبقا.

من إعداد الطلبة

– حاجي عبير

– عباد رحمة

تحت إشراف

د. قدري شهلة

الجزء الأول: البيانات الشخصية والوظيفية

يهدف هذا الجزء إلى التعرف على بعض الخصائص لموظفي البنك الخارجي الجزائري BEA –وكالة تبسة 46–, بهدف تحليل النتائج المتحصل عليها من هذا الاستبيان لذا نرجو منكم التكرم بالإجابة المناسبة على الأسئلة الآتية, وذلك بوضع علامة (×) في الخانة المناسبة.

المستوى التعليمي:

ثانوي ☐

جامعي ☐

دكتوراه ☐

دراسات متخصصة ☐

أخرى ☐

المستوى الوظيفي:

رئيس وكالة/ نائب ☐

رئيس مصلحة ☐

رئيس قسم/ فرع ☐

إطار مسير ☐

أخرى ☐

الخبرة الوظيفية

أقل من 05 سنوات ☐

من 05 إلى 10 سنوات ☐

من 10 إلى 15 سنة ☐

أكثر من 15 سنة ☐

الجزء الثاني: محاور الاستبيان

يرجى وضع إشارة (×) أمام المربع الذي ينطبق على اختياركم

المحور الأول: مدى تطبيق مقررات لجنة بازل بالبنك						
الرقم	**العبارة**	**غير موافق بشدة**	**غير موافق**	**محايد**	**موافق بشدة**	**موافق**
01	يوجد إطلاع وفهم من قبل موظفي البنك لما ورد ضمن مقررات لجنة بازل حول المخاطر التشغيلية.					
02	يحتوي البنك على إطار عمل مناسب لإدارة المخاطر التشغيلية وفق مقررات لجنة بازل.					
03	يطبق البنك سياسات وإجراءات احترازية لتحديد المخاطر التشغيلية وتقديرها وفق ما جاءت به لجنة بازل.					
04	يتوفر لدى البنك الإطار الفني والإداري اللازم للإدارة السليمة للمخاطر التشغيلية حسب ما ورد في مقررات لجنة بازل.					
05	يتوفر البنك على أحدث التقنيات المساعدة على تطبيق مقررات لجنة بازل.					
06	يلتزم البنك بمعايير لجنة بازل فيما تعلق الأمر بتكوين رأس المال لمقابلة الخسائر الناجمة عن مخاطر التشغيل.					
07	يقوم البنك بقياس المخاطر التشغيلية					

	وفقا لأحد الأساليب الواردة في مقررات لجنة بازل					
08	خضع البنك لمجموعة من الإصلاحات لتسهيل التطبيق الفعلي لمقررات لجنة بازل.					
09	لتحقيق السلامة المصرفية يطبق البنك ما ورد في مقررات لجنة بازل.					
10	يتم إعداد تقرير مفصل وبشكل منتظم بشأن المخاطر التشغيلية.					
11	يتم تخصيص جزء مهم من أموال البنك لتغطية العجز التشغيلي وفق مقررات لجنة بازل.					

المحور الثاني: واقع المخاطر التشغيلية في البنك						
الرقم	**العبارة**	**غير موافق بشدة**	**غير موافق**	**محايد**	**موافق بشدة**	**موافق**
مخاطر متعلقة بالعنصر البشري						
01	يفتقر موظفو البنك لثقافة الخطر.					
02	هناك صعوبة لدى موظفي البنك في التجاوب مع التكنولوجيا المستخدمة.					
03	ينكر بعض العملاء تنفيذ عمليات بنكية مما يؤدي إلى استعادة أموالهم من البنك.					
04	يتعرض بعض موظفي البنك إلى عقوبات وغرامات بسبب أخطاء					

	مرتكبة.					
05	تم اكتشاف العديد من التقارير الخاطئة عن أوضاع البنك.					
مخاطر متعلقة بالأنظمة الآلية والاتصالات						
06	يمتلك البنك نظام معلومات غير فعال.					
07	يعاني موظفو البنك من اختراق الفيروسات بشكل متكرر لأنظمة الكمبيوتر.					
08	تمتاز أنظمة البنك بالفشل بسبب البنية التحتية.					
09	يتم تسجيل أعطال وخلل متكرر لأنظمة الاتصالات على مستوى البنك.					
10	تعمل أنظمة البنك بشكل لم يرقى إلى المستوى المنشود.					
11	لدى البنك نظام رقابة غير كفء.					
مخاطر متعلقة بتنفيذ وإدارة العمليات						
12	تعرف العمليات البنكية أخطاء متكررة في المعالجة.					
13	يشتكي بعض العملاء من إتلاف أموالهم.					
14	قام بعض العملاء بسحب أموالهم بسبب تسجيل اختراق لبياناتهم السرية.					
15	يتم تنفيذ العمليات دون اللجوء إلى تحديد الوحدات أو الأقسام التي تواجه مخاطر تشغيلية.					

16	لا يتم تقييم ذاتي للمخاطر التشغيلية على مستوى البنك.					
مخاطر متعلقة بالبيئة الخارجية						
17	سجل البنك خسائر معتبرة ناجمة عن كوارث طبيعية (هزات أرضية, حرائق, فيضانات....).					
18	تعرض البنك للاحتيال الخارجي كالسرقة والسطو.					
19	عرف البنك احتيالا عبر بطاقات الائتمان.					
20	أثرت القوانين المتعاقبة بشكل سلبي على قدرة البنك على مواصلة العمل.					

شكرا لاهتمامكم وحسن تعاونكم معنا, ولكم منا فائق التقدير والاحترام.

البيانات الوظيفية

المستوى_التعليمي

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	جامعي	7	50,0	50,0	50,0
	دكتوراه	2	14,3	14,3	64,3
	دراسات متخصصة	2	14,3	14,3	78,6
	أخرى	3	21,4	21,4	100,0
	Total	14	100,0	100,0	

االمستوى_الوظيفي

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	رئيس مصلحة	3	21,4	21,4	21,4
	رئيس قسم	1	7,1	7,1	28,6
	إطار مسير	4	28,6	28,6	57,1
	أخرى	6	42,9	42,9	100,0
	Total	14	100,0	100,0	

الخبرة_الوظيفية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 05 سنوات	5	35,7	35,7	35,7
	من 05 إلى 10سنوات	7	50,0	50,0	85,7
	من 10 إلى 15 سنة	2	14,3	14,3	100,0
	Total	14	100,0	100,0	

معامل ألفا كرونباخ

الإجمالي

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	14	100.0
	Exclus[a]	0	.0
	Total	14	100.0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.842	31

معامل ألفا كرونباخ لمحور مدى تطبيق مقررات لجنة بازل بالبنك

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	14	100.0
	Exclus[a]	0	.0
	Total	14	100.0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.019	11

معامل ألفا كرونباخ لمحور مزايا الأساليب المحاسبية الإدارية

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	14	100.0
	Exclus[a]	0	.0
	Total	14	100.0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.895	20

المحور الثاني: واقع المخاطر التشغيلية في البنك

البعد الأول مخاطر تعلقة بالعنصر البشري

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
يفتقر موظفو البنك لثقافة الخطر.	14	2,57	1,342	,359
هناك صعوبة لدى موظفي البنك في التجاوب مع التكنولوجيا المستخدمة.	14	2,79	1,251	,334
ينكر بعض العملاء تنفيذ عمليات بنكية مما يؤدي إلى استعادة أموالهم من البنك.	14	2,00	1,240	,331
يتعرض بعض موظفي البنك إلى عقوبات وغرامات بسبب أخطاء مرتكبة.	14	2,29	1,204	,322
تم اكتشاف العديد من التقارير الخاطئة عن أوضاع البنك.	14	1,86	1,460	,390

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
يفتقر موظفو البنك لثقافة الخطر.	-1,194	13	,254	-,429	-1,20	,35
هناك صعوبة لدى موظفي البنك في التجاوب مع التكنولوجيا المستخدمة.	-,641	13	,533	-,214	-,94	,51
ينكر بعض العملاء تنفيذ عمليات بنكية مما يؤدي إلى استعادة أموالهم من البنك.	-3,017	13	,010	-1,000	-1,72	-,28
يتعرض بعض موظفي البنك إلى عقوبات وغرامات بسبب أخطاء مرتكبة.	-2,219	13	,045	-,714	-1,41	-,02
تم اكتشاف العديد من التقارير الخاطئة عن أوضاع البنك.	-2,929	13	,012	-1,143	-1,99	-,30

البعد الثاني: مخاطر متعلقة بالأنظمة الآلية والاتصالات

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
يمتلك البنك نظام معلومات غير فعال.	14	2,79	1,051	,281
يعاني موظفو البنك من اختراق الفيروسات بشكل متكرر لأنظمة الكمبيوتر.	14	3,36	1,336	,357
تمتاز أنظمة البنك بالفشل بسبب البنية التحتية.	14	3,57	1,342	,359
يتم تسجيل أعطال وخلل متكرر لأنظمة الاتصالات على مستوى البنك.	14	2,93	1,439	,385
تعمل أنظمة البنك بشكل لم يرقى إلى المستوى المنشود.	14	2,21	,893	,239
لدى البنك نظام رقابة غير كفء.	14	1,43	,756	,202

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
يمتلك البنك نظام معلومات غير فعال.	-,763	13	,459	-,214	-,82	,39
يعاني موظفو البنك من اختراق الفيروسات بشكل متكرر لأنظمة الكمبيوتر.	1,000	13	,336	,357	-,41	1,13
تمتاز أنظمة البنك بالفشل بسبب البنية التحتية.	1,593	13	,135	,571	-,20	1,35
يتم تسجيل أعطال وخلل متكرر لأنظمة الاتصالات على مستوى البنك.	-,186	13	,856	-,071	-,90	,76
تعمل أنظمة البنك بشكل لم يرقى إلى المستوى المنشود.	-3,294	13	,006	-,786	-1,30	-,27
لدى البنك نظام رقابة غير كفء.	-7,778	13	,000	-1,571	-2,01	-1,13

البعد الثالث: مخاطر متعلقة بتنفيذ وإدارة العمليات

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
تعرف العمليات البنكية أخطاء متكررة في المعالجة.	14	1,29	,611	,163
يشتكي بعض العملاء من إتلاف أموالهم.	14	3,14	1,231	,329
قام بعض العملاء بسحب أموالهم بسبب تسجيل اختراق لبياناتهم السرية.	14	3,00	1,468	,392
يتم تنفيذ العمليات دون اللجوء إلى تحديد الوحدات أو الأقسام التي تواجه مخاطر تشغيلية.	14	1,71	1,326	,354
لا يتم تقييم ذاتي للمخاطر التشغيلية على مستوى البنك.	14	1,86	1,406	,376

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
تعرف العمليات البنكية أخطاء متكررة في المعالجة.	-10,494	13	,000	-1,714	-2,07	-1,36
يشتكي بعض العملاء من إتلاف أموالهم.	,434	13	,671	,143	-,57	,85
قام بعض العملاء بسحب أموالهم بسبب تسجيل اختراق لبياناتهم السرية.	,000	13	1,000	,000	-,85	,85
يتم تنفيذ العمليات دون اللجوء إلى تحديد الوحدات أو الأقسام التي تواجه مخاطر تشغيلية.	-3,628	13	,003	-1,286	-2,05	-,52
لا يتم تقييم ذاتي للمخاطر التشغيلية على مستوى البنك.	-3,040	13	,009	-1,143	-1,95	-,33

البعد الرابع مخاطر متعلقة بالبيئة الخارجية

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
سجل البنك خسائر معتبرة ناجمة عن كوارث طبيعية) هزات أرضية ,حرائق , فيضانات.(....	14	2,29	1,437	,384
تعرض البنك للاحتيال الخارجي كالسرقة والسطو.	14	2,86	1,562	,417
عرف البنك احتيالا عبر بطاقات الائتمان.	14	2,36	1,151	,308
أثرت القوانين المتعاقبة بشكل سلبي على قدرة البنك على مواصلة العمل.	14	2,64	1,151	,308

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
سجل البنك خسائر معتبرة ناجمة عن كوارث طبيعية) هزات أرضية , حرائق ,فيضانات.(....	-1,859	13	,086	-,714	-1,54	,12
تعرض البنك للاحتيال الخارجي كالسرقة والسطو.	-,342	13	,738	-,143	-1,04	,76
عرف البنك احتيالا عبر بطاقات الائتمان.	-2,090	13	,057	-,643	-1,31	,02
أثرت القوانين المتعاقبة بشكل سلبي على قدرة البنك على مواصلة العمل.	-1,161	13	,266	-,357	-1,02	,31

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
يوجد إطلاع وفهم من قبل موظفي البنك لما ورد ضمن مقررات لجنة بازل حول المخاطر التشغيلية.	2,121	13	,054	,429	-,01	,87
يحتوي البنك على إطار عمل مناسب لإدارة المخاطر التشغيلية وفق مقررات لجنة بازل.	1,286	13	,221	,500	-,34	1,34
يطبق البنك سياسات وإجراءات احترازية لتحديد المخاطر التشغيلية وتقديرها وفق ما جاءت به لجنة بازل.	,000	13	1,000	,000	-,68	,68
يتوفر لدى البنك الإطار الفني والإداري اللازم للإدارة السليمة للمخاطر التشغيلية حسب ما ورد في مقررات لجنة بازل.	-,354	13	,729	-,143	-1,02	,73
يتوفر البنك على أحدث التقنيات المساعدة على تطبيق مقررات لجنة بازل.	,179	13	,861	,071	-,79	,93
يلتزم البنك بمعايير لجنة بازل فيما تعلق الأمر بتكوين رأس المال لمقابلة الخسائر الناجمة عن مخاطر التشغيل.	1,235	13	,239	,357	-,27	,98
يقوم البنك بقياس المخاطر التشغيلية وفقا لأحد الأساليب الواردة في مقررات لجنة بازل	2,797	13	,015	,786	,18	1,39
خضع البنك لمجموعة من الإصلاحات لتسهيل التطبيق الفعلي لمقررات لجنة بازل.	3,472	13	,004	1,143	,43	1,85
لتحقيق السلامة المصرفية يطبق البنك ما ورد في مقررات لجنة بازل.	3,180	13	,007	1,000	,32	1,68
يتم إعداد تقرير مفصل وبشكل منتظم بشأن المخاطر التشغيلية.	1,000	13	,336	,286	-,33	,90
يتم تخصيص جزء مهم من أموال البنك لتغطية العجز التشغيلي وفق مقررات لجنة بازل.	-1,528	13	,151	-,500	-1,21	,21

توسطات والانحرافات المعيارية للعبارات الاستبيان ومعامل

عنوية T

ور الأول: مدى تطبيق مقررات لجنة بازل بالبنك

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
يوجد إطلاع وفهم من قبل موظفي البنك لما ورد ضمن مقررات لجنة بازل حول المخاطر التشغيلية.	14	3,43	,756	,202
يحتوي البنك على إطار عمل مناسب لإدارة المخاطر التشغيلية وفق مقررات لجنة بازل.	14	3,50	1,454	,389
يطبق البنك سياسات وإجراءات احترازية لتحديد المخاطر التشغيلية وتقديرها وفق ما جاءت به لجنة بازل.	14	3,00	1,177	,314
يتوفر لدى البنك الإطار الفني والإداري اللازم للإدارة السليمة للمخاطر التشغيلية حسب ما ورد في مقررات لجنة بازل.	14	2,86	1,512	,404
يتوفر البنك على أحدث التقنيات المساعدة على تطبيق مقررات لجنة بازل.	14	3,07	1,492	,399
يلتزم البنك بمعايير لجنة بازل فيما تعلق الأمر بتكوين رأس المال لمقابلة الخسائر الناجمة عن مخاطر التشغيل.	14	3,36	1,082	,289
يقوم البنك بقياس المخاطر التشغيلية وفقا لأحد الأساليب الواردة في مقررات لجنة بازل	14	3,79	1,051	,281
خضع البنك لمجموعة من الإصلاحات لتسهيل التطبيق الفعلي لمقررات لجنة بازل.	14	4,14	1,231	,329
لتحقيق السلامة المصرفية يطبق البنك ما ورد في مقررات لجنة بازل.	14	4,00	1,177	,314
يتم إعداد تقرير مفصل وبشكل منتظم بشأن المخاطر التشغيلية.	14	3,29	1,069	,286
يتم تخصيص جزء مهم من أموال البنك لتغطية العجز التشغيلي وفق مقررات لجنة بازل.	14	2,50	1,225	,327

الانحدار البسيط للفرضية الرئيسية وهو دون دلالة إحصائية

Variables introduites/supprimées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode
1	مقررات_تطبيق_مدى_بازل[b]	.	Entrée

a. Variable dépendante : البنك_في_التشغيلية_المخاطر

b. Toutes variables requises saisies.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Changement dans les statistiques				
					Variation de R-deux	Variation de F	ddl1	ddl2	Sig. Variation de F
1	.284[a]	.081	.004	.76132	.081	1.051	1	12	.325

a. Valeurs prédites : (constantes), بازل_مقررات_تطبيق_مدى

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	.609	1	.609	1.051	.325[b]
	Résidu	6.955	12	.580		
	Total	7.565	13			

a. Variable dépendante : البنك_في_التشغيلية_المخاطر

b. Valeurs prédites : (constantes), بازل_مقررات_تطبيق_مدى

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	.483	1.920		.252	.805
	بازل_مقررات_تطبيق_مدى	.583	.569	.284	1.025	.325

a. Variable dépendante : البنك_في_التشغيلية_المخاطر

اجمالي المتوسطات والانحرافات المعيارية للعبارات الاسبيان

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
الإجمالي	14	2,7882	,53092	,14189

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
الإجمالي	-1,493	13	,159	-,21182	-,5184	,0947

إجمالي المتوسطات والانحرافات المعيارية للمحاور

[Ensemble_de_données2] C:\Users\ahmed\Desktop\سي حمد\عباد رحمة\عباد.sav

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
مدى_تطبيق_مقررات_بازل	14	3,3571	,37136	,09925
المخاطر_التشغيلية_في_البنك	14	2,4405	,76282	,20387
المخاطر_متعلقة_بالعنصر_البشري	14	2,3000	,97270	,25997
المخاطر_متعلقة_بالأنظمة_الآلية	14	2,7143	,61820	,16522
المخاطر_متعلقة_بتنفيذ_العمليات	14	2,2000	,90808	,24270
المخاطر_متعلقة_بالبيئة_الخارجية	14	2,5714	1,32806	,35494
الإجمالي	14	2,7882	,53092	,14189

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
مدى_تطبيق_مقررات_بازل	3,598	13	,003	,35714	,1427	,5716
المخاطر_التشغيلية_في_البنك	-2,744	13	,017	-,55952	-1,0000	-,1191
المخاطر_متعلقة_بالعنصر_البشري	-2,693	13	,018	-,70000	-1,2616	-,1384
المخاطر_متعلقة_بالأنظمة_الآلية	-1,729	13	,107	-,28571	-,6427	,0712
المخاطر_متعلقة_بتنفيذ_العمليات	-3,296	13	,006	-,80000	-1,3243	-,2757
المخاطر_متعلقة_بالبيئة_الخارجية	-1,207	13	,249	-,42857	-1,1954	,3382
الإجمالي	-1,493	13	,159	-,21182	-,5184	,0947

نتائج اختبار الفرضيات الفرعية

الفرضية الفرعية الأولى

Variables introduites/supprimées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode
1	متعلقة_المخاطر_البشري_بالعنصر[b]	.	Entrée

a. Variable dépendante : البنك_في_التشغيلية_المخاطر

b. Toutes variables requises saisies.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Changement dans les statistiques				
					Variation de R-deux	Variation de F	ddl1	ddl2	Sig. Variation de F
1	.949[a]	.900	.891	.25131	.900	107.774	1	12	.000

a. Valeurs prédites : (constantes), البشري_بالعنصر_متعلقة_المخاطر

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	6.807	1	6.807	107.774	.000[b]
	Résidu	.758	12	.063		
	Total	7.565	13			

a. Variable dépendante : البنك_في_التشغيلية_المخاطر

b. Valeurs prédites : (constantes), البشري_بالعنصر_متعلقة_المخاطر

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Béta		
1	(Constante)	.730	.178		4.099	.001
	البشري_بالعنصر_متعلقة_المخاطر	.744	.072	.949	10.381	.000

a. Variable dépendante : البنك_في_التشغيلية_المخاطر

الفرضية الفرعية الثانية

Variables introduites/supprimées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode
1	متعلقة_المخاطر_ الآلية_بالأنظمة[b]	.	Entrée

a. Variable dépendante : البنك_في_التشغيلية_المخاطر

b. Toutes variables requises saisies.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Changement dans les statistiques				
					Variation de R-deux	Variation de F	ddl1	ddl2	Sig. Variation de F
1	.765[a]	.585	.550	.51164	.585	16.897	1	12	.001

a. Valeurs prédites : (constantes), الآلية_بالأنظمة_متعلقة_المخاطر

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	4.423	1	4.423	16.897	.001[b]
	Résidu	3.141	12	.262		
	Total	7.565	13			

a. Variable dépendante : البنك_في_التشغيلية_المخاطر

b. Valeurs prédites : (constantes), الآلية_بالأنظمة_متعلقة_المخاطر

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	-.121-	.638		-.189-	.853
	الآلية_بالأنظمة_متعلقة_المخاطر	.944	.230	.765	4.111	.001

a. Variable dépendante : البنك_في_التشغيلية_المخاطر

الفرضية الفرعية الثالثة

Variables introduites/supprimées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode
1	_بتنفيذ_متعلقة_المخاطر العمليات[b]	.	Entrée

a. Variable dépendante : البنك_في_التشغيلية_المخاطر

b. Toutes variables requises saisies.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Changement dans les statistiques				
					Variation de R-deux	Variation de F	ddl1	ddl2	Sig. Variation de F
1	.939[a]	.882	.872	.27312	.882	89.407	1	12	.000

a. Valeurs prédites : (constantes), العمليات_بتنفيذ_متعلقة_المخاطر

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	6.669	1	6.669	89.407	.000[b]
	Résidu	.895	12	.075		
	Total	7.565	13			

a. Variable dépendante : البنك_في_التشغيلية_المخاطر

b. Valeurs prédites : (constantes), العمليات_بتنفيذ_متعلقة_المخاطر

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	.705	.198		3.571	.004
	العمليات_بتنفيذ_متعلقة_المخاطر	.789	.083	.939	9.456	.000

a. Variable dépendante : البنك_في_التشغيلية_المخاطر

الفرضية الفرعية الرابعة

Variables introduites/supprimées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode
1	بالبيئة_متعلقة_المخاطر الخارجية_[b]	.	Entrée

a. Variable dépendante : البنك_في_التشغيلية_المخاطر

b. Toutes variables requises saisies.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Changement dans les statistiques				
					Variation de R-deux	Variation de F	ddl1	ddl2	Sig. Variation de F
1	.760[a]	.577	.542	.51638	.577	16.369	1	12	.002

a. Valeurs prédites : (constantes), الخارجية_بالبيئة_متعلقة_المخاطر

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	4.365	1	4.365	16.369	.002[b]
	Résidu	3.200	12	.267		
	Total	7.565	13			

a. Variable dépendante : البنك_في_التشغيلية_المخاطر

b. Valeurs prédites : (constantes), الخارجية_بالبيئة_متعلقة_المخاطر

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	1.319	.310		4.257	.001
	الخارجية_بالبيئة_متعلقة_المخاطر	.436	.108	.760	4.046	.002

a. Variable dépendante : البنك_في_التشغيلية_المخاطر